



بنك فيصل الإسلامي المصري



تقرير الاستدامة ٢٠٢٤م

نحتضن مسيرة التحوّل الرقمي

لنرسم ملامح الغد

جدول المحتويات

جدول المحتويات

- ٠٤ نبذة عن التقرير
- ٠٥ كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٠٦ كلمة المحافظ
- ٠٧ ملخص الأداء في الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية (ESG) لعام ٢٠٢٤

عن البنك

- ١٢ الرسالة والرؤية والقيم
- ١٣ التوجهات الاستراتيجية لبنك فيصل الإسلامي المصري
- ١٤ بنك فيصل الإسلامي المصري في سطور
- الوظائف الرئيسية

التزامات الاستدامة والتأثير في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- ٢٢ أصحاب المصلحة
- ٢٤ تقييم الموضوعات الجوهرية لعام ٢٠٢٤

الحوكمة الأخلاقية

- ٣٣ الحوكمة المؤسسية
- ٤٣ ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا
- ٤٥ خصوصية البيانات والأمن السبراني
- ٤٦ سلسلة التوريد المستدامة

إدارة المخاطر والالتزام

- ٤٨ الالتزام للوائح التنظيمية والمعايير ذات الصلة
- ٥١ الإشراف على إدارة المخاطر
- ٥٤ إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

التحول الرقمي

- ٥٦ استراتيجية التحول الرقمي
- ٥٧ تجربة العملاء

التمويل المستدام

- ٦٠ محفظة التمويل البيئي
- ٦١ محفظة التمويل الاجتماعي

المسؤولية الاجتماعية

- ٦٤ كوادرنال البشرية
- ٧٠ عملاؤنا
- ٧٢ دفع مسيرة الشمول المالي
- ٧٥ بصمتنا المجتمعية

الادارة البيئية

- ٨٠ الإدارة البيئية
- ٨١ التحرك ضد تغير المناخ
- ٨٧ إدارة الطاقة والموارد
- ٨٨ إدارة النفايات

الملاحق المتعلقة بالحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية

- ٩٠ مسرد المصطلحات
- ٩٢ المنهجية ومصادر البيانات
- ٩٤ مؤشرات الأداء الرئيسية
- ١٠٩ معلومات وإفصاحات إضافية
- ١٢٤ إقرار التأكيد المحدود



المقّدمة

نبذة عن التقرير

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة المحافظ

ملخص الأداء في الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية
(ESG) لعام ٢٠٢٤

نبذة عن التقرير

البيانات الاستشرافية

قد يشتمل هذا التقرير على بيانات استشرافية تتعلق بأعمال البنك وتوجهه الاستراتيجي، والتي يمكن تمييزها جزئياً من خلال استخدام مصطلحات تنبؤية مثل "سوف" أو "مخطط لها" أو "متوقع" أو "مُتنبأ به". تُعبر هذه البيانات عن توقعات البنك بالنظر إلى الأحداث المستقبلية، إلا أنه تظل عرضة للتغيير متأثرة بمخاطر معينة وشكوك وافتراضات. هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف جوهر في نتائج الشركة الفعلية أو أدائها أو قراراتها أو إنجازاتها عما قد يُستشف من هذه البيانات الاستشرافية.

التصديق الخارجي

قدّمت شركة مصادر للخدمات البيئية والطاقة (ش.م.م)، المتخصصة في استشارات الاستدامة للشركات إقراراً تأكيداً محدوداً على محتويات هذا التقرير.

يُرجى الرجوع إلى إقرار التأكيد المحدود لمزيد من التفاصيل.

نقطة الاتصال

إدارة الاستدامة | بنك فيصل الإسلامي المصري
- المقر الرئيسي

Sustainability@faisalbank.com.eg

١٤٩ شارع التحرير، الدقي، الجيزة، مصر

يتشرف بنك فيصل الإسلامي المصري بأن يضع بين أيديكم تقريره السنوي عن الاستدامة لعام ٢٠٢٤، والذي يعكس التزامنا الراسخ بالممارسات المصرفية الأخلاقية وتوافقنا التام مع أولويات التنمية المستدامة في مصر، كوننا أحد الصروح البارزة في الصناعة المصرفية الإسلامية. يقدم هذا التقرير استعراضاً شاملاً لاستراتيجياتنا وإنجازاتها ومبادراتنا في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG). وبمشاركتنا لتقدمنا ورؤانا، نُجدد عهدنا بإرساء دعائم الشفافية وتوطيد جسور التواصل البنّاء مع كافة شركائنا من أصحاب المصلحة. يؤكد هذا التقرير على جهودنا المستمرة لدعم الاستدامة باعتبارها ركيزة أساسية لعملياتنا وقيمتنا.

النطاق والفترة المشمولة بالتقرير

يمثل هذا التقرير الإصدار السنوي الثالث لتقرير الاستدامة الخاص ببنك فيصل الإسلامي المصري، حيث يستعرض أبرز إنجازات البنك وأنشطته وجهوده في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، خلال الفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠٢٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. يركز التقرير بشكل أساسي على عمليات البنك وتأثيراتها، ما لم يُنص على خلاف ذلك. وقد خضع المحتوى للمراجعة والمصادقة الخارجية من بيان التأكيد المحدود الصادر عن شركة مصادر للخدمات البيئية والطاقة (ش.م.م)، المتخصصة في استشارات الاستدامة للشركات. للحفاظ على الاتساق والوضوح، قد يُشار إلى بنك فيصل الإسلامي المصري في هذا التقرير باسم "بنك فيصل" أو "البنك" أو "المؤسسة".

كما يلتزم هذا التقرير بمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ويتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs). وإذ يُعطي التقرير الفترة الزمنية المحددة، فإنه يتضمن أيضاً إفصاحات ذات صلة بفترة سابقة أو لاحقة، كلما كان ذلك ضرورياً لإثراء قصة استدامتنا المتكاملة.

أطر التقارير

تأكيداً على مكانته كمؤسسة مالية رائدة وتجسيدا لمسؤوليته المجتمعية، يسعى بنك فيصل الإسلامي المصري بعزم لدعم ركائز الاستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد أعدّ هذا التقرير متبنيًا معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لعام ٢٠٢١. كما يُجلى التقرير مدى تناغم استراتيجيات البنك مع كلٍ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) الخاصة بالبنوك التجارية، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، بالإضافة إلى مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).



United Nations
Global Compact

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة شركاء النجاح الأفاضل،

يسعدني أن أضع بين أيدي حضراتكم اليوم تقرير الاستدامة السنوي لبنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٢٤. لقد كان هذا العام بحق تجسيداً حياً لقدرة مصرفنا على تجاوز التحديات، وإطلاق العنان لطاقات الابتكار، وترسيخ التزامه المطلق بالمبادئ الأخلاقية السامية وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها السامية.

إنجازتنا المالية

لقد سطر بنك فيصل الإسلامي المصري، بفضل الله وتوفيقه ثم بحوكمته الرشيدة وإدارته الواعية للمخاطر واستراتيجيته الاستثمارية الثاقبة التي تستشرف آفاق المستقبل، أداءً استثنائياً بكل المقاييس خلال عام ٢٠٢٤. فقد شهد صافي أرباحنا قفزة نوعية بمعدل نمو باهر بلغ ١٨٩٪ على أساس سنوي، ليبلغ عند ١١,٧٤ مليار جنيه مصري. وفي ذات السياق، نمت صافي أصولنا بشكل ملحوظ لتبلغ ٢٤٠ مليار جنيه مصري، مسجلةً بذلك زيادة وقدرها ٣٥,٧٪. ولا تُعتبر هذه الإنجازات مجرد إنجازات مالية فحسب، بل إنها مؤشرات على الثقة والكفاءة والتميز التشغيلي.

وقد بلغ إجمالي حجم أعمالنا ٢٤٢,٦ مليار جنيه مصري، بزيادة سنوية قدرها ٣٤,٧٪، فيما ارتفعت ودائع عملائنا الكرام لتصل إلى ١٧٧,١ مليار جنيه مصري. هذه الأرقام هي خير برهان على الثقة الغالية التي يولينا إياها ما يزيد عن ١,٢ مليون عميل، وهي تعيد التأكيد على مكانتنا الريادية كأول وأكبر مصرف إسلامي في جمهورية مصر العربية.

قيادة مسيرة التحول الرقمي

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري بخطى ثابتة وعزيمة لا تلين مسيرته الطموحة نحو التحول الرقمي الشامل خلال عام ٢٠٢٤، واضعاً نصب عينيه الارتقاء بتجربة العميل إلى مستويات غير مسبوقة وتعزيز كفاءتنا التشغيلية. لقد أحدثت منصاتنا

الرقمية المتطورة، بما في ذلك "فيصل أون لاين" ومحفظة "فيصل كاش" الذكية وخدمة "إستاباي" الفورية، نقلة نوعية في أسلوب تقديم خدماتنا المصرفية لعملائنا. ومع تجاوز عدد عملاء خدماتنا المصرفية عبر الإنترنت حاجز الـ ١٦٢,٠٠٠ عميل، وتحقيق زيادة سنوية لافته بنسبة ١٣,٤٪، فإننا نفخر بأن نكون في طليعة رواد مسيرة التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل وأقل اعتماداً على النقد.

كما بادرننا إلى تحديث وأتمتة أنظمتنا المحورية، وشمل ذلك نظام صندوق الزكاة، وأتمتة إجراءات الشؤون القانونية، بالإضافة إلى مشاريع تجديد وتحديث البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة الأساسية، وذلك لضمان استمرارية عملياتنا بمرور فائقة وأمان مطلق، مع الحفاظ على تركيزنا المطلق على تلبية احتياجات عملائنا وتطلعاتهم.

الالتزام بالاستدامة

باعتبارنا مؤسسة مالية ذات رسالة سامية وقيم متجذرة، فإن الاستدامة تشكل حجر الزاوية في صميم عملياتنا وفلسفتنا. وخلال عام ٢٠٢٤، تكلفت جهودنا بالنجاح في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن النطاقين الأول والثاني بنسبة ٩,١٪ مقارنةً بعام الأساس ٢٠٢٢. ونؤكد مجدداً التزامنا الثابت بتحقيق هدف طموح يتمثل في خفض هذه الانبعاثات بنسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بلغت محفظة تمويلنا الموجهة للمشاريع المتوافقة مع أرقى معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) ما قيمته ٢٨١,٧ مليون جنيه مصري، حيث تم توجيه هذه التمويلات لدعم مشاريع حيوية في قطاعات إدارة المياه، والطاقة المتجددة، والتنمية المجتمعية المستدامة.

أما صندوق الزكاة الخاص بالبنك، والذي نفخر به كأحد أبرز ركائز مسؤوليتنا المجتمعية، فقد قام بتوزيع مبلغ ٣٩٦ مليون جنيه مصري لدعم مبادرات نوعية في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية المجتمع المحلي. إن هذه الجهود الدؤوبة تجسد رسالتنا النبيلة في الإسهام الفاعل في تحقيق الرفاهية والازدهار لمجتمعنا وضمان مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

تقدير عالمي وريادة مستحقة

لقد حظي الأداء المتميز لبنك فيصل الإسلامي المصري بتقدير رفيع المستوى على الصعيدين المحلي والدولي. فقد نلنا شهادات الأيزو العالمية في مجالي أمن المعلومات وإدارة المخاطر، كما احتلنا المرتبة الثانية عشرة ضمن قائمة البنوك الأفريقية من حيث العائد على الأصول، وتم تصنيفنا كالثالث أفضل بنك في مصر ضمن قائمة أفضل ٥٠ شركة مدرجة بالبورصة.

وإننا نجدد العهد على مواصلة مسيرتنا نحو الابتكار والتطوير، والتمسك بأخلاقيات الحوكمة الرشيدة، والمبادئ السامية للصيرفة الإسلامية الغراء التي تثير طريقنا. وإننا، بمساندة كريمة من جميع أصحاب المصالح، نتطلع بثقة وتفؤل إلى البناء على ما حققناه من نجاحات، ومواصلة قيادة مسيرة النمو المستدام في الأعوام المقبلة بإذن الله.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام،

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل آل سعود

رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري



كلمة المحافظ



السادة شركاء النجاح الكرام،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتأمل معكم عامًا استثنائيًا آخر، عامٍ رسَّخ فيه بنك فيصل الإسلامي المصري مكانته كقوة دافعة وركيزة استراتيجية للتمويل الشامل والمستدام. فخلال عام ٢٠٢٤، واصلنا بكل عزم ومواءمة عمليّاتنا مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، جاعلين من مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية نسيجًا متأصلًا في كل مفصل من مفاصل نموذجنا المصرفي المتفرد.

وإذ نطالع سجل إنجازات عام ٢٠٢٤، يتجلى لنا بوضوح الدور الريادي الذي نهض به بنك فيصل الإسلامي المصري، كقاطرة للنمو المستدام والشامل ضمن النسيج المالي المصري. فبالإضافة من التزامنا الأصيل بمبادئ الصيرفة الإسلامية السليمة، وظفنا استراتيجياتنا بحكمة ورؤية ثابتة، ليس فقط لمجابهة تحديات اللحظة الراهنة، بل للإسهام بفعالية في تشييد صرح مستقبل ينعم بالاستدامة والرخاء.

الاستدامة كضرورة استراتيجية حتمية

إن الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد لبنك فيصل الإسلامي المصري تنسجم انسجامًا وثيقًا وتتكامل مع طموحات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإيماننا يترسخ يوميًا بعد يوم بأن على عاتق المؤسسات المالية مسؤولية جوهريّة في التصدي للتحديات العالمية الضاغطة، وفي مقدمتها تغير المناخ، وعدم المساواة الاجتماعية، وترسيخ دعائم الشمول الاقتصادي.

ونعترز أيما اعتزاز بتوجيه استثمارات بلغت ٢٨١,٧ مليون جنيه مصري نحو مشاريع التمويل المستدام، مع تركيز خاص على مبادرات الحفاظ على الموارد المائية، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، ودفع عجلة التنمية المجتمعية الشاملة. ولا تقف أهمية هذه الاستثمارات عند حدود تأثيرها المباشر، بل تمتد لتتلاقى مع رؤيتنا المستقبلية الطموحة الهادفة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود والابتكار.

تمكين المرأة والمجتمعات

ويبقى الشمول المالي هو الدعامة الأساسية التي تركز عليها استراتيجيتنا، والمرتكز الذي لا نعيد عنه. ففي غضون عام ٢٠٢٤، ضاعفنا من عزمنا على تمكين المرأة والشباب، ومد يد العون للمجتمعات الأقل حظًا، إيمانًا منا بقدراتهم الكامنة. وقد توجت هذه المساعي بوصول عدد الحسابات التي تمتلكها السيدات إلى ٥٣١,٩٦٩ حسابًا، وهو رقم يعكس بصدق مدى تفانينا في تعزيز استقلالهن المالي وتوسيع دائرة الشمول.

ولم تتوقف جهودنا عند هذا الحد، بل أطلقنا باقة من المنتجات المبتكرة، كحساب "أهالينا" الاستثماري، وودحات الصراف الآلي المتنقلة، لنجعل خدماتنا المصرفية في متناول الجميع، حتى في المناطق الأبعد جغرافيًا. وعبر برامجنا للتثقيف المالي المصممة بعناية، استطعنا الوصول إلى طيف واسع من شرائح المجتمع، وكان للمرأة حضور لافت، إذ شكلن ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي المشاركين.

التحول الرقمي من أجل مستقبل واعد

إن استراتيجيتنا للتحويل الرقمي تتجاوز حدود تبني أحدث التقنيات، لتصل إلى إعادة صياغة مفهوم تجربة العميل بأكمله، وتقديم نموذج متفرد يواكب تطلعات المستقبل. فبدمجنا لمنصات رقمية رائدة كـ "فيصل أون لاين"، ومحفظة "فيصل كاش"، وخدمة "إنستاباي"، أسسنا منظومة بيئية رقمية متينة، تقدم خدمات مصرفية تتسم بالأمان المطلق، والكفاءة العالية، وتضع العميل في قلب اهتماماتنا.

وعلاوة على ذلك، فقد تبيننا التحول الرقمي في قطاعات حيوية كعمليات صندوق الزكاة وإدارة الشؤون القانونية، مما أثمر عن ارتقاء ملحوظ في الكفاءة التشغيلية، وتخفيف ملموس للأثر البيئي. وإن هذه المساعي الدؤوبة لتشكل ركيزة أساسية في تحقيق طموحنا بأن نكون منارة للصيرفة الإسلامية في العصر الرقمي، ومثالًا يحتذى به في الابتكار والتميز.

رؤية نحو الريادة

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نعي تمام الوعي بأن بصمتنا تتجاوز حدود الأرقام والأداء المالي، لتلامس جوهر التنمية المجتمعية المستدامة. إن رسالتنا تكمن في أن نكون نموذجًا يُقتدى به، وأن نُعلي من شأن الحوكمة الأخلاقية، ونعزز المشاركة البناءة مع كافة أصحاب المصلحة، ونقود قاطرة الابتكار المرتكز على أسس الاستدامة.

وبينما نمضي قُدماً على هذا الدرب، تظل أولوياتنا واضحة ووضوح الشمس: ترسيخ دعائم الشمول المالي، ودفع عجلة التمويل المستدام، والالتزام المطلق بأسمى معايير النزاهة والشفافية.

وبفضل الدعم اللامحدود الذي نلقاه من مساهمينا الأوفياء، وعملائنا الكرام، وكوادرننا المخلصة، فإننا نزداد ثقةً ويقينًا بقدرتنا على تشييد مستقبل تتجلى فيه مبادئ التمويل الإسلامي النبيلة، وتتحقق فيه قيمة مضافة ومستدامة للجميع دون استثناء.

ولكم مّني كل الشكر والتقدير على دعمكم وثقتكم التي لا تنزعزع

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري



ملخص الأداء في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) لعام ٢٠٢٤



المؤشرات الاقتصادية



١٤,٩ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +١٧%
إجمالي تمويلات الشركات

٣,٦ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٨,٨%
إجمالي تمويلات الأفراد

٢٤٢,٦ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٤,٧%
إجمالي حجم الأعمال

٢٢٢,٧ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٧,٥%
صافي أرصدة التوظيف والاستثمار

١٧٧,١ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٥,٧%
ودائع العملاء^١



٢٠١ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٢%
إجمالي الالتزامات

٣٩ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٥٧%
إجمالي حقوق الملكية

٢٤٠ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٥,٧%
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية



١١,٧٤ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +١٨٩%
صافي الأرباح

٣٠,٨ مليار جنيه مصري

إجمالي الإيرادات



٢٤٠ مليار جنيه مصري

زيادة سنوية +٣٥,٧%
صافي الأصول

مؤشرات الحوكمة



٤

عقود منتجات/خدمات تمت مراجعتهم

٦

منتجات/خدمات جديدة تمت مراجعتها



١٢

مرجعاً تشغيلياً خضع للمراجعة



٣٤٤

تعميقاً تحذيرياً من البنك المركزي المصري



٩

عقود خدمة مع شركات خارجية خضعت للمراجعة



%١٨,٢

التمثيل النسائي في مجلس الإدارة



٦

اجتماعات لمجلس الإدارة



٤١

زيارة تفتيشية لكافة فروع البنك

المؤشرات الاجتماعية



٨٧٨

طالبًا استفاد من برامج التدريب العملي مختلف قطاعات وإدارات وفروع البنك

٤٢٤

زميلًا من مختلف قطاعات وأقسام وفروع البنك شاركوا في البرامج التدريبية في مجالات التنمية المستدامة والتمويل المستدام والشمول المالي



٢,٣ مليون جنيه مصري

مساعدات مالية مخصصة لإعمار بيوت الله ورعايتها

٤,١ مليون جنيه مصري

مساعدات مالية لدعم الشمول المالي والتعليم

٢٠٣,٨ مليون جنيه مصري

مساعدات مالية موجهة للأفراد والفئات الأولى بالرعاية

١٨٥,٦ مليون جنيه مصري

مساعدات مالية لدعم الصحة والرفاهية



٣٥%

من موظفينا دون سن ٣٥



٢٣,٩

متوسط ساعات التدريب لكل عامل



٩٨,٦%

نسبة شكاوى العملاء المحولة

المؤشرات المالية الرئيسية لصندوق الزكاة

٣٩٦ مليون جنيه مصري

إجمالي أرصدة الزكاة



٣٤٣,٤ مليون جنيه مصري

إجمالي أصول الزكاة



٣٩٣,٢ مليون جنيه مصري

إجمالي إيرادات الزكاة



المؤشرات البيئية



١١,٧٥٠ ميجاواط ساعة

إجمالي استهلاكنا للطاقة



٨٨,٩٧٤ متر مكعب

إجمالي استهلاكنا للمياه



٣,٧٩٧ طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

إجمالي الانبعاثات المطلقة للنطاق ٣

%٤٢

الهدف المحدد لتخفيض الانبعاثات للنطاقين ١ و ٢ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام الأساس ٢٠٢٢

خفض ٩,١%

في انبعاثات النطاقين ١ و ٢ مقارنة بعام الأساس

خفض ٦%

في شدة الانبعاثات للنطاقين ١ و ٢ لكل موظف مقارنة بعام الأساس

٥,٤٧٩ طن متري من مكافئ

ثاني أكسيد الكربون

إجمالي الانبعاثات المطلقة للنطاقين ٢+١





عن البنك

الرسالة والرؤية والقيم

التوجهات الاستراتيجية للبنك

لمحة موجزة عن البنك

الأنشطة الرئيسية

الرسالة والرؤية والقيم



بنك فيصل الإسلامي المصري هو أول بنك إسلامي وتجاري مصري تأسس في ١٩٧٧ وافتتح أبوابه للعمل رسماً واستقبال العملاء في ١٩٧٩، وتمت الموافقة على تأسيس البنك بالقانون الخاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧. وتحت قيادة حكيمة ورؤية استشرافية لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، رئيس مجلس الإدارة آنذاك، رُسمت للبنك ملامح طموحة ليكون منارة عالمية للصيرفة الإسلامية، متجذراً في مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وقيمها النبيلة. وعبر الأعوام، لفت البنك الأنظار بنموه الاستثنائي وإنجازاته المتميزة. ويفتخر بنك فيصل الإسلامي المصري بخدمة طيف واسع من العملاء، متخطياً بالتزاماته الحدود المصرية ليوفر مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات ويدخل في مشاريع استثمارية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. ويأتي هذا الانتشار الواسع ليؤكد على التزام البنك بتعزيز الصيرفة الإسلامية على نطاق عالمي.

تحقيق غاية المساهمين

تحقيق أرباح تنافسية ومستقرة ومتنامية على أموال المساهمين بما يُحقق الاستقرار والنمو على المدى البعيد وبما يرفع من القيمة الاقتصادية للبنك.

الرضا الوظيفي للعاملين

تحقيق أكبر قدر من الانسجام بين العاملين على اختلاف المستويات الإدارية وأن نوفر لهم كافة السبل التي تزيد من كفاءاتهم وقدراتهم على تلبية متطلبات العمل وأن نتيح لهم نظم تنافسية فعالة وعادلة للمرتبات إلى جانب المزايا العينية والحوافز وإتاحة فرص للتقدم والنمو من أجل تحقيق مستوى متميز من الرضا الوظيفي.

المسؤولية الاجتماعية

المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال الاستثمار في المشروعات الحيوية في مختلف القطاعات مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة وخفض معدلات البطالة وتحسين دخول الأفراد والالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للبنك بما في ذلك تقديم العون والمساعدة للفئات الأولى بالرعاية.

الاستدامة

يؤمن المصرف بأهمية تحقيق أهدافه وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة من خلال الاحترام الكامل لمعايير الحوكمة والمعايير الاجتماعية واتخاذ الاجراءات الصديقة للبيئة واعتماد أحدث اتجاهات التكنولوجيا المالية المتاحة



الرؤية

أن نكون البنك الأفضل في تطوير وتقديم مجموعة خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية لعملائنا ومراسلينا في الداخل والخارج مع إحداث تطور إيجابي ومستمر لمكانة البنك على المستويين الإقليمي والدولي.



الرسالة

ريادة أنشطة الصيرفة الإسلامية في مصر لتكون الخيار الاول لعملائنا ولنحقق المنافع التي يطمح إليها كافة الأطراف ذات العلاقة، وذلك في إطار من الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وبقواعد العمل المصرفي.



القيم

العميل أولاً

العملاء أولويتنا الأولى ورفع مستوى رضاهم هدفنا الأسمى، وسبيلنا إلى ذلك فهم وتحقيق رغباتهم وبناء ولاء طويل الأجل لديهم وتجاوز جميع توقعاتهم إلى الأفضل.

الصيرفة الإسلامية

الالتزام الكامل بممارسة أنشطة الصيرفة وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية الغراء.

التفوق والامتياز

التفوق في جميع الأعمال هو المقياس لتميزنا، ونحن معنيون تماماً بالتطوير المستمر لخدماتنا المصرفية وتقديم خدمة مميزة للعملاء تتسم بالجودة والكفاءة والالتزام.



التوجهات الاستراتيجية لبنك فيصل الإسلامي المصري

استراتيجية الشمول المالي

توسيع قاعدة المستفيدين وتمكين المجتمعات

في عام ٢٠٢٤، كُفِّ بنك فيصل الإسلامي المصري جهوده الرامية إلى تعزيز منظومة الشمول المالي، وذلك عبر توسيع نطاق خدماته المصرفية الرقمية وتيسير وصولها إلى الشرائح المجتمعية الأقل حظًا. كما ضاعف البنك من استثماره في برامج التثقيف المالي النوعية، بهدف تسليح الأفراد بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مالية حكيمة ومستنيرة. وفي موازاة ذلك، أتاح التوسع المدروس في طول التمويل متناهي الصغر فرصًا اقتصادية واعدة، مما عزز الدور المحوري للبنك كركيزة رئيسية للتمكين المالي.

استراتيجية التحول الرقمي

قيادة الابتكار وتعزيز الكفاءة

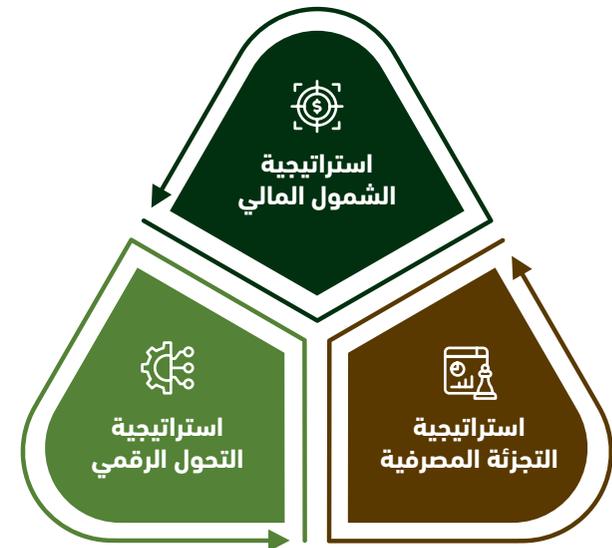
أطلق بنك فيصل الإسلامي المصري العنان لوتيرة تحوله الرقمي المتسارع، واضعًا نصب عينيه الارتقاء بتجربة العملاء إلى آفاق جديدة من السلاسة والتميز، وتعظيم كفاءته التشغيلية. لقد أسهمت باقة الحلول المصرفية الرقمية المستحدثة في تبسيط الإجراءات والمعاملات بشكل لافت، مقدمة خدمات أكثر أمانًا واستجابة لاحتياجات العملاء. كما أثمر التحول الرقمي عن تحسين ملموس في سرعة إنجاز الخدمات ودقتها، في حين شكلت التدابير الأمنية السيبرانية المتطورة حصنًا منيعًا لحماية البيانات. وقد أفضت هذه التطورات النوعية إلى تعميق ثقة العملاء وتعزيز مرونة البنك الداخلية وقدرته على التكيف، مجسدةً بذلك التزامه الذي لا يتزعزع بريادة الابتكار التكنولوجي.

استراتيجية التجزئة المصرفية

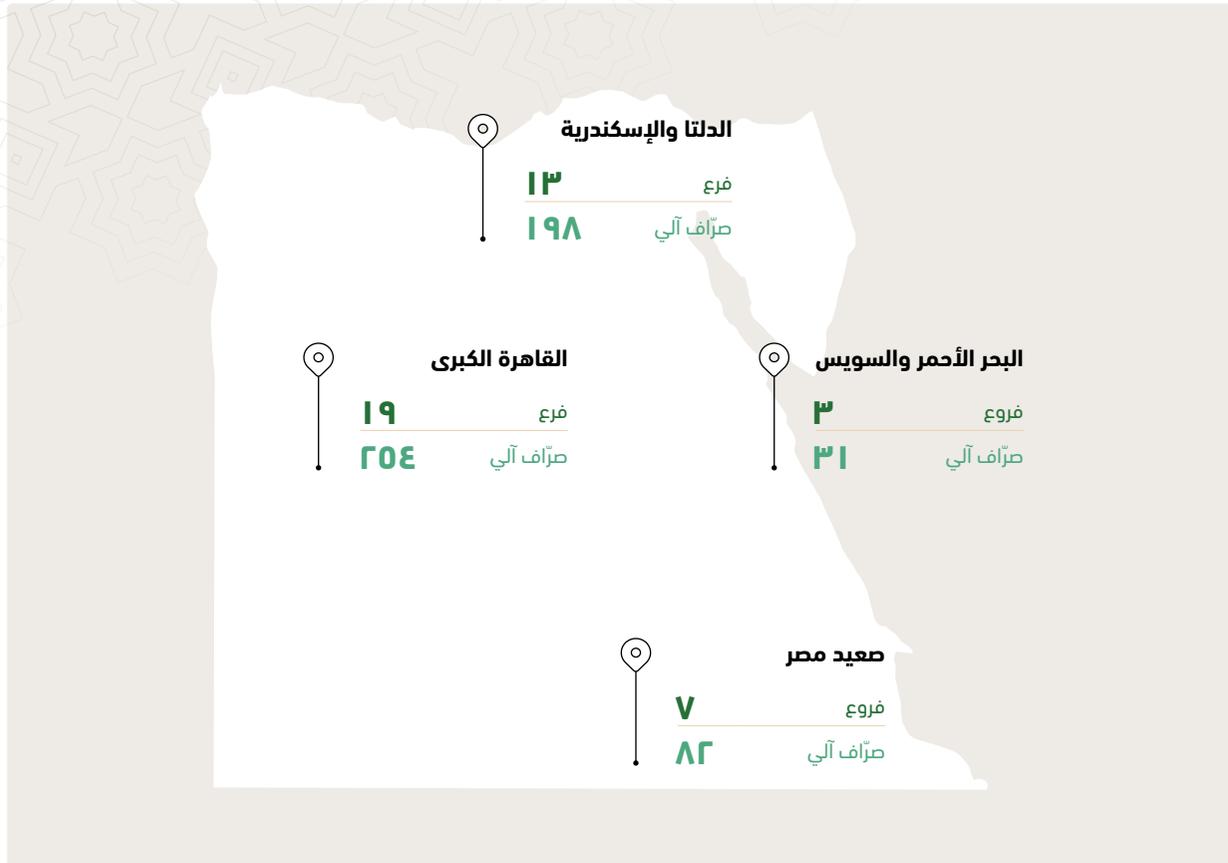
تعزيز المكانة السوقية والارتقاء بتجربة العملاء

ظلت الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد تحتل موقع الصدارة في سلم أولوياتنا، مع تركيز دؤوب على إثراء محفظة المنتجات المالية، والارتقاء المستمر بمنظومة تقديم الخدمات. وقد تم تصميم طول مصرفية مفصلة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المتجددة والمتطورة لعملائنا الكرام، بينما لعبت التقنيات المصرفية المتقدمة دورًا حاسمًا في تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية. ومن خلال السعي الدائم نحو صقل وتحسين باقة عروضنا، تمكّن بنك فيصل الإسلامي المصري من تعزيز مكانته في السوق، وإعادة تأكيد ريادته كنموذج يحتذى به في مجال الصيرفة الإسلامية التي تجمع بين الأطلاق الرفيعة والتركيز المطلق على تحقيق رضا العميل.

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري خلال عام ٢٠٢٤ مسيرته الناجحة نحو ترسيخ دعائم الصيرفة المسؤولة والمستدامة، مستلهمًا في ذلك قيمه الإسلامية الراسخة ورؤيته الاستراتيجية الثاقبة التي تستشرف آفاق المستقبل. لقد كان هذا العام شاهدًا على إنجازات فارقة وتحولات نوعية في مسار التحول الرقمي للبنك، وتعزيز الشمول المالي، والارتقاء بمعايير الكفاءة التشغيلية، مما رسّخ مكانته كقوة فاعلة في المشهد المالي المصري المتجدد. ومن خلال إعلاء شأن الممارسات المصرفية الأخلاقية، وتبني الابتكار الذي يضع العميل في بؤرة الاهتمام، وتسخير أحدث ما جادت به التكنولوجيا، نجح بنك فيصل الإسلامي المصري في مضاعفة بصمته الإيجابية وتأثيره البناء على مسارات الاقتصاد الوطني وحياة المجتمع.



بنك فيصل الإسلامي المصري في سطور



منذ أن بدأ عملياته في عام ١٩٧٩، يقف بنك فيصل الإسلامي المصري شامخًا كأول مصرف إسلامي تجاري في مصر مرسيًا دعائم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وبفضل تمسكنا الأصيل بقيم التميز، لم نتوقف يومًا عن توسيع آفاق خدماتنا وتطويرها، وتوفير حلول مصممة بعناية فائقة لتلبية الطيف الواسع والمتنوع من احتياجات عملائنا، أفرادًا كانوا أم شركات. إن تركيزنا الاستراتيجي على دعائم الاستقرار، وتحقيق أعلى مستويات رضا العملاء، ودفع عجلة النمو المستدام في خدمة المجتمع، قد عزز مكانتنا كقوة مؤثرة ولاعب رئيسي في النسيج المالي المصري. وإننا نمضي قدمًا في ترسيخ حضورنا، ليس فقط كمؤسسة مصرفية، بل كشريك استراتيجي موثوق به، نمكّن عملاءنا من تحقيق طموحاتهم، وتسهم بفعالية في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة لوطننا الغالي.

وفي عام ٢٠٢٤، يتألق بنك فيصل الإسلامي المصري بحضور قوي وبصمة راسخة تمتد عبر ربوع مصر المحروسة، من خلال شبكة فروع متنامية تضم ٤٢ فرعًا، تدعمها منظومة من أجهزة الصراف الآلي يبلغ قوامها ٥٦٥ جهازًا، تم توزيعها وفق رؤية استراتيجية لضمان أقصى درجات سهولة الوصول لعملائنا الكرام. هذه الشبكة الواسعة والمتكاملة تمكّننا من تقديم باقة متكاملة وسلسلة من الخدمات المالية، وتتيح فرصًا استثمارية مجزية، وتضمن إدارة فعالة للسيولة النقدية، كل ذلك بالتوازي مع تقديم الدعم اللازم للشركات والأفراد في كافة أنحاء الجمهورية. ومن خلال توسيع رقعة انتشارنا الجغرافي، فإننا نواصل بحماس دفع مسيرة الشمول المالي، وخلق المزيد من فرص النمو الواعدة، وتقوية أواصر النسيج الاقتصادي لأمتنا العظيمة.



٥٦٥

إجمالي عدد وحدات الصُرَّاف الآلي



٤٢

إجمالي عدد الفروع

الأعمال



إجمالي الأصول (مليار جنيه مصري)

٢٤٠,٢



إجمالي محفظة التمويلات (مليار جنيه مصري)

١٥,٤



تمويلات السيارات (مليون جنيه مصري)

٦٩١,٨

العملاء



إجمالي عدد العملاء

١,٢٤٥,٠٠٤



إجمالي بطاقات الخصم المباشر

٤١٤,٤٣١



عملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

١٦٢,٨٤٦

البنك



عدد الفروع

٤٢



عدد وحدات الصّراف الآلي

٥٦٥

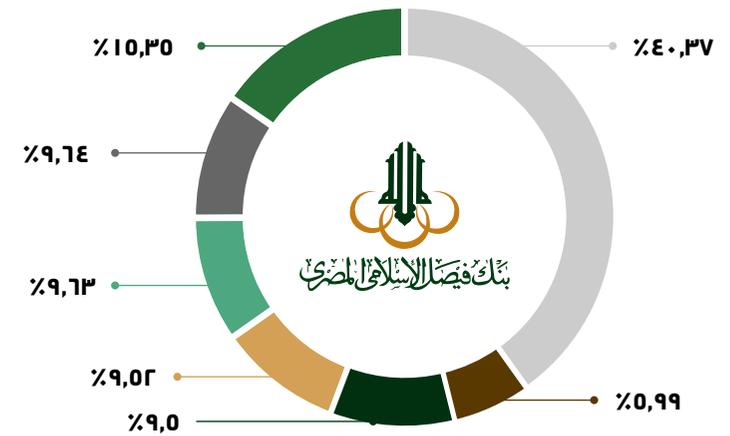


إجمالي عدد العاملين

١,٧١٧

هيكل الملكية

- هيئة الأوقاف المصرية
- MAFI JERSEY LIMITED
- دار المال الاسلامي القايزة
- دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة
- شركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة
- الشركة المصرية للاستثمارات
- جهات أخرى



الجوائز والشهادات والتصنيفات

العضويات

يحرص بنك فيصل الإسلامي المصري على الاحتفاظ بعضوياته في مجموعة متنوعة من المنظمات والجمعيات الإقليمية والدولية، مما يعزز مكانته كصرح مالي ذو سمعة طيبة وتأثير بالغ، ويعزز روح التعاون وتبادل الخبرات، ويرسخ مكانة البنك المؤثرة ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية.



توج بنك فيصل الإسلامي المصري بحصوله على شهادة الأيزو ISO 22316:2017 لأنظمة إدارة أمن المعلومات، وشهادة الأيزو ISO 31000:2018 لإدارة المخاطر. ويمثل هذا الإنجاز المرموق أول بنك مصري يحصد هذه الباقة المتكاملة من الاعتمادات الدولية المرموقة.

THE BANKER

على الصعيد العالمي، نال بنك فيصل الإسلامي المصري المرتبة الثانية عشرة بين أكبر البنوك في القارة الإفريقية، وفقاً لمعيار العائد على الأصول، وذلك في تقييم مجلة "THE BANKER" لأكثر 100 بنك على مستوى العالم.

Forbes

رُسخ بنك فيصل الإسلامي المصري مكانته كأحد أبرز البنوك المصرية أداءً، بحصوله على المركز الثالث ضمن 11 بنكاً مدرجاً في قائمة "أفضل 50 شركة مدرجة في البورصة المصرية لعام 2024"، والمركز الثامن على مستوى الشركات عموماً، ليحقق بذلك هذا الإنجاز الهام للعام الثاني على التوالي.

African BUSINESS

في المشهد المصرفي الأفريقي، احتل بنك فيصل الإسلامي المصري المرتبة الثامنة محلياً والأربعين على مستوى القارة الأفريقية، وفقاً لتصنيف مؤسسة "African BUSINESS" لأكبر البنوك في أفريقيا بناءً على الشريحة الأولى من رأس المال



المركز الإسلامي الدولي للتصنيف والائتمان
International Islamic Centre for Credit Rating and Insurance
Centre International Islam de Réévaluation et d'Assurance

المركز الإسلامي الدولي للتصنيف والائتمان
والتحكيم - دبي، الإمارات العربية المتحدة



مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- ماليزيا



اتحاد بنوك مصر



اتحاد المصارف الإسلامية - بيروت، لبنان



مركز إدارة السيولة المالية - البحرين



هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية



الغرفة التجارية الأمريكية في مصر



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب - بيروت، لبنان



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

الوظائف الرئيسية

يتكون نموذج أعمال البنك من ثلاث وظائف رئيسية:



استثمار وتوظيف الموارد

تشكل هذه الوظيفة في بنك فيصل الإسلامي المصري حجر الأساس لعملياته في الصيرفة الإسلامية. إذ يستثمر البنك موارده بكفاءة عالية ليسجل خطوات متقدمة في ساحة الاستثمار، ملتزمًا التزامًا تامًا بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. وينخرط بنك فيصل الإسلامي المصري في مختلف منهجيات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك التمويل بالمشاركة والمضاربات الشرعية وبيع المربحة وعقود بيع السلم والاستصناع وإجارة الخدمات، وكذا تأسيس الشركات والمساهمة في رءوس أموالها. وقد أدى النجاح في تعبئة وتنمية المدفوعات والودائع إلى تعزيز الموارد المالية للبنك، مما أتاح له فرصة متابعة الاستثمارات التي تتوافق مع الشريعة وتهدف إلى تحقيق عوائد مجزية. كما أثمر هذا النجاح عن تطوير أدوات تمويل واستثمار مبتكرة مصممة خصيصًا لخدمة عملائه الكرام.

تعبئة الموارد والمدفوعات

يستقى البنك موارده من مصدرين أساسيين، وهما الموارد الذاتية والموارد الخارجية:

1. الموارد الذاتية شاملًا رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات، وهي تشكل الأصول المالية الأساسية للمؤسسة.
2. الموارد الخارجية المتعلقة بحسابات العملاء والأوعية الادخارية الإسلامية التي يكثر الطلب عليها بسبب التزامها بمبادئ الصيرفة الإسلامية والمرونة التي توفرها للمودعين. وتُمكن هذه الموارد مجتمعة البنك من الدخول في أنشطة استثمارية واسعة النطاق، وهي أساسية في عملياته وجوهر الصيرفة الإسلامية.



الخدمات المصرفية

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري منظومةً شاملةً ومتكاملةً من الخدمات المصرفية التي تعد رافدًا أساسيًا لتنمية الإيرادات وتعميق أواصر مشاركة العملاء. وانطلاقًا من إيماننا العميق بأهمية مواكبة أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتبنى البنك نهج التطوير المستمر للارتقاء بهذه الخدمات إلى آفاق غير مسبوقة من الجودة والكفاءة.

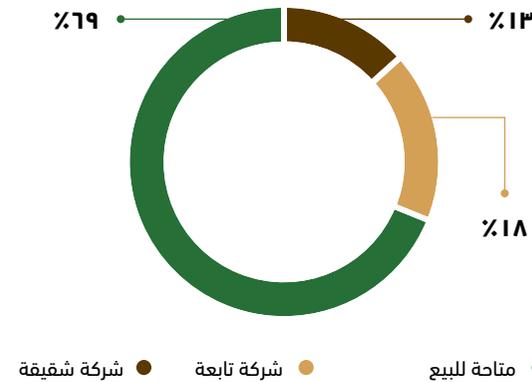
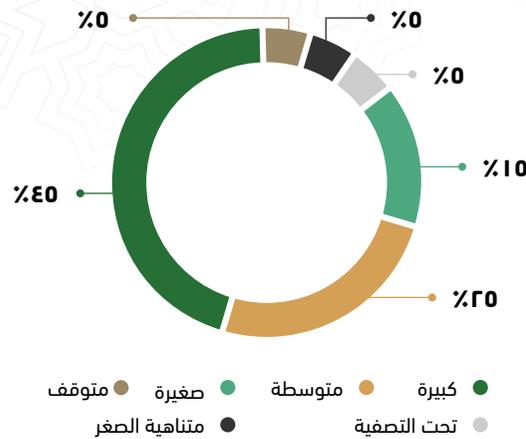
الاستثمار المصرفي

يوظف البنك جزءًا من موارده المالية للاستثمار المباشر في تأسيس شركات واعدة من خلال المساهمة في رؤوس أموالها بالشراكة مع مستثمرين آخرين من ذوي الخبرة والكفاءة المشهوددة. وقد حرص البنك على أن تشمل استثماراته كافة القطاعات الاقتصادية الحيوية وذلك من خلال تنوع محفظة الشركات التي يساهم فيها. وقد أتمرت هذه الشراكات عن تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتوفير الآلاف من فرص العمل المستدامة. وتحل الغالبية العظمى من هذه الشركات مراكز قيادية في مجالات تخصصها وقد أسهمت بفعالية في تلبية شريحة واسعة من احتياجات السوق المحلية ودعم الصادرات الوطنية. بلغ إجمالي عدد الشركات التي أسسها البنك وشارك في تأسيسها ٤٥ شركة (منها ٣١ شركة مدرجة كاستثمارات متاحة للبيع و١٤ شركة تابعة وشقيقة) بإجمالي رؤوس أموال مصدرة تقدر بـ (٧,٧٣٢) مليار جنيه مصري و٧٤٠ مليون دولار أمريكي و٦,٢١٢ مليار جنيه سوداني) بما يعادل ٤٥,٨٦٧ مليار جنيه مصري، مدفوع منها ما قيمته ٤٥,٨٥٣ مليار جنيه مصري بعد إعادة تقييم العملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وتبلغ القيمة الإجمالية لمساهمات البنك في هذه الشركات ٤,١٤٩ مليار جنيه مصري بتكلفة استثمارية قدرها ٩,٠٦٦ مليار جنيه مصري وقيمة دفترية تبلغ ٧,٠٨٩ مليار جنيه مصري.



٩ مليار جنيه مصري
إجمالي الاستثمارات

تصنيف الشركات



الخدمات المصرفية للشركات

صممت باقة خدماتنا المصرفية الموجهة لقطاع الشركات والمؤسسات لتلبية الاحتياجات المتفردة والمتنامية للكيانات الاقتصادية بمختلف أحجامها، وفي كافة الصناعات والقطاعات الحيوية على امتداد جمهورية مصر العربية. ويقدم البنك حلولاً تمويلية مبتكرة ومصممة خصيصاً لدعم مسيرة نمو كبرى المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. ومن خلال بناء شراكات استراتيجية متينة مع ما يزيد عن 017 شركة ودعم قوة عاملة تتجاوز 110,001 عامل يسهم البنك بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر وضمان استدامة الأعمال.

الخدمات المصرفية للأفراد

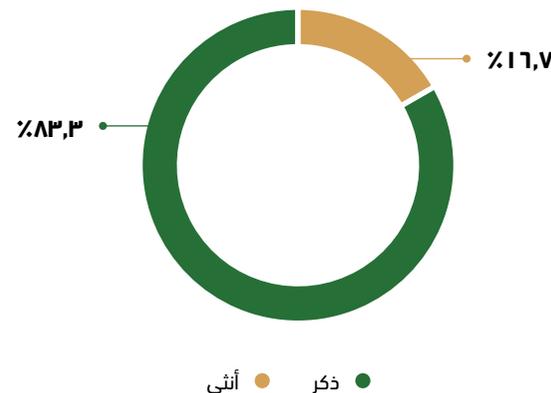
ترتكز خدمات بنك فيصل الإسلامي المصري المصرفية المقدمة للأفراد على الابتكار المتواصل والمبادرات التي تضع العميل في صميم اهتماماتها. ويتسم البنك بقدرة فائقة على التكيف مع متغيرات السوق من خلال تقديم باقة متنوعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتميز بقدرتها على تلبية أدق احتياجات العملاء وتفردا الذي يميزها عن منافسيها. وعبر تبني نهج التطوير الشامل في كافة المجالات، يسعى بنك فيصل الإسلامي المصري بدأب نحو الارتقاء بالكفاءة التشغيلية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، والمواءمة الكاملة مع الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية، ليحافظ بذلك على موقعه الريادي في طليعة المنافسة المحتدمة ضمن القطاع المصرفي.



**٣٥٧٣,١ مليون
جنيه مصري**

إجمالي محفظة تمويلات الأفراد

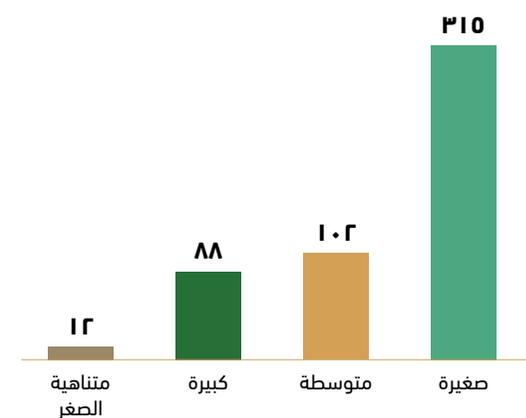
عملاء الخدمات المصرفية للأفراد



**١٤٩٤١,٣ مليون
جنيه مصري**

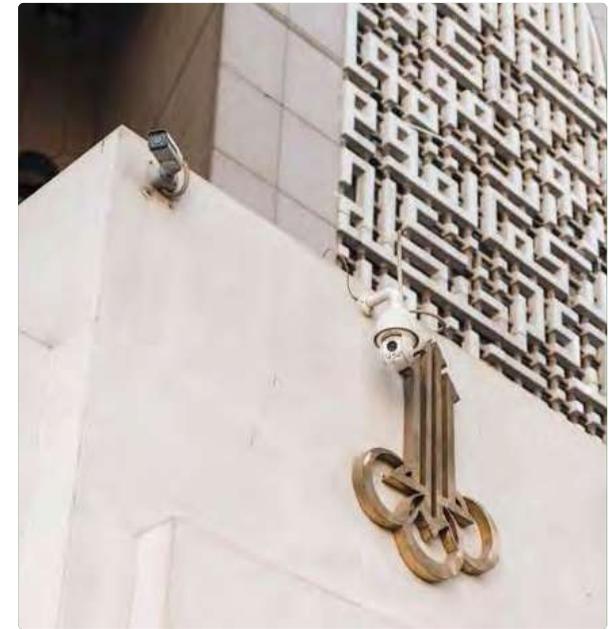
إجمالي تمويلات الشركات

محفظة تمويل الشركات

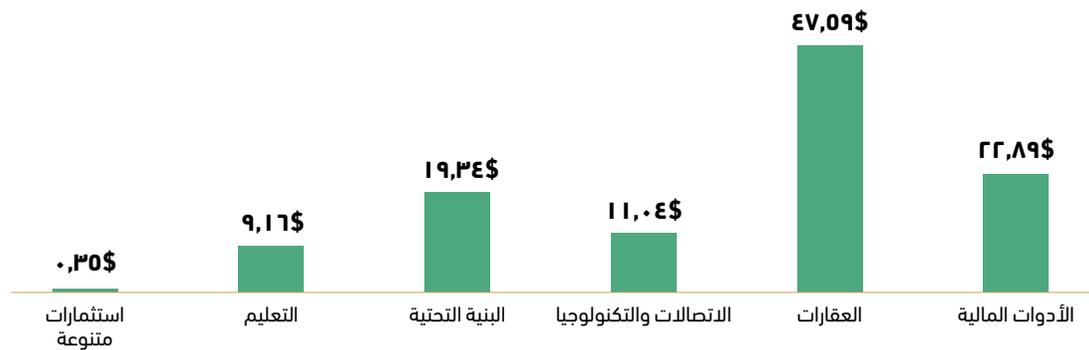


الخزانة

نتولى في بنك فيصل الإسلامي المصري إدارة الأصول المالية والسيولة النقدية من خلال توظيف أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء مع التركيز على عمليات النقد الأجنبي والتداول بين البنوك وأسواق النقد بهدف تعزيز المرونة المالية وتحقيق أفضل العائدات. وتدعم هذه العمليات المتطورة محفظتنا الاستثمارية، وتساهم بفعالية في إدارة المخاطر بكفاءة عالية، وترسخ دعائم الاستقرار الاقتصادي من خلال سبعة مسارات استثمارية رئيسية ومتنوعة، تشمل: الاستثمار في الأسهم الأجنبية، وأذون الخزانة المصرية، والتمويل المشترك، والسندات والصكوك الدولارية، والمرابحة والمضاربة المصرفية المحلية والأجنبية، وصناديق الاستثمار.



صناديق الاستثمار



أوجه الاستثمار	طبيعة النشاط	إجمالي المبلغ المُستثمر مقوم بمليون دولار أمريكي
الأسهم الأجنبية	مساهمات في رأس مال الشركات	١٨,٩٢
أذون الخزانة المصرية	الأدوات المالية	٦٢٩,٢٩
التمويل المشترك	التمويل المشترك	٥,١٤
السندات والصكوك الدولارية	الأدوات المالية	٥٣٣,٩٠
المربحات والمضاربات المحلية	أخرى	١,٢٤٥,٧٥
المربحات والمضاربات الأجنبية	أخرى	١٥٨,٠٤

٣

التزامات الاستدامة والتأثير في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أصحاب المصلحة

تقييم الموضوعات الجوهرية لعام ٢٠٢٤

أصحاب المصلحة

الجهات والهيئات الحكومية



يحرص بنك فيصل الإسلامي المصري على إقامة تواصل مستمر وفعال مع مختلف الجهات الحكومية. ويشمل ذلك قنوات اتصال يومية فعالة ولقاءات ربع سنوية، يتم من خلالها استعراض ومتابعة متطلبات وزارة التضامن الاجتماعي، والتأكد من الالتزام المطلق بكافة الموافقات والتوجيهات والمنشورات الصادرة عن البنك المركزي المصري. كما ينخرط البنك في حوارات بناءة ومنتظمة مع هيئة الرقابة الشرعية، حيث يتم رفع التقارير الدورية وعقد الاجتماعات السنوية لضمان التوافق التام لجميع العمليات والأنشطة مع المبادئ السامية للشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها النبيلة. بالإضافة إلى ذلك، يضطلع البنك بدور فاعل في إثراء النقاشات والمبادرات المتعلقة بالسياسات العامة، كلما دعت الضرورة وتطلبت المصلحة ذلك.

المجتمعات المحلية



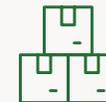
يُكثِّف بنك فيصل الإسلامي المصري التزامًا راسخًا ومتجددًا تجاه التفاعل الإيجابي والمثمر مع المجتمعات المحلية التي يعمل في خدمتها. ولتحقيق هذه الغاية، يوظف البنك طيقًا واسعًا من القنوات، تشمل الحملات التسويقية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والفعاليات المجتمعية، وذلك بهدف تعزيز أواصر التفاعل والمشاركة اليومية البناءة. وتُعقد لقاءات شهرية دورية لمناقشة ومعالجة احتياجات المجتمع وتطلعاته، والوقوف على شواغله، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات الاجتماعية النوعية وتوفير الفرص للمساهمة في العمل التطوعي المنظم. ويضطلع صندوق الزكاة التابع للبنك بدور محوري في دعم مسيرة التنمية المجتمعية ويحرص البنك على إشراك المجتمعات بفعالية في كافة الفعاليات والمبادرات والحملات المتصلة بفريضة الزكاة، تجسيدًا لقيم التكافل والتراحم.

العاملون



يضع بنك فيصل الإسلامي المصري على رأس أولوياته بناء جسور من التواصل المفتوح والصادق والمستمر مع كافة العاملين به. وتشمل آليات هذا التواصل المكثف اتصالات يومية مباشرة، ولقاءات فردية أسبوعية لتعزيز التفاهم المتبادل، بالإضافة إلى دورات تدريبية متخصصة تُعقد كل نصف شهر، يتم خلالها مناقشة استراتيجيات استمرارية الأعمال، وخطط التطوير المهني والشخصي، وكفاءة العمليات التشغيلية، وتقييم الأداء الفردي. كما يُجري البنك عمليات مراجعة دورية وتقييمات أداء شاملة، مع الحرص على مشاركة التقارير والملاحظات البناءة مع العاملين بشكل ربع سنوي. ويتم استطلاع آراء العاملين ووجهات نظرهم بفاعلية من خلال رسائل بريد إلكتروني تُرسل كل ستة أشهر، واستطلاعات رأي سنوية شاملة، لضمان أن أصواتهم مسموعة وآراؤهم موضع تقدير واهتمام. وعلو على ذلك، يعمل البنك على تعزيز مستويات الوعي والمشاركة الفعالة من خلال تنظيم جلسات توعية مخصصة وموجهة حسبما تقتضيه الحاجة وتطورات بيئة العمل.

الموردون



يحرص بنك فيصل الإسلامي المصري على بناء وتوطيد علاقات تعاون وثيقة واستراتيجية مع شبكة مورديه المعتمدين. وتساهم قنوات الاتصال والمراسلات الإلكترونية الأسبوعية في تيسير تدفق المعلومات بشكل مستمر وتلبية الاحتياجات التشغيلية بكفاءة وفعالية، بينما تركز اللقاءات الشهرية الدورية على استعراض الصفقات المبرمة، ومتابعة تنفيذ العقود، وبحث سبل التطوير المشترك، وضمان سلاسة عمليات التنفيذ. وتتناول المناقشات ربع السنوية بعمق كافة الجوانب المتعلقة بالصيانة الدورية، وكفاءة العمليات، والالتزامات المتعلقة بالضمان، بما يكفل انسيابية التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. كما تساهم الاتفاقيات السنوية المبرمة والمراسلات الإلكترونية المخصصة، التي تتم حسب الحاجة، في ترسيخ أسس الشراكة المتينة بين البنك ومورديه، مما يدعم بناء سلسلة توريد تتمتع بالقوة والمرونة والموثوقية العالية.

شركاء الأعمال



يُولي بنك فيصل الإسلامي المصري أهمية قصوى لشركائه الاستراتيجية، ويتفاعل بإيجابية وفعالية مع شركاء الأعمال من خلال منظومة متكاملة من قنوات الاتصال والتنسيق. وتعمل المراسلات الإلكترونية والاتصالات الهاتفية الأسبوعية على تسهيل التواصل المنتظم وتبادل المعلومات بسلاسة، بينما تُخصص الاجتماعات الشهرية لمناقشة تفاصيل الصفقات المشتركة، ومراجعة بنود العقود، وتيسير إجراءات العمل وتدفعاته. وتتركز المناقشات ربع السنوية على الارتقاء بتجربة العملاء، وتعزيز مستويات التفاعل، وضمان الالتزام التام للضوابط واللوائح التنظيمية، بما يكفل تحقيق أعلى درجات التوافق والتعاون المثمر. كما توفر استطلاعات الرأي السنوية والتقارير المخصصة رؤى قيمة وملاحظات بناءة تساهم في تعزيز أواصر هذه الشراكات وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية.

العملاء



يضع بنك فيصل الإسلامي المصري على قمة أولوياته بناء علاقات متينة ومستدامة مع عملائه الكرام، وتحقيق أعلى مستويات الرضا لديهم، وتكفل اللقاءات اليومية المباشرة والحملات التسويقية الأسبوعية المبتكرة تفاعلاً منتظماً ومثمراً، وتلبية سريعة وفعالة لاحتياجات العملاء المتنوعة. كما يساهم التفاعل الشهري النشط عبر منصات التواصل الاجتماعي والفعاليات المجتمعية المنظمة في تعميق الروابط الإنسانية وتوفير منابر حيوية لتلقي ملاحظاتهم واقتراحاتهم القيمة. وتساعد استطلاعات الرأي ربع السنوية ومراجعات المنتجات والخدمات الدورية البنك على فهم دقيق لتفضيلات العملاء وتطلعاتهم، ومن ثم تحسين جودة تقديم الخدمة بشكل مستمر. كما توفر الزيارات السنوية الميدانية والفعاليات المخصصة لمسمة من الاهتمام الشخصي، وتعزز التزام البنك الراسخ بنهجه الذي يضع العميل دائماً وأبداً في المقام الأول.

المساهمون



يُولي بنك فيصل الإسلامي المصري أهمية قصوى لضمان أعلى مستويات الشفافية والتواصل الفعال والمثمر مع السادة المساهمين. وفي هذا الإطار، تُعقد اجتماعات سنوية دورية يتم خلالها مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بالالتزام، والالتزام باللوائح التنظيمية، وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بكفاءة، بالإضافة إلى استعراض أعمال وقرارات مجلس الإدارة. كما يتم تزويد السادة المساهمين بتقارير دورية شاملة ومفصلة، لإبقائهم على اطلاع دائم ومستمر بأداء البنك المالي والتشغيلي، وتوجهاته الاستراتيجية المستقبلية، مما يعزز جسور الثقة المتبادلة ويرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

تقييم الموضوعات الجوهرية لعام ٢٠٢٤



رؤية مصر ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة	أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤	وصف الموضوع الجوهري
الأكثر أهمية			
الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد			
<p>Social Justice and Equality</p>	<p>8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق ميثاق أخلاقيات العمل ومدونة السلوك بما يتماشى مع أرقى التوجيهات الصادرة عن السلطات المحلية والدولية ومنها البنك المركزي المصري ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين ولجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). • إرساء منظومة متكاملة لحماية المبلغين عن المخالفات تتضمن قنوات إبلاغ مؤمنة ومخصصة. • تنظيم العديد من الدورات التدريبية التوعوية في مجال الأمن السيبراني حضورياً وعبر الإنترنت استهدفت ١٩٧ عاملاً. • مراجعة وتحديث ١٢ إجراء تشغيلياً و٩ عقود خدمات مبرمة مع أطراف ثالثة. • تقييم ٦ خدمات ومنتجات مستحدثة و٤ عقود خدمات ومنتجات قيد الإعداد. • إصدار ٣٤٤ نشرة إرشادية وتحذيرية بناءً على توجيهات البنك المركزي المصري. • تنفيذ ٤١ زيارة تفتيشية ميدانية للتحقق من الالتزام وتفعيل آليات تخفيف المخاطر. • إنجاز خطة المراجعة الداخلية لعام ٢٠٢٤ بشكل كامل وشامل والتي غطت ٥٦ مهمة مراجعة لمختلف عمليات البنك. • المحافظة على الالتزام الكامل لمتطلبات شهادتي الأيزو 31000:2018 (إدارة المخاطر) والأيزو 22316:2017 (أمن المعلومات). • تسجيل ومعالجة ١٣ حالة احتيال خارجي وحالة احتيال داخلي واحدة. 	<p>يرسخ بنك فيصل الإسلامي المصري دعائم الحوكمة بأعلى المعايير العالمية، ويتبنى الشفافية نهجاً، ويعلي من شأن الممارسات التجارية الأخلاقية في كافة تعاملاته. إن النزاهة والمساءلة ليستا مجرد شعارات، بل هما المبادئ الحاكمة لكافة عملياتنا. وسعيًا نحو تعزيز منظومة الحوكمة، نعمل بدأب على تطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، بما يواكب أرقى الممارسات الدولية ويتناغم مع توجيهات البنك المركزي المصري السديدة.</p>
<p>Well-Developed Infrastructure</p>	<p>9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE</p>		
<p>Governance and Partnerships</p>	<p>16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS</p>		

وصف الموضوع الجوهري

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

أهداف التنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

يضع بنك فيصل الإسلامي المصري مسألة خصوصية البيانات وأمن المعلومات السيبراني على رأس أولوياته الاستراتيجية، مع الحرص الدائم على التكيف مع المخاطر السيبرانية المتجددة والمتطورة. ونحن نتعهد بضمان أعلى مستويات السرية والسلامة والتوافر لبيانات عملائنا الكرام. واستنادًا إلى أرقى المعايير الدولية، نعمل باستمرار على تعزيز بروتوكولاتنا للأمن السيبراني وتدابيرنا لحماية الخصوصية. ومن خلال مسيرتنا نحو التحول الرقمي، فإننا لا ندخر جهدًا في تقوية منظومتنا الأمنية ودعم طموحاتنا النبيلة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- تحديث ٢١ سياسة أمنية قائمة وصياغة سياستين جديدتين لمواكبة التهديدات السيبرانية المتجددة والمتطلبات التنظيمية المستجدة.
- تسريع وتيرة تطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة من خلال مراجعة وتعديل الجدول الزمني لخطة العمل.
- عقد العديد من الدورات التدريبية التوعوية في مجال الأمن السيبراني حضورياً وعبر الإنترنت بمشاركة ١٩٧ عاملاً.



8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE



16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS



التعلم والتطوير

يحرص بنك فيصل الإسلامي المصري على ترسيخ ثقافة التعلم المستمر والتطوير الذاتي بين جميع العاملين، وتوفير الفرص التدريبية النوعية التي تمكنهم من صقل مهاراتهم وتوسيع آفاقهم المعرفية والتقدم في مساراتهم المهنية. فمن خلال مبادرات التطوير المستمرة والمتنوعة، نعمل على تمكين قوانا العاملة من تحقيق النمو الشخصي والمهني، والإسهام بفعالية أكبر في تحقيق نجاحات البنك وتطلعاته.

- توفير ما مجموعه ٤٠,٩٩٩ ساعة تدريبية فعلية بمتوسط بلغ ٢٣,٩ ساعة لكل عامل عبر مزيج متوازن من الجلسات التدريبية التفاعلية عبر الإنترنت والحضورية.
- إطلاق برامج تدريبية متخصصة في مجالات الاستدامة بإجمالي ١,٩٨٣ ساعة بهدف تعميق معرفة العاملين بمفاهيم التمويل المستدام وتقييم المخاطر المناخية وتبني المبادرات الخضراء.
- تمكين ٢٤ من الكفاءات الإدارية الجديدة من خلال برامج مكثفة لتطوير المهارات القيادية بهدف تعزيز صفوف القيادة المستقبلية داخل البنك.
- تأهيل ٣٠٧ عامل في مجالات الاستدامة والتمويل الأخضر لمواءمة قدرات الكوادر العاملة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك في مجال الاستدامة.
- توفير برامج تدريبية متخصصة في الشمول المالي والتنمية الاقتصادية لـ ١١٤ عاملاً بهدف الارتقاء بالوعي المالي وتوسيع قاعدة المستخدمين من الخدمات المالية.
- تعزيز التميز في خدمة العملاء من خلال تدريب ٢٦١ عاملاً على أحدث ممارسات حماية حقوق العملاء وآليات إدارة الشكاوى بفعالية.
- ترسيخ مبادئ الشمولية من خلال تدريب ٥٠ عاملاً على تقديم خدمات الدعم الميسرة لذوي الاحتياجات الخاصة لضمان توفير خدمات مصرفية عادلة ومتاحة لكافة شرائح العملاء.
- توسيع نطاق البرامج التدريبية ليشمل دورات متخصصة في الصحة والسلامة المهنية كإيسعافات الأولية مما يعزز معايير السلامة في بيئة العمل ويرفع درجة الاستعداد للطوارئ.



4 QUALITY EDUCATION



8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



10 REDUCED INEQUALITIES



رؤية مصر ٢٠٣٠

أهداف التنمية المستدامة

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

وصف الموضوع الجوهري

تنمية وتمكين المجتمع



Social Justice and Equality



Improve Egyptians' Quality of Life and Raise their Living Standards



Integrated and Sustainable Environmental System

1 NO POVERTY



3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING



4 QUALITY EDUCATION



5 GENDER EQUALITY



10 REDUCED INEQUALITIES



- تقديم مساهمات مجتمعية بلغ إجماليها ٣٩٦ مليون جنيه مصري وجّهت لدعم مبادرات متنوعة شملت رعاية الأفراد المستحقين ودعم البرامج التعليمية وتطوير المؤسسات الدينية والمساهمة في قطاع الرعاية الصحية ودعم الجمعيات الخيرية والمبادرات الحكومية التنموية.
- ترسيخ ثقة المجتمع في حسابات الاستثمار الخيرية التابعة لصندوق الزكاة حيث شهدت ودائع هذه الحسابات نموًا ملحوظًا لتصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤.

يؤمن بنك فيصل الإسلامي المصري إيمانًا راسخًا بواجبه تجاه المجتمع، ويلتزم برد الجميل من خلال مبادرات متنوعة تشمل التثقيف المالي، والمساهمات الخيرية السخية، وتشجيع العمل التطوعي. وتهدف مبادراتنا إلى دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز قيم الشمولية والتمكين بين أفرادها. ومن خلال مشاركتنا المجتمعية واسعة النطاق، نسهم بفعالية في بناء مجتمع تسوده العدالة والازدهار والرفاهية.

وصف الموضوع الجوهري

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

أهداف التنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠

مهمة

الشمول المالي

يؤكد بنك فيصل الإسلامي المصري التزامه العميق بتوسيع مظلة الخدمات المالية لتشمل كافة الأفراد والمؤسسات على اختلاف خلفياتهم. وفي هذا السياق، نكرس جهودنا لابتكار منتجات مالية متفردة تلامس احتياجات الشرائح المجتمعية التي لم تتل حطًا وأفيرًا من الخدمات المصرفية بما يعزز الشمول الحقيقي ويطلق طاقات التمكين الاقتصادي الشامل. ويظل الشمول المالي بمثابة حجر زاوية وركيزة أساسية في نموذج أعمالنا المتطور.

- تنظيم ست ندوات توعوية متخصصة في مجال الثقافة المالية، شهدت إقبالًا لافتًا من السيدات اللاتي شكلن نسبة ٦٠٪ من إجمالي الحضور.
- طرح باقة من المنتجات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٢٤، أبرزها حساب "أهالينا" الاستثماري، وخدمة "فيصل روبال" لكبار العملاء، بالإضافة إلى خدمة الصراف الآلي المتنقل (M. ATMs) لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية.
- تعزيز فرص المرأة في الاستفادة من الخدمات المالية، حيث ارتفع إجمالي عدد الحسابات المصرفية المملوكة للسيدات ليصل إلى ٥٣١,٩٦٩ حسابًا في عام ٢٠٢٤.
- إبرام شراكات مثمرة مع مختلف الجهات الفاعلة من أصحاب المصلحة الخارجيين، بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز الوعي المالي، وشملت هذه الشراكات مراكز الشباب، والمؤسسات التعليمية، والنقابات المهنية والأندية، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الحكومي والعام.

جودة الخدمة وتجربة العملاء

يضع بنك فيصل الإسلامي المصري الارتفاع بتجربة العميل إلى أعلى درجات التميز في قمة أولوياته الاستراتيجية وذلك من خلال السعي الدؤوب لتحسين جودة الخدمة بشكل مستمر. ونعمل على تحقيق توازن دقيق بين الإجراءات التشغيلية الموحدة التي تضمن الكفاءة، وبين المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المتنوعة والمتفردة لكافة شرائح عملائنا الكرام. وهدفنا الأسمى أن تصبح كل نقطة تفاعل مع العميل تجربة إيجابية تجسد قيمنا الأخلاقية وتركز على تحقيق رضا الكامل.

- تحقيق نسبة نجاح بلغت ٩٨,٦٪ في حل ومعالجة شكاوى.
- إطلاق "جائزة العمرة" السنوية، حيث يتم مكافأة ٥٠ عميلًا مرتين في العام برحلة عمرة شاملة كافة النفقات.
- توفير باقة متنوعة من الحلول المصرفية الرقمية المبتكرة، تشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ومحفظة "فيصل كاش" الإلكترونية، بالإضافة إلى شراكة استراتيجية مع شبكة "إنستاباي" للمدفوعات اللحظية.



1 NO POVERTY



5 GENDER EQUALITY



8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



10 REDUCED INEQUALITIES



8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE



10 REDUCED INEQUALITIES



رؤية مصر ٢٠٣٠

أهداف التنمية المستدامة

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

وصف الموضوع الجوهري

رفاهية العاملين وصحتهم وسلامتهم

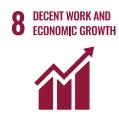
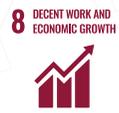
يولي بنك فيصل الإسلامي المصري أهمية قصوى لرفاهية عامليه، وذلك من خلال العمل الدؤوب على تهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة وداعمة، تحفز على الإبداع والإنتاجية. ونلتزم التزامًا كاملًا بتعزيز الصحة البدنية والنفسية والعاطفية لكوادرنا البشرية، بما يضمن ترسيخ ثقافة عمل إيجابية ومحفزة.

- تعزيز منظومة الأمن في أماكن العمل عبر إنشاء غرفة مراقبة مركزية لمتابعة عمليات الفروع آتياً مما رفع من قدرات كشف التهديدات المحتملة وسرعة الاستجابة لها.
- الارتفاع بكفاءة الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تطبيق شبكة اتصالات لاسلكية مؤمنة تربط بين فرق الأمن والفروع بشكل مباشر وفعال.
- توفير تغطية طبية شاملة لكافة العاملين والمتقاعدين دون أي سقف مالي بالإضافة إلى توفير مزايا طبية متميزة لأسر العاملين.
- توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية من خلال إبرام تعاقدات مع ٤٤ من مقدمي الخدمات الطبية الجدد بهدف تحسين مستوى دعم الرعاية الصحية الإقليمي للعاملين وعائلاتهم.
- تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) بإجمالي ١,٠٨٠ ساعة تدريبية استفاد منها ١٥٥ عاملاً مما يعزز معايير السلامة في بيئة العمل ويرفع جاهزية الاستعداد للطوارئ.
- تنظيم دورات تدريبية مستهدفة في مجال السلامة شملت آليات الاستجابة للطوارئ والإسعافات الأولية والصحة والسلامة المهنية لضمان تأهيل العاملين بشكل كامل للتعامل الاحترافي مع مختلف مخاطر بيئة العمل.

التمويل المستدام^٥

يدمج بنك فيصل الإسلامي المصري بفعالية معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في صميم قراراته الاستثمارية والائتمانية، وذلك دعماً لمسيرة التنمية المستدامة الشاملة. ونقدم حلولاً تمويلية مبتكرة ومخصصة لمشاريع الطاقة الخضراء، والمبادرات والصدقة للبيئة، والمشاريع ذات الأثر المجتمعي الإيجابي، مما يعكس التزامنا العميق بمبادئ الصيرفة المسؤولة والمستدامة.

- تخصيص مبلغ ٢٨١,٧ مليون جنيه مصري لتمويل مشاريع مدرجة ضمن محفظة التمويل البيئي والاجتماعي للبنك.
- وصول إجمالي حجم محفظة التمويل بالبنك إلى ١٨,٢٥٣ مليار جنيه مصري.
- تمويل خمسة مشاريع التمويل ذات أبعاد بيئية، تم تخصيص نسبة ٦٤٪ منها لدعم مبادرات ترشيد وتحسين إدارة موارد المياه، بإجمالي تمويل بلغ ٤,٦ مليون جنيه مصري.
- تمويل ٩٧ مشروع التمويل ذا طابع اجتماعي، تم توجيه نسبة ٦٣٪ منها لدعم وتطوير قطاع التعليم، بقيمة إجمالية بلغت ١٧٢,١ مليون جنيه مصري.



التحول الرقمي

يستثمر بنك فيصل الإسلامي المصري بقوة في توظيف أحدث تقنيات التحول الرقمي، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات غير مسبوقة، وتحفيز الابتكار في كافة جوانب العمل المصرفي. ومن خلال دمج التكنولوجيا الرقمية بشكل شامل في جميع عملياتنا، فإننا نعمل على إحداث نقلة نوعية في أساليب تقديم الخدمات، مع ضمان تطبيق أقوى التدابير والإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني.

- إنجاز العديد من مشاريع التحول الرقمي الحيوية، بما في ذلك مشروع تحديث وتجديد أجهزة الحاسوب والبنية التحتية التكنولوجية (في الفروع والمقر الرئيسي)، وتطبيق نظام آلي متكامل لإدارة الشؤون القانونية، بالإضافة إلى أنظمة آليه عمليات وإجراءات صندوق الزكاة.
- تحقيق زيادة ملحوظة في إجمالي عدد عملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بنسبة ١٣,٤٪، وارتفاع كبير في إجمالي حجم المعاملات المنفذة عبر هذه القناة بنسبة ٨٧,٣٪.
- توسيع نطاق تبني واستخدام محفظة "فيصل كاش" الإلكترونية، من خلال تحقيق زيادة في إجمالي حجم المعاملات المنفذة عبر المحفظة بنسبة ٢٣,٣٪.

8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE



12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION



Diversified, Knowledge-based, and Competitive Economy



Well-Developed Infrastructure



Governance and Partnerships



Improve Egyptians' Quality of Life and Raise their Living Standards

وصف الموضوع الجوهري

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

أهداف التنمية المستدامة

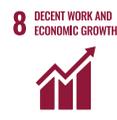
رؤية مصر ٢٠٣٠

الأقل أهمية

تكافؤ الفرص

يؤكد بنك فيصل الإسلامي المصري التزامه المطلق بتعزيز بيئة عمل قوامها التنوع والشمول، ينعم فيها جميع العاملين بفرص متساوية للارتقاء والتطور المهني، ونعمل بكل جد على تمكين المرأة والشباب وذوي الهمم والفئات الأولى بالرعاية، وتشجيع انخراطهم الفاعل والمؤثر في عجلة الاقتصاد الوطني. ومن خلال تبني ممارسات توظيف عادلة وشفافة، وتفعيل المشاركة المجتمعية الهادفة، نسعى حثيثاً للقضاء على كافة أشكال عدم المساواة، وترسيخ ثقافة الإدماج التي تحثي بالتنوع وتقدر الاختلاف.

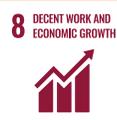
- تحقيق زيادة ملموسة في نسبة تمثيل المرأة ضمن الكوادر العاملة بالبنك، حيث وصل إجمالي عدد العاملات إلى ١٣٠ عاملة، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره ٤٪.
- إحراز تقدم لافت في مجال تعزيز التنوع بين الجنسين في عمليات تعيين الموارد البشرية، حيث بلغت نسبة النساء من إجمالي المعيّنين الجدد خلال عام ٢٠٢٤ ما قدره ١٩,٤٪.
- العمل على تعزيز مبادئ التنوع والشمول من خلال دمج وتطبيق سياسات توظيف وتطوير وظيفي تتسم بالعدالة والإنصاف، وتكفل تكافؤ الفرص لجميع العاملين دون تمييز.
- الحفاظ على هيكل وظيفي متوازن، حيث شكلت الفئة العمرية من ٣٥ إلى ٤٥ عامًا نسبة ٤٤٪ من إجمالي العاملين، والفئة العمرية من ٢٥ إلى ٣٤ عامًا نسبة ٣١٪، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية التي تزيد عن ٤٥ عامًا ٢٢٪، مما يضمن تكامل الخبرات المتراكمة مع الرؤى الشابة الطموحة والابتكرة.
- السعي نحو تحسين معدلات الاحتفاظ بالعاملين الأكفاء من خلال إجراء تحليل دقيق وشامل لأسباب دوران العمالة، وتقديم برامج تدريبية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفعلية لمناطق جغرافية محددة.
- تحقيق نسبة مشاركة بلغت ٤٤,٧٪ في استطلاع قياس رضا العاملين، حيث عبر ٥٩٪ من المشاركين عن رضاهم العميق تجاه بيئة العمل بالبنك.
- تخصيص استثمارات إجمالية بقيمة ١,١٢ مليار جنيه مصري لتغطية إجمالي نفقات العاملين، والتي تشمل الرواتب والمزايا والمكافآت، وهو ما يعكس التزامنا الراسخ بتحقيق رفاهية عاملينا وتقدير جهودهم.
- تقديم مزايا تقاعدية سخية بلغت قيمتها ٤٥,٨٩ مليون جنيه مصري، بهدف ضمان الأمن المالي طويل الأجل لعاملينا بعد بلوغهم سن التقاعد.



المشتريات المسؤولة

يضع بنك فيصل الإسلامي المصري على رأس أولوياته تطبيق مبادئ المشتريات المسؤولة، وذلك من خلال الحرص الشديد على توريد المنتجات والخدمات من شبكة موردين يلتزمون بأعلى المعايير الأخلاقية والمستدامة. ونعمل بدأب على دمج المعايير البيئية والاجتماعية كجزء لا يتجزأ من كافة ممارساتنا وإجراءاتنا المتعلقة بالمشتريات، مما يجسد التزامنا العميق بتحقيق الاستدامة في جميع جوانب عملياتنا التشغيلية.

- توريد ما نسبته ٩٩٪ من إجمالي احتياجاتنا من مختلف المنتجات والخدمات من موردين محليين.
- إنفاق مبلغ إجمالي قدره ١٤٥ مليون جنيه مصري على شبكة موردين المعتمدين.
- وقد شهد عام ٢٠٢٤ حضور العاملين المعيّنين جلسات تدريبية متخصصة في إدارة المشتريات والمخزون بلغ إجمالي ساعاتها ٢٣ ساعة.



وصف الموضوع الجوهري

أداء البنك خلال عام ٢٠٢٤

أهداف التنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠

الأثر الاقتصادي

يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري التزامًا مطلقًا بإحداث تأثير اقتصادي إيجابي وملاموس في المجتمعات والدول التي يتشرف بالعمل فيها. ونركز جهودنا بشكل خاص على تعظيم مساهمة البنك في دعم ونمو الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة ومجزية، وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

- تضطلع أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية بدور محوري في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك من خلال توجيه استثمارات استراتيجية مدروسة إلى ٤٥ شركة واعدة، عبر توفير طول تمويل مبتكرة تتوافق كليًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد بلغ إجمالي حجم هذه الاستثمارات النوعية ٩ مليارات جنيه مصري.
- تدعم باقة الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الشركات والمؤسسات استدامة ونمو الأعمال، وتساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال بناء شراكات استراتيجية مثمرة مع ٥١٧ شركة، ودعم قوة عاملة متميزة يتجاوز ١١٠,٥٠١ عاملًا، وقد وصل إجمالي حجم محفظة التمويلات والتسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات إلى ١٤٩٤١,٣ مليون جنيه مصري.
- تساهم الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد بفعالية في توسيع قاعدة الشمول المالي، وتحفيز الابتكار الموجه لتلبية احتياجات العملاء المتجددة، حيث بلغ إجمالي حجم محفظة التمويل بالتجزئة ٣٥٧٣,١ مليون جنيه مصري.
- تعمل عمليات الخزنة بالبنك على تحقيق الاستخدام الأمثل للأصول المالية المتاحة، من خلال توظيف في أدوات استثمارية ذكية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- تشمل محفظة القنوات الاستثمارية التي يتيحها البنك لعملائه أذون الخزنة المصرية، والسندات والصكوك المقومة بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى عقود المرابحة والمضاربة المصرفية، وقد شهد إجمالي مبالغ المستثمرين المقومة بالدولار الأمريكي نموًا كبيرًا عبر مختلف هذه الفئات الاستثمارية.

8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE



12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION



Governance and Partnerships



Diversified, Knowledge-based, and Competitive Economy

الإدارة البيئية

يضع بنك فيصل الإسلامي المصري على عاتقه مسؤولية تقليل الأثر البيئي لعملياته التشغيلية إلى أدنى حد ممكن، وذلك من خلال تبني نهج الإدارة الرشيدة لاستهلاك الموارد الطبيعية، وتطبيق استراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر المناخية. ومن خلال التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات المستدامة، نسعى بكل جد لإحداث تأثير إيجابي ومستدام على البيئة التي نعيش ونعمل فيها.

- خلال عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في كافة عمليات بنك فيصل الإسلامي المصري ١١,٧٥٠ ميجاوات/الساعة، وهو رقم يعكس الجهود المبذولة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها.
- نجح البنك في تحقيق انخفاض ملحوظ بنسبة ٩,١% في انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاقين الأول والثاني، وذلك مقارنة بعام الأساس ٢٠٢٢، مما يمثل خطوة هامة نحو تحقيق هدفه الطموح المتمثل في خفض هذه الانبعاثات بنسبة ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٠.
- بلغ إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للبنك (والتي تشمل النطاقات ١ و ٢ و ٣) ما يعادل ٩,٢٧٦ طنًا مترًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وقد شكلت الكهرباء المشتراة من الشبكة المصدر الأكبر لهذه الانبعاثات.
- واصل البنك جهوده لتعزيز استراتيجيته الهادفة إلى إزالة الكربون وتخفيف آثاره السلبية، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل تسرب غازات التبريد الضارة، وتشجيع مشاركة العاملين في مختلف مبادرات الاستدامة البيئية.
- بلغ إجمالي استهلاك المياه في عمليات البنك ٨٨٩٧٤ مترًا مكعبًا، وهو ما يؤكد التزام بنك فيصل الإسلامي المصري بتطبيق مبادئ الإدارة المسؤولة والمستدامة للموارد المائية.
- ظلت قضية الحد من توليد النفايات تمثل أولوية استراتيجية للبنك، حيث تم تنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى تقليل كميات النفايات المتولدة، وتعزيز عمليات إعادة التدوير الفعالة، وتحسين آليات إدارة النفايات الإلكترونية بطرق آمنة ومستدامة.

7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY



12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION



13 CLIMATE ACTION



15 LIFE ON LAND



Improve Egyptians' Quality of Life and Raise their Living Standards



Integrated and Sustainable Environmental System



Well-Developed Infrastructure

ع

الحوكمة الأخلاقية

الحوكمة المؤسسية

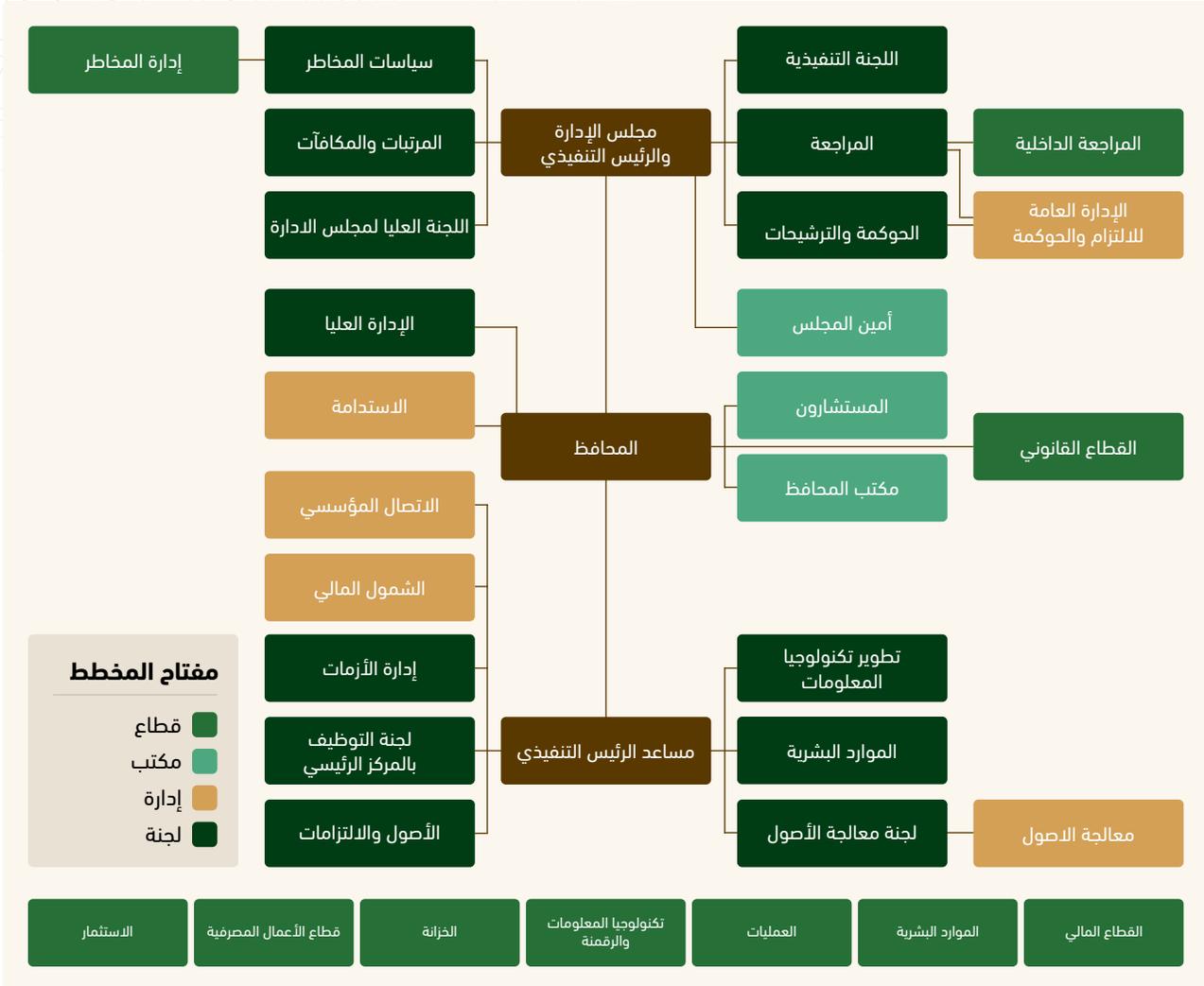
ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

سلسلة التوريد المستدامة

الحوكمة المؤسسية

الهيكل التنظيمي



يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري التزامًا مطلقًا بتطبيق أرقى معايير الحوكمة المؤسسية، بهدف ضمان أعلى مستويات الشفافية والمساءلة وتحقيق النمو المستدام. ومن خلال إطار حوكمة مؤسسي قوي ومتين، يعمل البنك على تعزيز ثقافة اتخاذ القرارات الأخلاقية السديدة، وتقوية آليات إدارة المخاطر، وتعميق ثقة جميع أصحاب المصلحة. مسترشدًا بأفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية، يدعم هيكل الحوكمة المعتمد لدى البنك الرقابة الفعالة، والتوجيه الاستراتيجي الرشيد، والسلوك المؤسسي المسؤول، مما يعزز استقراره على المدى الطويل وقدرته على خلق قيمة مضافة ومستدامة.

مجلس الإدارة

يتقيد بنك فيصل الإسلامي المصري بمبادئ حوكمة راسخة، تكفل بناء إطار قيادي يتميز بالهيكلية السليمة والاستقلالية الكاملة. ويشغل رئيس مجلس الإدارة منصبه كعضو مستقل وغير تنفيذي، مع التأكيد على الفصل التام والواضح بين مهام الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وذلك ضمانًا لفعالية الرقابة وتحقيقًا لتوازن السلطات المنشود.

وترسيحًا لمبادئ النزاهة في منظومة الحوكمة، يتبع مجلس الإدارة آلية تقييم ذاتي دورية ومنظمة، يتم من خلالها تقييم أداء المجلس ككل، بالإضافة إلى تقييم أداء كل عضو على حدة. ويأخذ هذا التقييم الشامل في الاعتبار مدى التزام كل عضو بمسؤولياته، وحجم ونوعية مساهماته الفعالة، واحتياجاته التطويرية المستقبلية. ويشرف رئيس مجلس الإدارة مباشرة على هذه العملية التقييمية، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الموارد البشرية وأمانة سر المجلس. ويعكس تكوين مجلس الإدارة توازنًا مدروسًا بين مختلف المهارات والخبرات والمعارف المتخصصة، بما يضمن امتلاك كافة الأعضاء لفهم عميق وشامل لمسؤوليات المجلس ومهام واختصاصات لجانه المتعددة.



11 أعضاء مجلس الإدارة



10 أعضاء غير تنفيذيين



6 اجتماعات



18,2% التمثيل النسائي في المجلس

عضو المجلس	المنصب	الدور	حضور الاجتماعات	عدد السنوات في المنصب
	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل آل سعود	رئيس مجلس الإدارة	1/1	0
	الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى	محافظ البنك	1/1	0
	الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة	ممثلًا لمصرف فيصل الإسلامي / جبرسي	1/1	0
	الأستاذ / أحمد عطية محمد أبو الوفا	ممثلًا لهيئة الأوقاف المصرية	1/1	2
	الدكتورة / أماني خالد محمد مبارك بورسلي	ممثلًا لدار المال الاسلامي القابضة	1/1	0
	الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد	ممثلًا لشركة فيصل للاستثمارات المالية	1/1	4
	الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى	ممثلًا للشركة المصرية للاستثمارات	1/1	4
	الأستاذ / محمد بن عبدالله بن عبدالكريم الخريجي	-	1/1	0
	الأستاذ / محمد هاني بن السيد بن إبراهيم العيوطي	ممثلًا لدار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة	1/1	0
	الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر	ممثلًا لشركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة	1/1	4
	الدكتور / عمرو أحمد سميح طلعت	-	1/4	1

مسؤوليات مجلس الإدارة

يطلع مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري بمهمة الإشراف الكلي على استراتيجية البنك الشاملة وكافة عملياته التشغيلية. وتشمل مسؤولياته الجوهرية اعتماد الأهداف الاستراتيجية، والسياسات المؤسسية الحاكمة، والهيكل التنظيمي للبنك، مع ضمان التنفيذ الفعال لتلك الاستراتيجيات والمواءمة التامة مع رؤية البنك المستقبلية. كما يعهد إلى المجلس بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية وتقييمه بشكل دوري، والتأكد من الالتزام الكامل بكافة اللوائح والقوانين المعمول بها، بالإضافة إلى اعتماد المعاملات والصفقات المالية ذات الأهمية، وعلو على ذلك، يؤدي المجلس دورًا حاسمًا في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الإشراف الدقيق على منظومة إدارة المخاطر، والحفاظ على أعلى مستويات الشفافية في التعامل مع المساهمين، وتعزيز ثقافة المساءلة والنزاهة في كافة إدارات البنك وقطاعاته

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يتحمل رئيس مجلس الإدارة المسؤولية العليا عن أداء البنك والمجلس على حد سواء، حيث يطلع بدور القيادة الحكيمة وتقديم التوجيه الاستراتيجي السديد، مع تفويض الصلاحيات والمهام عند الاقتضاء لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في الأداء. ويحرص رئيس المجلس على تمكين أعضاء المجلس من الوصول إلى كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بمسؤولياتهم في الوقت المناسب، وضمان أن تكون المناقشات والمداولات خلال اجتماعات المجلس شاملة ومثمرة وفعالة. كما يتولى مسؤولية التواصل المباشر والفعال مع السادة المساهمين ومختلف أصحاب المصلحة الخارجيين، والتأكد من الاستماع إلى شواغلهم ومعالجتها بجدية، بالإضافة إلى تمثيل البنك في الاجتماعات والمحافل الهامة، بما في ذلك اجتماعات الجمعيات العامة.

مسؤوليات المحافظ

يقع على عاتق المحافظ مسؤولية قيادة العمليات التنفيذية اليومية للبنك، وتطبيق استراتيجيته المعتمدة بكفاءة وفعالية، وضمان الحفاظ على القدرة التنافسية لمنتجاته وخدماته المبتكرة في مجال الصيرفة الإسلامية. ويشرف المحافظ بشكل مباشر على سير العمليات اليومية للبنك، بما في ذلك الإشراف على إعداد القوائم والبيانات المالية، واعتماد التغييرات والتعدلات التنظيمية اللازمة، وإدارة عمليات استقطاب وتعيين الكفاءات القيادية العليا. كما يضمن تزويد مجلس الإدارة بمعلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، ويتولى تمثيل البنك في كافة الشؤون الخارجية، ويقود بفعالية الجهود الحثيثة الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة للبنك

مسؤوليات أمين سر المجلس

يطلع أمين سر مجلس الإدارة بدور محوري كذاكرة المجلس، حيث يتولى مسؤولية إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، وإرسالها إلى الأعضاء والأطراف المعنية مرفقة بجميع المستندات اللازمة، وذلك بالتنسيق مع مختلف اللجان والإدارة التنفيذية للبنك. كما يتولى أمين السر تسجيل محاضر الاجتماعات، وتوثيق القرارات ونتائج التصويت، بالإضافة إلى تزويد الأعضاء بكافة المعلومات المطلوبة. علاوة على ذلك، يطلع أمين السر بمهمة إيصال قرارات المجلس إلى الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات، وإعداد تقارير تفصيلية عن مدى التقدم المحرز في تنفيذها. ويحرص أمين السر على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويساهم في تعزيز التنسيق وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة، اللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية. كما يقدم الدعم والمشورة لأعضاء المجلس، ويتولى المهام التي يكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو رئيس المجلس أو المحافظ.



اللجان المعاونة للمجلس

اللجان	المسؤوليات المنوطة بها	رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة
اللجنة التنفيذية	تتولى اللجنة التنفيذية مسؤولية مراجعة كافة العمليات الاستثمارية والتوظيفية التي تندرج ضمن نطاق صلاحياتها المالية المعتمدة، مع رفع المعاملات التي تتجاوز تلك الصلاحيات إلى اللجنة العليا لمجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. وتختص اللجنة باعتماد جميع منتجات الودائع والتمويل التي يطرحها البنك، ووضع الأسس والمعايير لتسعير الخدمات المصرفية المتنوعة، بالإضافة إلى إجراء مراجعة دورية لأداء تلك المنتجات والخدمات. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ومنح التسهيلات الائتمانية اللازمة، وتقييم أي تعديلات مقترحة على التصنيفات الائتمانية والمخصصات المالية المرتبطة بها. وتبت اللجنة بقرارات حاسمة فيما يتعلق بالاستثمارات في رؤوس أموال الشركات ضمن حدود التفويض الممنوح لها، وتجري مراجعة دورية لأداء تلك الاستثمارات، وترفع توصياتها المستنيرة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجنة بشكل مباشر على المحفظة الائتمانية للبنك، وتؤكد من أن استخدام الأموال يتم وفقاً للموافقات والتوجيهات الصادرة، وتدير بكفاءة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. كما تتولى اللجنة اعتماد العقود المالية الهامة، والموافقة على النفقات التشغيلية والراسمالية الضرورية، وتمارس كافة الصلاحيات الأخرى المنصوص عليها في لوائح وأنظمة البنك الداخلية.	الأستاذ / عبدالحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك)	الأستاذ / رأفت مقبل حسين (مساعد الرئيس التنفيذي) رئيس قطاع الاستثمار رئيس قطاع الأعمال المصرفية رئيس قطاع الخزنة رئيس قطاع العمليات رئيس القطاع المالي رئيس قطاع ادارة المخاطر
اللجنة العليا لمجلس الإدارة	تختص اللجنة العليا لمجلس الإدارة بالتعامل الفوري مع الأمور العاجلة والطارئة التي تستدعي اتخاذ قرارات حاسمة لا تحتمل التأخير قبل موعد انعقاد الاجتماع الدوري التالي لمجلس الإدارة، مع الالتزام بعرض تلك القرارات على المجلس في أول اجتماع لاحق له لإقرارها واعتمادها بشكل نهائي. وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء، والموافقة على عمليات التمويل والتسهيلات الائتمانية التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى مراجعة أي تعديلات مقترحة على التصنيف الائتماني. كما تمنح اللجنة التفويض اللازم للاستثمارات في رؤوس أموال الشركات، وتقيم أداء تلك الشركات بشكل دوري، وتبت في التوصيات المرفوعة إليها من اللجنة التنفيذية. وتقوم اللجنة بتفويض المعاملات والصفقات العاجلة إلى اللجنة التنفيذية لتنفيذها بالسرعة المطلوبة، على أن تخضع تلك المعاملات لموافقة لاحقة من اللجنة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، تشرف اللجنة على إدارة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدم توصياتها بشأن إعداد الديون المتعثرة، وتوافق على منح التسهيلات الائتمانية والمصرفيات التشغيلية والنفقات الرأسمالية التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس. كما تميز اللجنة خطة العمل السنوية للبنك ضمن الإطار الاستراتيجي العام المعتمد، وتجري مراجعة دورية للأداء كل ثلاثة أشهر، وتوافق على إنشاء فروع جديدة أو نقل مواقع فروع قائمة أو بيع أي من أصول البنك. وتمارس اللجنة كافة صلاحياتها التنظيمية وتراجع جميع المسائل التي تحال إليها من مجلس الإدارة.	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل آل سعود	الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى الأستاذ / أحمد عطية محمد أبو الوفا الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر الأستاذ / رأفت مقبل حسين

اللجان	المسؤوليات المنوطة بها	رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة
لجنة المراجعة	تضطلع لجنة المراجعة بمسؤولية الإشراف الشامل على وظائف الرقابة الداخلية والالتزام والمراجعة، بهدف ضمان أعلى مستويات الشفافية والمساءلة والالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية. وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد خطط المراجعة السنوية، وتقييم مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، والتأكد من الالتزام الكامل للقوانين واللوائح السارية وتعليمات البنك المركزي المصري. كما ترافق اللجنة عن كُتب أمن وسلامة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتعالج أي تحديات أو معوقات تواجه إدارة المراجعة الداخلية، وتراجع القوائم المالية الدورية ونتائج وتوصيات المراجعة الخارجية، وتعمل اللجنة على تنسيق الجهود بين إدارتي المراجعة الداخلية والخارجية، وتضمن إجراء تقييمات جودة خارجية مستقلة لأعمال المراجعة، وتراجع تقارير التفيتش والفحص الصادرة عن البنك المركزي المصري، وبالإضافة إلى ذلك، ترفع اللجنة توصياتها بشأن تعيين أو إعادة تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين، وترد على كافة استفسارات المساهمين المتعلقة باختصاصاتها، وتنفذ أي مهام أخرى توكل إليها من قبل مجلس الإدارة.	الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة	الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى السيد / محمد هاني بن السيد بن إبراهيم العيوطي
لجنة سياسات المخاطر	تشرف لجنة سياسات المخاطر بشكل كامل على كافة السياسات والأطر والضوابط المتعلقة بإدارة المخاطر، بهدف ضمان مرونة البنك وقدرته على مواجهة التحديات، والالتزام التام للمتطلبات التنظيمية. وتراجع اللجنة تقارير إدارة الأزمات بشكل دوري، وتعتمد سياسات المخاطر المحدثة، ويتم تقييم ومراقبة فعالية آليات اختبارات الضغط المطبقة. كما تقوم اللجنة بتقييم هياكل المخاطر المختلفة، وتحديد الحدود المقبولة للمخاطر، ووضع استراتيجيات فعالة لتخفيف تلك المخاطر، مع ضمان تطبيق نماذج تقييم مخاطر ذات كفاءة عالية، بما في ذلك نموذج التحقق والمصادقة، والالتزام الكامل بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) فيما يتعلق بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. وتشرف اللجنة على إدارة مخاطر الأمن السيبراني، وتطبيق سياسات أمن المعلومات، وفعالية خطط استمرارية الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع اللجنة مصفوفات المخاطر على مستوى المؤسسة، ومؤشرات الإنذار المبكر، واستراتيجيات إدارة مخاطر رأس المال والسيولة، وتضمن اللجنة سلامة إجراءات تقييم الضمانات، وتطبيق آليات فعالة لتخفيف حالات تضارب المصالح، ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر بين جميع العاملين، كما ترد على استفسارات المساهمين المتعلقة بإدارة المخاطر.	الدكتورة / أماني خالد محمد مبارك بورسلي	الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى الأستاذ / محمد بن عبدالله بن عبدالكريم الخريجي

اللجان	المسؤوليات المنوطة بها	رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة
لجنة الحوكمة والترشيحات	تشرف لجنة الحوكمة والترشيحات على تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بأعلى المعايير، مما يضمن بناء إطار مؤسسي قوي وفعال للالتزام والحوكمة، مع الحرص التام على حماية حقوق العملاء وكافة أصحاب المصالح. وتقوم اللجنة بإجراء تقييم دوري لسياسات الحوكمة المطبقة في البنك وتقديم التوصيات اللازمة لتحديثها وتطويرها، وإعداد تقارير الحوكمة الشاملة لعرضها على مجلس الإدارة ومناقشتها، وتقييم نتائج وملاحظات عمليات التفتيش التي يجريها البنك المركزي المصري. كما تراقب اللجنة مدى الالتزام للمتطلبات التنظيمية من خلال مراجعة تقارير المراجعة الداخلية والخارجية، وتحفظ بسجلات تقييمات الأداء لأعضاء المجلس، وتقتراح الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ذوي الكفاءة والخبرة. وتعمل اللجنة على تعزيز ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة في جميع إدارات البنك وقطاعاته، وتضمن فهم الإدارة التنفيذية لمختلف مخاطر الحوكمة والالتزام، وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اللجنة عمليات تخطيط التعاقب الوظيفي للمناصب القيادية العليا، وتمارس كافة الصلاحيات الأخرى المنصوص عليها في لوائح وأنظمة البنك، وتعالج استفسارات المساهمين المتعلقة بمسائل الحوكمة والترشيحات.	الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة	الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى الدكتور / عمرو أحمد سامح طلعت السيد / محمد هاني بن السيد بن إبراهيم العيوطي
لجنة المرتبات والمكافآت	تتولى لجنة المرتبات والمكافآت ضمان تطبيق سياسات تعويضات تنافسية وعادلة، تستهدف استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها، مع تحقيق الموازنة التامة بين تلك السياسات وسياسات المخاطر المعتمدة بالبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة دقيقة لهياكل الرواتب وتقييمها في ضوء المعايير السائدة بالقطاع المصرفي، ووضع سياسات واضحة وشفافة للمكافآت، وإعادة تقييمها بشكل دوري لضمان عدالتها وفعاليتها. كما تختص اللجنة بتقييم مقترحات الزيادات السنوية في الرواتب، والتأكد من أن المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين بوظائف الرقابة الداخلية تستند إلى معايير أداء موضوعية، دون أي مساس باستقلالياتهم وحيادهم. وتشرف اللجنة على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالمكافآت، بما يتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، تمهيداً لإدراجها في التقرير السنوي لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تمارس اللجنة كافة الصلاحيات الأخرى الممنوحة لها بموجب لوائح البنك الداخلية، وتتولى الرد على استفسارات المساهمين في هذا الشأن.	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل آل سعود	الأستاذ / أحمد عطية محمد أبو الوفا الأستاذ / محمد بن عبدالله بن عبدالكريم الخريجي
لجنة تكنولوجيا المعلومات	تقدم لجنة تكنولوجيا المعلومات الدعم الاستراتيجي لمجلس الإدارة في الإشراف على كافة وظائف تقنية المعلومات والأمن السيبراني داخل البنك، بما يكفل مواكبة أحدث التطورات المتسارعة في هذا المجال الحيوي، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق. وتتولى اللجنة مراجعة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني للتأكد من مدى اتساقها وتناغمها مع الأهداف العامة للبنك، وتقييم المشاريع الاستراتيجية ذات الصلة، وميزانياتها المخصصة، والتحديات المحتملة التي قد تواجه عمليات التنفيذ. وتضمن اللجنة أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تدعم العمليات المصرفية المختلفة على النحو الأمثل، وتساهم في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة، وتبلي توقعات وطموحات العملاء. كما تقوم اللجنة بتقييم المخاطر التكنولوجية المحتملة، وتخطيط آليات ضمان استمرارية الأعمال، وتطبيق تدابير فعالة لحماية البيانات والتعافي من الأزمات السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، تراقب اللجنة عن كثب كافة التغييرات التنظيمية والتشريعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وتقيم تأثيرها المحتمل على عمليات البنك، وتضمن الالتزام التام لجميع القوانين والمعايير ذات الصلة.	الدكتور / عمرو أحمد سميح طلعت	الأستاذ / عبدالحميد أبو موسى

اللجان الأخرى

لجنة الإدارة العليا

تضطلع لجنة الإدارة العليا بمسؤولية محورية تتمثل في صياغة السياسات الحاكمة التي تقود رؤية البنك ورسالته نحو تحقيق التميز والريادة. وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية وخطط العمل السنوية للبنك، بما في ذلك أطر التنفيذ التفصيلية والتكاليف والميزانيات المرتبطة بها. وتشرف اللجنة بشكل مباشر على تطوير وتطبيق الأدلة والإجراءات التشغيلية في كافة قطاعات وإدارات البنك. كما تتولى تقييم المقترحات الخاصة بطرح أوعية ادخارية جديدة ومبتكرة، وتقديم توصياتها بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بترشيح كبار المسؤولين التنفيذيين لشغل المناصب القيادية، بناءً على توصيات المحافظ، لعرضها على مجلس الإدارة للموافقة النهائية. وتعالج اللجنة بشكل فوري وحاسم القضايا الحرجة والعاجلة التي قد تؤثر على سير العمليات، وتعتمد سجلات المخاطر التشغيلية، وتقدم توصيات فنية ومدروسة بشأن إدارة واستثمار الأصول المملوكة للبنك على النحو الأمثل. كما تراقب اللجنة عن كثب البيئة التشغيلية الداخلية والخارجية، بهدف الحفاظ على المكانة الريادية للبنك في مجال الصيرفة الإسلامية، وتعزيز الالتزام الراسخ بمبادئ الاستدامة في كافة جوانب العمل.



لجنة إدارة الأزمات

مسؤولة عن الإشراف على برنامج إدارة استمرارية الأعمال في البنك لضمان مرونة العمليات في الظروف العادية، تقوم اللجنة باعتماد الأدوار والمسؤوليات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بضمان استمرارية الأعمال، مع التأكد من توافقها التام مع متطلبات معيار الأيزو الدولي ٢٢٣٠١. وتراجع اللجنة بشكل دوري تقييمات المخاطر، وتحليلات التأثير المحتمل، ونتائج وتوصيات المراجعة الداخلية، مع مراقبة مستمرة لمؤشرات الأداء ومستويات الالتزام. كما تضمن اللجنة توفير التدريب اللازم للعاملين على آليات الاستجابة للأزمات، واختبار فعالية خطط التعافي من خلال إجراء عمليات محاكاة واقعية، وتشرف على إنشاء وتجهيز مركز عمليات الطوارئ ليكون جاهزاً للعمل عند الحاجة.



أما أثناء وقوع الأزمات الفعلية، فتقوم اللجنة بتفعيل مركز عمليات الأزمات فوراً، وتقييم المعلومات والبيانات الواردة في الوقت الفعلي، وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة المعتمدة مسبقاً. وتتولى اللجنة تنسيق عملية صنع القرار، وإدارة قنوات الاتصال الداخلية والخارجية، ومنح الموافقات الاستثنائية اللازمة، مع ضمان تفعيل خطط استمرارية الأعمال الموضوعية. كما تدير اللجنة المخاطر المتعلقة بسمعة البنك، وتشرف على كافة الاتصالات الإعلامية الصادرة، وتقيم جهود التعافي المبذولة بعد انتهاء الأزمة، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتعزيز مستويات التأهب والاستعداد للمستقبل.

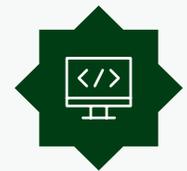
لجنة التوظيف المركز الرئيسي

تلتزم لجنة التوظيف بالمركز الرئيسي بمسؤولية مراجعة محاضر اجتماعات اللجان الفرعية السابقة واعتمادها، وتقييم منتجات التمويل المختلفة، وتحديد سقف و حدود الائتمان المناسبة، ورفعها إلى الجهات المختصة للاعتماد النهائي، مع التزامها بإجراء مراجعات دورية شاملة لتلك الحدود كل ثلاثة أشهر على الأقل. وتقوم اللجنة بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتحديد التصنيف الائتماني للمخاطر المرتبطة بهم، واتخاذ قرارات التمويل التي تقع ضمن نطاق صلاحياتها الممنوحة. مع رفع طلبات الموافقات التي تتجاوز تلك الحدود إلى اللجنة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، تراجع اللجنة المقترحات المتعلقة بالمساهمات في رؤوس أموال الشركات وتقدم توصياتها الفنية بشأنها، مع ضمان إجراء إعادة تقييم دورية لتلك المساهمات. وتجري اللجنة مراجعات نصف سنوية شاملة للمحفظة الائتمانية للبنك، بهدف التأكد من أن التموليات الممنوحة تستخدم في الأغراض التي تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى إجراء مراجعات ربع سنوية لضمانات العملاء للتأكد من كفايتها وامتثالها لأحكام القانون رقم 115 لسنة 2015. كما تتولى اللجنة دراسة وبحث كافة المسائل التي تحال إليها من اللجنة التنفيذية، بهدف إجراء مزيد من التحليل المتعمق أو اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وتؤدي اللجنة كذلك دورًا حيويًا في تقييم المنتجات المالية، وتحديد سقف التمويل، ومراجعة الجدارة الائتمانية للعملاء ضمن حدود سلطتها المفوضة. وتراقب اللجنة عن كثب المحفظة الائتمانية للبنك، وتضمن الاستخدام الأمثل والسليم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتشرف على دقة واكتمال سجلات الضمانات بما يتماشى مع كافة المتطلبات التنظيمية والرقابية. كما تراجع اللجنة الاستثمارات المقترحة في رؤوس أموال الشركات وتقدم توصياتها المدروسة إلى اللجنة التنفيذية للحصول على الموافقات النهائية اللازمة.



لجنة تطوير تكنولوجيا المعلومات

تشرف لجنة تطوير تكنولوجيا المعلومات على كافة التطورات التكنولوجية بالبنك، وتتولى مسؤولية ضمان أمن المعلومات، ووضع وتنفيذ استراتيجيات الابتكار الطموحة. وتكفل اللجنة تحقيق التوافق التام بين الاستثمارات التكنولوجية والأهداف الاستراتيجية العامة للبنك، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أمن الأنظمة وتطوير مستوى خدمة العملاء. وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وتقييم جدوى الاستثمارات التكنولوجية المقترحة، ومراقبة سير العمل في المشاريع الرئيسية مثل مبادرات التحول الرقمي وتحديث البنية التحتية التكنولوجية. وتضمن اللجنة الالتزام الصارم للوائح والقوانين المتعلقة بالأمن السيبراني، وتقييم أداء أنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل دوري، بما في ذلك خطط التعافي من الكوارث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما تتولى اللجنة معالجة التغييرات التنظيمية والتشريعية، وتقييم مخاطر الأمن السيبراني المحتملة، وتضمن التوافق الكامل مع أطر ومعايير الأمن المالي المعتمدة في جمهورية مصر العربية، مع العمل المستمر على تعزيز الوعي وتوفير التدريب المتخصص في مجال الأمن السيبراني لجميع العاملين.



لجنة الموارد البشرية

تشرف لجنة الموارد البشرية على كافة استراتيجيات الموارد البشرية بالبنك، لضمان تحقيق التناغم والتكامل التام مع الأهداف العامة للمؤسسة. وتتولى اللجنة مراجعة الهياكل التنظيمية القائمة، وأنظمة تقييم الأداء المطبقة، وبطاقات الوصف الوظيفي، وتقدم توصياتها بشأن تحديثها وتطويرها إلى مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بتطوير واعتماد سياسات الموارد البشرية الشاملة، بما في ذلك إجراءات التوظيف والاختيار، ومسارات التطوير الوظيفي، ومعايير الترقيات، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتطوير. وتضمن اللجنة تطبيق آليات فعالة لتخطيط التعاقب الوظيفي واستقطاب أفضل الكفاءات والمواهب. كما تعتمد خطط التوظيف والتدريب السنوية. وتراجع اللجنة قرارات نقل وترقيات العاملين، وتقدم توصياتها بشأنها إلى محافظ البنك. وتراقب اللجنة حجم القوى العاملة بالبنك وسياسات تقييم الأداء المطبقة، لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والمواءمة التامة مع احتياجات البنك المتجددة.



لجنة معالجة الأصول

تشرف لجنة معالجة الأصول المتعثرة على إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، بهدف ضمان تحقيق أقصى درجات الفعالية في جهود التحصيل واسترداد الأصول. وتتولى اللجنة مراجعة محاضر الاجتماعات السابقة واعتمادها، وتراقب عن كثب جهود تحصيل التسهيلات الائتمانية المصنفة كديون غير منتظمة. وتوافق اللجنة على تكوين المخصصات المالية اللازمة لمقابلة خسائر التسهيلات الائتمانية، بما يتوافق مع كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وتبت في مدى كفاية المخصصات العامة أو الخاصة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات أو الأفراد. كما ترفع اللجنة توصياتها أو تمنح موافقتها على إجراء التسويات اللازمة مع العملاء المتعثرين أو إعدام الديون المعدومة التي استنفدت كافة سبل التحصيل. وتتابع اللجنة باهتمام التسهيلات الائتمانية التي شهدت تحسناً في تصنيفها الائتماني، وتوافق على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن التسهيلات الائتمانية المصنفة كديون غير منتظمة، وذلك بعد استنفاد جميع خيارات التفاوض والتسوية الودية.



لجنة الأصول والالتزامات

تتولى لجنة الأصول والالتزامات مسؤولية إدارة أصول البنك والتزاماته بكفاءة وفعالية، من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لإدارتها على النحو الأمثل. وتقوم اللجنة بتطوير استراتيجيات استثمار وتحوط مبتكرة لمواجهة مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة، مع مراقبة دقيقة ومستمرة لهيكل وأجال استحقاق الأصول والالتزامات. وتقيم لجنة الأصول والالتزامات مستويات السيولة المتاحة بالبنك بشكل دوري، وتراقب تأثيرات تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة على المركز المالي للبنك، وتضمن الالتزام التام لكافة المتطلبات التنظيمية والرقابية. وتوافق اللجنة على طرح المنتجات المصرفية الجديدة، وتشرف على مدى كفاية رأس المال التنظيمي، وتقيم ربحية عمليات المتاجرة والاستثمار. وتدعم اللجنة عملية إعداد الموازنة السنوية للبنك، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات التمويل المستقبلية والمخاطر المرتبطة بها، وضمان تطبيق ممارسات إدارة مخاطر فعالة وشاملة.



هيئة الرقابة الشرعية

عضو الهيئة	المنصب والدور	مجالات الخبرة
	الرئيس فضيلة الدكتور / نصر فريد محمد واصل	أستاذ متفرغ بجامعة الأزهر المؤهلات والخبرات: • درجة العالمية والماجستير والدكتوراه كلية الشريعة والقانون • أستاذ الفقه والسياسة الشرعية • عميد سابق لكلية الشريعة والقانون • عضو هيئة كبار العلماء • مفتي مصر الأسبق
	نائب الرئيس فضيلة الدكتور / علي جمعة محمد عبدالوهاب	أستاذ متفرغ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية وعضو هيئة كبار العلماء المؤهلات والخبرات: • دكتوراه في أصول الفقه الإسلامي وحاصل على درجة الأستاذية • مفتي مصر السابق
	عضو الدكتور / حمدي صبح طه داود	أستاذ متفرغ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة وعضو هيئة كبار العلماء المؤهلات والخبرات: • دكتوراه في أصول الفقه الإسلامي وحاصل على درجة الأستاذية • أستاذ في أصول الفقه • رئيس قسم أصول الفقه • عضو المجلس الأعلى للأزهر الشريف • المشرف العام على لجنة الفتوى الرئيسية بالأزهر الشريف وفروعها
	عضو الدكتور / عبدالهادي محمد عبدالهادي زارع	أستاذ متفرغ، بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر المؤهلات والخبرات: • الدكتوراه العالمية في الفقه والسياسة الشرعية من جامعة الأزهر • أستاذ في الفقه والسياسة الشرعية بجامعة الأزهر • رئيس سابق بلجنة الفتوى الرئيسية بالأزهر الشريف
	عضو الدكتور / عطا عبدالعاطي محمد السمباطي	أستاذ الفقه المقارن - عميد كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة المؤهلات والخبرات: • أستاذ الفقه المقارن. • العميد السابق لكلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر. • الرئيس السابق لقسم الفقه المقارن والوكيل السابق لكلية الشريعة والقانون. • عضو لجنة الفتوى الرئيسية بالأزهر الشريف. • رئيس قسم سابق ومستشار أول لرئيس جامعة نور مبارك في كازاخستان.

ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا

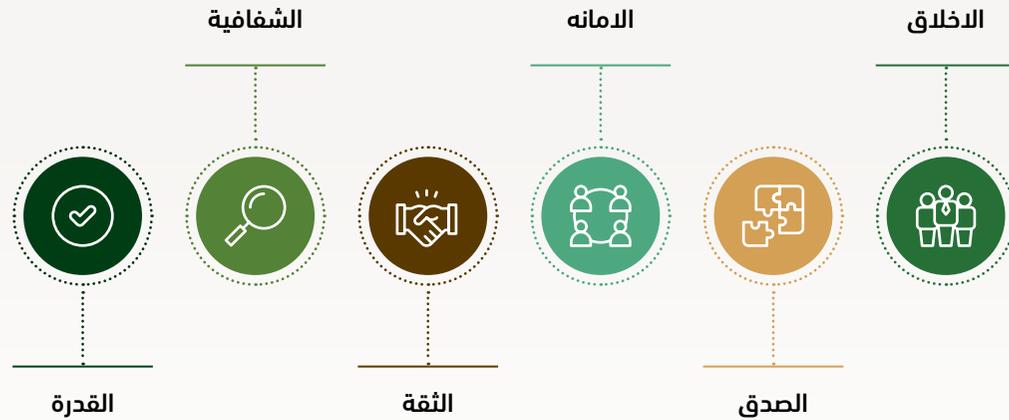
نطاق التطبيق وآليات التنفيذ

تسري أحكام ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا على جميع العاملين بينك فيصل الإسلامي المصري دون استثناء، بما في ذلك أعضاء الإدارة العليا، وكوادر الإدارة الوسطى، وكافة العاملين في المستويات التشغيلية المختلفة. كما يمتد نطاق تطبيقه ليشمل الاستشاريين والمتعاقدين والعاملين المؤقتين، الذين يتوقع منهم الالتزام التام بمبادئه الأساسية وجوهرها الأخلاقي. ويلتزم البنك التزامًا راسخًا بتعزيز ونشر ثقافة النزاهة المطلقة، والسلوك الأخلاقي القويم، والمساءلة الداخلية الفعالة على جميع المستويات الإدارية والتنفيذية.

وترسيخًا لهذه المعايير الرفيعة، يتحمل جميع العاملين مسؤولية فهم واستيعاب أحكام والسياسات والإجراءات المرتبطة بها، والالتزام التام لمقتضياتها. وفي حالة وجود أي غموض أو عدم يقين بشأن أي مسائل أخلاقية أو قانونية، يتم تشجيع العاملين وحثهم على طلب المشورة والتوجيه من إدارة الشؤون القانونية بالبنك.

وتناغمًا مع أهدافه الاستراتيجية، يكفل البنك التوافق التام قواعد السلوك مع كافة المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن السلطات والهيئات الرقابية المحلية والدولية ذات الصلة.

يمثل ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا في بنك فيصل الإسلامي المصري الإطار الأخلاقي والمرجعية المهنية التي تنظم سلوكيات جميع العاملين بالبنك. ويحدد هذا الميثاق بدقة ووضوح المبادئ الأخلاقية السامية والمعايير المهنية الرفيعة التي يتعين على كافة العاملين التمسك بها والتحلي بمقتضياتها في جميع تعاملاتهم اليومية، سواء كانت مع الزملاء داخل بيئة العمل، أو مع العملاء الكرام، أو مع مختلف الجهات والهيئات الخارجية. ويستمد هذا الميثاق قوته ورسوخه من القيم الإسلامية الأصيلة، ومنظومة قوانين العمل السارية، واللوائح والتعليمات المصرفية المعتمدة، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الداخلية للبنك، الأمر الذي يكفل تحقيق أعلى درجات النزاهة والشفافية في كافة العمليات والأنشطة. وتشمل الأهداف الجوهرية لهذا الميثاق الحفاظ على سمعة البنك العريقة والمحافظة على مكانته المرموقة، وترسيخ ثقافة الولاء والانتماء لمصالح البنك العليا، وتنمية الوعي الأخلاقي والمهني لدى جميع العاملين، وضمان الالتزام المطلق بالشفافية والاجتهاد والمثابرة في أداء كافة الواجبات والمسؤوليات، والحفاظ على أرقى المعايير المهنية، بالإضافة إلى تشجيع وتعزيز ثقافة الرقابة الداخلية الفعالة والقوية.



تضارب المصالح

يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري بالحفاظ على أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والموضوعية في كافة عملياته وأنشطته التجارية، وذلك من خلال تطبيق آليات فعالة لمنع نشوء أي حالات لتضارب المصالح. ويتوقع من جميع العاملين التصرف دائماً بما يحقق المصلحة العليا للبنك، وتجنب الدخول في أي علاقات شخصية أو مالية أو تجارية من شأنها أن تعرض مسؤولياتهم المهنية للخطر أو تؤثر على حيادهم. ويحظر البنك بشكل قاطع ومشدد أي إساءة استخدام للمنصب الوظيفي أو استغلال للوصول إلى المعلومات السرية لتحقيق أي مكاسب شخصية أو لمصلحة أطراف ذات صلة. وتستلزم ممارسة أي أنشطة تجارية خارجية قد تتعارض مع الواجبات والمسؤوليات الرسمية الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة بالبنك، ويتعين على جميع العاملين الامتناع التام عن قبول أي هدايا أو جوائز مالية قد يكون من شأنها التأثير على عملية صنع القرار. وترسيخاً لمبدأ المساواة، يجب على جميع العاملين الإفصاح الفوري والكامل عن أي حالات محتملة لتضارب المصالح، ويعرض عدم الالتزام لهذه التعليمات صاحبه لإجراءات تأديبية رادعة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

يشجع بنك فيصل الإسلامي المصري تطبيق سياسة "الباب المفتوح"، ويحث جميع العاملين على إبداء أي مخاوف لديهم، وتقديم الاقتراحات البناءة، ورفع الشكاوى إلى رؤسائهم المباشرين بكل حرية وشفافية. وفي حالة عدم التوصل إلى حل مرض، يمكن تصعيد هذه الأمور إلى لجنة مختصة لمزيد من المراجعة والتحقيق. كما يلزم المشرفون والمديرون في جميع المستويات بالإبلاغ الفوري عن أي انتهاكات قانونية أو أخلاقية محتملة أو فعلية قد تصل إلى علمهم. وتتم مراجعة جميع البلاغات المقدمة بدقة وعناية فائقة، وفي حالة ثبوت مصداقيتها وجديتها، يمكن تصعيدها إلى لجنة المراجعة أو إلى مجلس الإدارة مباشرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويكفل إطار حماية المبلغين عن المخالفات المعتمد بالبنك تمكين العاملين وكافة أصحاب المصلحة من الإبلاغ عن أي أنشطة أو ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية، مع ضمان السرية التامة لهوية المبلغ وتوفير الحماية الكاملة له ضد أي أعمال انتقامية أو تضييق محتمل. ومن خلال تعزيز ثقافة الشفافية والمساواة، يؤكد البنك مجدداً التزامه الراسخ بأعلى معايير السلوك الأخلاقي القويم والالتزام التام لكافة المتطلبات التنظيمية والرقابية.

قنوات التبليغ



cr.protection@faisalbank.com.eg



٢٤٤٦-القاهرة



الإدارة | ٣٧٦٢١٢٨٥/٨٦ +٢

المكتب الرئيسي | ٢٤/٢٣٧٨٧٢٣٢٧٨٦ +٢

الخط الساخن | ١٩٨٥١



الإدارة | ٣٧٦٢١٢٨١ +٢

المكتب الرئيسي | ٢٤٤٢٧٨٦٦٧٤٤ +٢

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

المرونة في مواجهة الهجمات السيبرانية وخطة العمل

في إطار مساعينا الدؤوبة لتعزيز خصوصية البيانات وتحقيق أعلى مستويات الأمن السيبراني، تم تفعيل حزمة من الإجراءات الجوهرية؛ شملت صياغة وتطبيق سياسات صارمة لأمن المعلومات، وإجراء اختبارات اختراق دورية لتقييم قوة دفاعاتنا، وتنفيذ تدابير وقائية متقدمة لضمان سرية وسلامة البيانات. ويعمل مركز عمليات أمن المعلومات (SOC) المخصص لدينا بفعالية على مراقبة التهديدات الأمنية في الوقت الفعلي، مما يضمن الاستجابة السريعة والفعالة لأي حوادث أو اختراقات محتملة. كما يخضع الوصول إلى البيانات ذات الحساسية العالية لضوابط صارمة، حيث يقتصر الاطلاع على المعلومات الحيوية على الكوادر المصرح لها فقط. وتجرى تقييمات منتظمة ومعقدة لمواطن الضعف المحتملة في الأنظمة، مع التنفيذ الفوري للإجراءات التصحيحية اللازمة لاحتواء المخاطر المحددة وتلافيها.

وفي عام ٢٠٢٤، بادرنّا إلى مراجعة المخطط الزمني لخطة العمل التصحيحية بهدف تسريع وتيرة تنفيذ التدابير الضرورية، مع تطلعنا لإتمامها قبل المواعيد المحددة. ولقد تحقق تقدم ملموس في هذا المسار، حيث تم بالفعل استكمال العديد من المهام، ومن المقرر الانتهاء من المهام المتبقية وفقاً للجدول الزمني المحدث والمعتمد.

تعزيز الوعي بالأمن السيبراني

أطلق بنك فيصل الإسلامي المصري حملات توعية مستمرة ومتواصلة تهدف إلى تعزيز أفضل الممارسات الأمنية في وعي عامليه، ودمج مفاهيم الأمن السيبراني كجزء لا يتجزأ من العمليات اليومية. وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان الالتزام الصارم للبروتوكولات الأمنية المعتمدة وتقليل التعرض للتهديدات السيبرانية المحتملة. وتركز البرامج التدريبية بشكل خاص على عمليات محاكاة التصيد الاحتيالي، وإجراءات الاستجابة للحوادث، والالتزام للمتطلبات التنظيمية. ويتم قياس مدى فعالية هذه الحملات من خلال تقييم معدلات حضور العاملين ونتائج التقييمات التي تجرى بعد انتهاء الدورات التدريبية.

وخلال عام ٢٠٢٤، نظم بنك فيصل الإسلامي المصري العديد من الدورات التدريبية المكثفة، سواء عبر المنصات الرقمية أو بالحضور الفعلي، بهدف تعزيز الوعي بمفاهيم الأمن السيبراني في جميع إدارات البنك، وقد شهدت هذه الدورات مشاركة فعالة من ١٩٧ عاملاً. وتبرز هذه المبادرة التزام بنك فيصل الإسلامي المصري الراسخ بتنمية ثقافة واعية بأهمية الأمن السيبراني في جميع أنحاء البنك.

يمثل تعزيز خصوصية البيانات والأمن السيبراني أحد المحاور الأساسية في استراتيجيتنا، بهدف حماية المعلومات الحساسة وتعزيز الثقة مع المتعاملين. وفي هذا الإطار، تم تطوير منظومة أمنية متكاملة تهدف إلى رفع مستوى الصلابة الأمنية، وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، مع ضمان الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وخلال عام ٢٠٢٤، شهدت جهودنا تحديث ٢١ سياسة أمنية قائمة، بالإضافة إلى تطوير سياستين جديدتين، وذلك لمواكبة التهديدات السيبرانية المتنامية والمستجدات التنظيمية. الأمر الذي يؤكد عزمنا المطلق على إبقاء بروتوكولاتنا الأمنية في طليعة التقدم والتحديث.



١٩٧

موظف حضر التدريب

سلسلة التوريد المستدامة

يدرك بنك فيصل الإسلامي المصري الأهمية البالغة لتبني ممارسات توريد مسؤولة ومشتريات تحقق معايير الاستدامة، وذلك لدورها المحوري في ضمان الكفاءة التشغيلية المثلى، ودعم ركائز الاستدامة الاقتصادية والبيئية بصورة متزامنة. ويتبنى البنك منهجية راسخة ومنظمة في إدارة علاقاته مع الموردين، تقوم على أسس الشفافية، والجودة، والسعي نحو تحقيق قيمة مضافة ومستدامة على المدى الطويل.

تقييم الموردين وبناء القدرات

في إطار سعيه الدؤوب للحفاظ على أرقى معايير عمليات الشراء، يجري البنك تقييمات دورية وشاملة لمورديه، لضمان التزامهم الكامل بمتطلبات الجودة والكفاءة والاستدامة التي يحددها. وبالتوازي مع ذلك، يتم بذل جهود مكثفة للارتقاء بقدرات الموردين وتطويرها، ويشمل ذلك تشجيعهم على المشاركة في البرامج التدريبية المتخصصة وذات الصلة. وشهد عام ٢٠٢٤، مشاركة عملي البنك المعنيين في دورات تدريبية متقدمة في مجال إدارة المشتريات والمخزون، بإجمالي ساعات تدريبية بلغت ٢٣ ساعة، مما يوطد أفضل الممارسات المتبعة في إدارة العلاقات مع الموردين وتطوير عمليات الشراء.

التفاعل مع الموردين والتوريد المحلي

يتعاون البنك مع نطاق واسع من الموردين النشطين يصل عددهم إلى ٩٥ مورداً، مع الإشارة إلى أن ٩٩٪ منهم ينتمون إلى السوق المحلية، مما يعزز التزام البنك الراسخ بدعم الاقتصاد الوطني وتميمته. وتتسم العلاقات مع الموردين بتنوعها ومرونتها، حيث تشمل ارتباطات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، بالإضافة إلى شراكات استراتيجية مخصصة لمشاريع بعينها. ويضمن هذا النهج المتعدد الأوجه قدرة فائقة على التكيف مع متطلبات العمل المتغيرة والمتسارعة، وفي الوقت ذاته، يسهم في بناء شراكات وطيدة ومثمرة داخل السوق.

وخلال عام ٢٠٢٤، وصلت القيمة الإجمالية لمعاملات المشتريات إلى ٣٨٨ مليون جنيه مصري. وتخضع كافة عمليات الشراء لمنظومة من الاحتياجات والأهداف المحددة بدقة متناهية، بما يكفل وفاء الموردين بالمعايير الجوهرية التي يضعها البنك، وفي مقدمتها معايير الجودة الشاملة، وكفاءة التكلفة، وتحقيق القيمة المضافة المنشودة.

وانسجاماً مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة، يولي البنك أولوية متزايدة للموردين الذين يتبنون طول الطاقة النظيفة في عملياتهم، مما يعكس التزامه العميق بمفهوم المشتريات المسؤولة بيئياً. ويتسع نطاق هذا التوجه ليشمل مختلف فئات المشتريات، من الأثاث والمستلزمات المكتبية والمواد المطبوعة، وصولاً إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتطورة، وتراخيص البرمجيات، والمعدات والأجهزة الحاسوبية.



٣٨٨ مليون جنيه مصري
إجمالي الإنفاق على الموردين المحليين



٩٩٪
الموردين المحليين

0

إدارة المخاطر والالتزام

الالتزام للوائح التنظيمية والمعايير ذات الصلة

الإشراف على إدارة المخاطر

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

الالتزام للوائح التنظيمية والمعايير ذات الصلة

الالتزام التنظيمي وضوابط المخاطر

التخفيف من مخاطر الالتزام المرتبطة بالمنتجات والخدمات الجديدة

حرصاً على تحسين البنك ضد أي مخاطر محتملة قد تنشأ عن عدم الالتزام، تخضع كافة المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة لعملية مراجعة واعتماد دقيقة وشاملة، تتسم بالصرامة والمنهجية، وتضمن توافقها المطلق مع كافة المتطلبات التنظيمية والرقابية قبل إتاحتها للعملاء. وتشمل هذه العملية المتكاملة تقييماً شاملاً ومعمقاً للشروط والأحكام، والمستندات الثبوتية، والإجراءات التشغيلية المصاحبة، للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المعمول بها. كما تتضمن تطبيق تدابير الحوكمة الفعالة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام بالصرام بقواعد السلوك المهني الرفيع، وتطبيق سياسات حماية المبلغين عن المخالفات بما يكفل لهم السرية والأمان، بالإضافة إلى تبني وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية المتعارف عليها دولياً.

يؤكد بنك فيصل الإسلامي المصري التزامه المطلق بالتقيد الصارم بكافة القوانين واللوائح والتوجيهات النافذة، إيماناً منه بأن الالتزام هو حجر الزاوية في ممارساتنا المصرفية. ويكفل البنك التوافق الكامل مع الأطر التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك اللوائح التنفيذية والتعليمات الإشرافية الصادرة عن البنك المركزي المصري. كما يحرص البنك على مواجعة سياساته وممارساته مع المبادئ الواردة في وثيقة لجنة بازل الصادرة في أبريل ٢٠٠٥ بشأن "الالتزام ووظيفة الالتزام في البنوك"، وكذلك مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري في سبتمبر ٢٠٢٤، ترسيخاً لمكانته كمؤسسة مالية رائدة تلتزم بأعلى معايير النزاهة.

إطار عمل الالتزام

يطبق البنك إطار عمل التزام متكامل وشامل، يعد بمثابة منظومة دفاعية محكمة، تغطي كافة جوانب العناية الواجبة تجاه العملاء، وإجراءات التحقق الدقيق من هوياتهم، وتصنيف المخاطر المرتبطة بهم وفقاً لأحدث المنهجيات، بالإضافة إلى تطبيق تدابير صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، بما يضمن سلامة النظام المالي. كما يلتزم البنك التزاماً تاماً بالمتطلبات التنظيمية الدولية، مثل قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي (FATCA)، ومتطلبات معرف الكيانات القانونية (LEI) بموجب إطار عمل توجيهات الأسواق في الأدوات المالية (MIFID II) (MFIR) الصادر عن الاتحاد الأوروبي، مما يكفل انسيابية وسلاسة المعاملات المالية مع المؤسسات المالية الأوروبية والدولية. ومن خلال هذه التدابير الصارمة والمتكاملة، يرسخ بنك فيصل الإسلامي المصري دعائم أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة، ويعزز نزاهته المالية وسمعته المرموقة كصرح مصرفي موثوق به.



٩

عقود خدمة مع شركات خارجية
فُضعت للمراجعة



١٢

مراجعةً عملياً تشغيلياً فُضعت للمراجعة

٤

عقود منتجات/خدمات تمت مراجعتهم



٦

منتجات/خدمات جديدة تمت مراجعتها



مكافحة الجرائم المالية: تدابير حازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار جهوده الدؤوبة والمتواصلة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجري بنك فيصل الإسلامي المصري عمليات فحص التزام شاملة ودقيقة في جميع فروع ووحداته التشغيلية، للتأكد من تطبيق كافة الضوابط والإجراءات المعتمدة. وخلال عام ٢٠٢٤، تم تنفيذ ٤١ زيارة تفتيشية ميدانية للتأكد من التزام كافة الفروع باللوائح والتعليمات الجوهرية والملزقة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، يراقب البنك المعاملات المصرفية، لضمان توافيقها مع طبيعة ونطاق أنشطة العملاء المعلنه وحركات حساباتهم المعتادة، ورصد أي أنماط غير طبيعية. ويتم التحقيق بدقة ومهنية عالية في الحالات التي تثير الاشتباه، والإبلاغ عنها فوراً إلى الجهات المختصة وفقاً للإجراءات القانونية والتنظيمية المعتمدة. كما يقوم البنك بإجراء فحوصات شاملة ومستمرة لرسائل السويفت (SWIFT)، ومقارنة الأسماء الواردة بها بقوائم العقوبات الدولية والمحلية المحدثة، لتجنب إجراء أي معاملات مالية مع كيانات أو أفراد محظور التعامل معهم، أو مناطق جغرافية مصنفة كعالية المخاطر. وعلاوة على ذلك، تخضع كافة التحويلات المالية الخارجية الموجهة إلى الدول عالية المخاطر، أو إلى الأفراد أو الكيانات الخاضعة لقيود أو عقوبات، لمراجعة وتدقيق صارمين ومتعدد المستويات قبل الموافقة على تنفيذها، مما يشكل خط دفاع إضافي لحماية البنك من أي انكشاف محتمل على مخاطر الجرائم المالية، ويحافظ على سلامة عملياته وسمعته في الأسواق المالية.



٤١

زيارة تفتيشية

إضافةً إلى ما تقدم، يكفل البنك الالتزام المطلق للوائح أمن المعلومات، وفقاً للتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي المصري، إدراكاً منه لأهمية أمن المعلومات في العصر الرقمي. وطوال عام ٢٠٢٤، تابع فريق أمن المعلومات المتخصص بالبنك باهتمام بالغ ٣٤٤ نشرة إرشادية وتحذيرية صادرة عن البنك المركزي المصري، مما ساهم بشكل محوري في تعزيز التدابير الأمنية السيبرانية للبنك وتقوية دفاعاته الرقمية. كما تخضع كافة المنشورات والمحتويات الخاصة بالبنك على منصات التواصل الاجتماعي لتقييم دقيق ومراجعة متأنية، مع تقديم التوصيات اللازمة لضمان امتثالها للضوابط والمعايير المعمول بها.



٣٤٤

تعميماً تحذيرياً من البنك المركزي المصري

وعلاوة على ذلك، يطبق البنك "إطاراً للالتزام" كأداة فعالة لتتبع وضمان الاستجابة لكافة المكاتبات التنظيمية الواردة من البنك المركزي المصري. ويتم توجيه جميع الخطابات والمنشورات الدورية ذات الصلة إلى المديرين المسؤولين ومسؤولي الالتزام المعنيين داخل الإدارات المختلفة، الذين يقومون بتسجيلها وتوثيقها في نظام إلكتروني مخصص لهذا الغرض، ومتابعة تنفيذ ما ورد بها من تعليمات. ويضمن هذا النهج إصدار جميع الردود والمكاتبات المطلوبة في موافيتها المحددة ودون تأخير، وبما يتوافق تماماً مع تعليمات البنك المركزي المصري والمواعيد النهائية التنظيمية الملزمة.

المراجعة الداخلية

يتبنى بنك فيصل الإسلامي المصري منظومة رقابية داخلية محكمة ومتكاملة، تكفل أعلى مستويات الفعالية للضوابط الداخلية وتضمن تطبيق أمثل لممارسات الحوكمة في جميع عملياته التشغيلية. ومع التزامه الصارم بالمعايير الدولية الرفيعة التي أرساها معهد المدققين الداخليين (IIA)، تساهم وظيفة المراجعة الداخلية بفعالية في الارتقاء بالكفاءة التشغيلية وتعزيز منظومة إدارة المخاطر، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة للبنك، ويستند نهج المراجعة المتبع إلى خطة دقيقة قائمة على تقييم المخاطر، تحظى باعتماد لجنة المراجعة، وتتوافق تمامًا مع أولويات البنك ومتطلباته التنظيمية. وتشرف لجنة المراجعة على سير التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، وتقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم، وفقًا للتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وترسيخًا للالتزام لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، تم تحديث ميثاق المراجعة الداخلية واعتماده رسميًا في عام ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث البنك نظامًا رقميًا متطورًا يهدف إلى رقمنة كافة وثائق المراجعة، وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ومن المخطط أن يدخل هذا النظام حيز التنفيذ الفعلي خلال عام ٢٠٢٥.

ويتم تصعيد أية قضايا أو ملاحظات جوهرية يتم الكشف عنها خلال عمليات المراجعة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، حسب مقتضى الحال، مع إاطاة الرئيس التنفيذي علمًا بذلك بالتوازي. وقد تم تنفيذ خطة المراجعة السنوية لعام ٢٠٢٤ بنسبة إنجاز بلغت ١٠٠٪، حيث شملت ٥٦ مهمة مراجعة وتدقيق غطت مختلف مجالات العمل بالبنك.



0٦

مهمة مراجعة منجزة كجزء من خطة المراجعة السنوية لعام ٢٠٢٤

الإشراف على إدارة المخاطر

إطار عمل شهيية المخاطر

يحدد إطار عمل شهيية المخاطر (RAF) المعتمد في بنك فيصل الإسلامي المصري بوضوح ودقة المستويات المقبولة من المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة. ويخضع هذا الإطار لمراجعة دورية منتظمة لضمان توافق الأنشطة التي تنطوي على مخاطر مع أهداف عمل البنك ومتطلباته التنظيمية والرقابية. ويتضمن الإطار تحديدًا دقيقًا لقابلية المخاطر لمختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك، والتي يتم عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها واعتمادها، ومن ثم تعميمها على كافة إدارات البنك وقطاعاته لضمان الالتزام بها. ومن خلال وضع حدود واضحة المعالم للمخاطر، يكفل بنك فيصل الإسلامي المصري أن عملية صنع القرار تتناغم تمامًا مع أهدافه للاستدامة طويلة الأجل وتدعم تطبيق ممارسات إدارة مخاطر رشيدة وسليمة.

إدارة المخاطر المالية

تعد الإدارة الفعالة والمتوازنة للمخاطر المالية ركيزة لا غنى عنها لضمان الالتزام التام للمتطلبات التنظيمية والرقابية. وقد أرسى البنك سياسات قوية ومحكمة، بما في ذلك المرجعية الشاملة لإدارة المخاطر التشغيلية، وسياسة مخاطر التركيز، وسياسة اختبارات الضغط، وذلك بهدف إدارة المخاطر المالية بكفاءة والحفاظ على مستويات كافية ومناسبة من رأس المال. ويتم إجراء اختبارات بشكل دوري ومنتظم لتقييم مدى مرونة البنك وقدرته على الصمود في مواجهة مختلف السيناريوهات السلبية والظروف الاقتصادية غير المواتية، مما يضمن بقاء نسبة كفاية رأس المال ضمن الحدود المقررة والمعتمدة من الجهات الرقابية.

في بنك فيصل الإسلامي المصري، يمثل إطار العمل الشامل لإدارة المخاطر الدعامة الجوهرية التي يركز عليها سعينا الدؤوب نحو الحفاظ على الاستقرار المالي والمرونة التشغيلية. ويخضع هذا الإطار، الذي يشمل تحديد قابلية البنك للمخاطر (شهيية المخاطر)، ومستوى تحمل المخاطر، والقدرة الفعلية على استيعاب تلك المخاطر، لمراجعة دورية دقيقة ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة قبل تعميمه على الإدارة التنفيذية لضمان تطبيقه بأقصى درجات الفعالية والكفاءة.

ولضمان تبني نهج استباقي وفعال في إدارة المخاطر، يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بمراجعة سياساته واستراتيجياته المتعلقة بالمخاطر بشكل مستمر، ليتم بعد ذلك عرضها على لجنة سياسات المخاطر الموقرة لاعتمادها. ويظل البنك على التزامه الثابت بتحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر بدقة متناهية، مع رفع تقارير دورية ومنتظمة إلى اللجنة لدعم عملية اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على أسس سليمة. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، يقيم بنك فيصل الإسلامي المصري مركزه الرأسمالي بدقة لضمان وجود تغطية كافية ومناسبة لجميع المخاطر المحتملة. كما تعزز أنظمة الإنذار المبكر المتطورة هذا النهج الاستباقي، مما يمكن البنك من رصد المخاطر المحتملة والتخفيف من حدتها قبل أن تتجسد على أرض الواقع، الأمر الذي يرسخ التزامه بتحقيق الاستدامة طويلة الأجل والسلامة المالية المنشودة.



سياسة مخاطر التركيز

يولي بنك فيصل الإسلامي المصري أهمية استراتيجية بالغة لإدارة مخاطر التركيز، إدراكًا منه لدورها المحوري في ضمان مرونته المالية وسلامة مركزه المالي على المدى الطويل. وتنشأ هذه المخاطر حين يتركز الائتماني أو الاستثماري بشكل كبير في قطاعات اقتصادية معينة، أو على عملاء محددين، أو مصادر تمويل بعينها، أو أدوات مالية بذاتها. وتشمل أبرز أنواع مخاطر التركيز ما يلي:



مخاطر الائتمان

تنبثق من تركيز محفظة التموليات والتسهيلات الائتمانية لدى عميل واحد أو مجموعة من العملاء ذوي الصلة، حيث يرتبط خطر السداد بعوامل مشتركة، كالتركز الجغرافي أو الانكشاف على قطاع اقتصادي محدد.



مخاطر السوق

تتأني من تركيز الاستثمارات في أدوات مالية معينة، كالأوراق المالية أو السندات الصادرة عن جهة واحدة أو عدد محدود من الجهات.



مخاطر السيولة

تنتج عن الاعتماد المكثف على عدد محدود من المودعين أو مصادر التمويل، أو التركيز في فئات أصول معينة قد يصعب تسيلها بسرعة.



مخاطر التشغيل

تنشأ من الاعتماد على عدد محدود من مقدمي الخدمات الخارجيين أو الأنظمة التكنولوجية الحيوية لتسيير العمليات.

سياسة اختبارات الضغط

يدرك بنك فيصل الإسلامي المصري أن اختبارات الضغط (اختبارات القدرة على تحمل الضغوط) تمثل مكونًا جوهريًا لا غنى عنه ضمن إطار عمله الشامل لإدارة المخاطر، حيث تقيّم هذه الاختبارات مدى مرونة البنك وقدرته على الصمود في ظل سيناريوهات اقتصادية ومالية متطرفة ولكنها متوقعة الحدوث. وتوفر هذه الاختبارات رؤى تحليلية قيمة حول المخاطر الكامنة والمحتملة، مما يمكّن البنك من تحديد حجم هوامش رأس المال الوقائية اللازمة للاستيعاب أي خسائر محتملة قد تنجم عن تلك السيناريوهات، ويعزز هذا النهج الاستباقي مرونتنا المالية ويرتقي بقدرة البنك على تجاوز مواقف الضغط غير المتوقعة بكفاءة واقتدار.

وتهدف سياسة اختبارات الضغط المعتمدة لدينا إلى توفير منظور استشرافي دقيق للمخاطر المحتملة، وتمكين البنك من التخطيط بفعالية لتلبية احتياجاته المستقبلية من رأس المال والسيولة. ومن خلال تقييم مختلف سيناريوهات الضغط، تضمن هذه السياسة التوافق التام مع مستويات قابلية المخاطر وتحمل المخاطر المحددة مسبقًا، مع الحفاظ على الالتزام الكامل لمتطلبات رأس المال والسيولة التنظيمية، حتى في ظل أصعب الظروف وأكثرها تقلبًا.

استراتيجيات تخفيف حدة المخاطر

لإدارة مخاطر التركيز بفعالية وكفاءة، ينتهج بنك فيصل الإسلامي المصري منظومة متكاملة من الاستراتيجيات الاحترازية التي تهدف إلى تعزيز التنوع الذكي للمخاطر والمرونة المالية الشاملة. ويضع إطار عمل محكم لشهية المخاطر المستويات المقبولة للتركزات، مما يكفل المتابعة المستمرة والتدخل الاستباقي في الوقت المناسب. ويعمل البنك بنشاط على تعديل توزيعات الأصول وتخصيصاتها، وتعزيز التنوع القطاعي والجغرافي لمحفظته، وتطبيق تدابير دقيقة لتقليل الانكشاف على مواطن الضعف المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم توظيف آليات نقل المخاطر، مثل الحصول على الضمانات الكافية واستخدام أدوات تحوط الائتمان، بهدف تقليل تأثير التعرضات المركزة إلى أدنى حد. كما أن الاحتفاظ بهوامش رأسمالية وقائية تتجاوز المتطلبات التنظيمية الدنيا يعزز من صلابة البنك ومرونته المالية، مما يضمن قدرته الفائقة على استيعاب أي صدمات مالية محتملة، مع دعم مسيرة النمو المستدام. ومن خلال هذه التدابير الاستباقية والمتكاملة، يظل بنك فيصل الإسلامي المصري ملتزمًا بالحفاظ على مركز مالي سليم ومتوازن، ينسجم تمامًا مع أهدافه للاستدامة طويلة الأجل.

إدارة المخاطر التشغيلية

تعد إدارة المخاطر التشغيلية ركيزة جوهرية ضمن منظومتنا الاستراتيجية الهادفة إلى ضمان أعلى مستويات الأمان والكفاءة والمرونة للعمليات المصرفية. وتشمل هذه الإدارة تحديد وتقييم وتخفيف حدة المخاطر الناشئة عن العمليات الداخلية، أو الأنظمة التكنولوجية، أو العوامل البشرية، أو الأحداث الخارجية غير المتوقعة. وتماشياً مع أرقى المعايير الدولية مثل مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 1)، ومعياري الأيزو العالميين 31000:2018 (لإدارة المخاطر) و 22316:2017 (لأمن المعلومات واستمرارية الأعمال)، يمكن إطار عملنا المتطور من تطبيق إدارة استباقية وفعالة للمخاطر في جميع مجالات عمل البنك. وسعيًا لتعزيز هذا النهج، نقوم باستمرار بتقييم ومراقبة المخاطر من خلال آليات التقييم الذاتي، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)، ونظام إبلاغ وتصعيد منظم ومحكم. وتساعدنا عمليات التقييم الذاتي المنتظمة على تقييم مدى تعرضنا للمخاطر وتنفيذ التدابير الاحترازية اللازمة للتخفيف من حدتها. بينما تسمح لنا مؤشرات المخاطر الرئيسية بتتبع التهديدات الناشئة والاستجابة لها قبل تفاقمها. بالإضافة إلى ذلك، يكفل إطار عمل الإبلاغ عن المخاطر تقديم تحديثات وتقارير دورية وفي الوقت المناسب للإدارة العليا، مما يدعم عملية اتخاذ قرارات مستنيرة وتطبيق استراتيجيات فعالة لتخفيف حدة المخاطر.

خطة استمرارية الأعمال

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام البنك بتطوير خطة شاملة ومحكمة لاستمرارية الأعمال. بهدف ضمان استمرار عملياتنا المصرفية الحيوية بانسيابية وكفاءة تامة خلال حالات الطوارئ والأحداث غير المتوقعة. ويخضع مركز التعافي من الكوارث ومواقع استمرارية الأعمال التابعة للبنك لاختبارات دورية صارمة للتأكد من جاهزيتنا القصوى وقدرتنا على التعامل مع أي انقطاع محتمل للخدمات.

إدارة مخاطر الاحتيال والفساد

تعد مخاطر الاحتيال جزءاً لا يتجزأ من إطار العمل الشامل لإدارة المخاطر في بنك فيصل الإسلامي المصري، حيث يتم توثيق المخاطر المحددة بشكل منهجي ودقيق في سجلات المخاطر، مع وضع تدابير تخفيف فعالة وتطبيقها على نطاق البنك بأكمله. وتخضع هذه المخاطر لتقييم مستمر لضمان الكشف الاستباقي عنها والاستجابة لها بالسرعة والكفاءة اللازمين.

وتشمل المخاطر التي تم تحديدها من خلال تقييماتنا كلاً من الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي، ويتطلب كل منهما استراتيجيات موجهة للتخفيف من الآثار المالية المحتملة. وفي عام 2024، سجل بنك فيصل الإسلامي المصري 13 حالة احتيال خارجي، وحالة احتيال داخلي واحدة.

ولمواجهة مخاطر الاحتيال، يطبق البنك ضوابط صارمة، تشمل تعزيز الرقابة، وبرامج توعية العاملين، وأنظمة متقدمة لكشف الاحتيال. ويتيح التقييم المستمر لاتجاهات الاحتيال للبنك تعزيز تدابير الوقائية والوفاء بالتزامه بالنزاهة والشفافية.

الشهادات



الأيزو 31000:2018

إدارة المخاطر

الأيزو 22316:2017

لأمن المعلومات واستمرارية الأعمال

خطة التعافي
من الكوارث

اللجنة المختصة
بإدارة الطوارئ

تدريبات دورية

14

حالة احتيال



إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

مخاطر تغير المناخ والفرص المتاحة

يفرض تغير المناخ طيفًا من المخاطر المادية والمالية، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات العارمة، وموجات الحر الشديدة، وحالات الجفاف الممتدة، والتي قد تعطل سير العمليات التجارية، وتلحق الضرر بالأصول، وتؤثر على قدرات سداد التموليات الممنوحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتطورات البيئية والتنظيمية الأوسع نطاقًا أن تؤثر على الظروف الاقتصادية، مما يمس مختلف الصناعات وديناميكيات السوق.

وفي الوقت ذاته، قد تخلق التحولات المرتبطة بالمناخ أيضًا مجالات جديدة للنشاط المالي، لا سيما في القطاعات المتعلقة بالمشاريع المستدامة وجهود التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومع استمرار تطور المخاطر البيئية والاجتماعية، يظل فهم دعاياتها جانبًا هامًا من إدارة المخاطر داخل القطاع المصرفي.



في بنك فيصل الإسلامي المصري، تحظى إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بأهمية بالغة في تحديد وتخفيف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على عمليات البنك وأصحاب المصلحة. وإدراكًا منا لأهمية الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرارات المالية، يعمل البنك على تطوير ودمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن إطاره الأوسع لإدارة المخاطر، ضمانًا لممارسات مصرفية مسؤولة وامتثال تنظيمي كامل.

ويقوم بنك فيصل الإسلامي المصري حاليًا باعداد نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لدعم تقييم وإدارة هذه المخاطر. ومن خلال هذا النظام، يقيم البنك الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بأنشطته التمويلية وممارساته التشغيلية، مما يضمن التوافق مع المبادئ التوجيهية والمعايير الصناعية ذات الصلة.



التحول الرقمي

استراتيجية التحول الرقمي

تجربة العملاء

استراتيجية التحول الرقمي

قيادة الابتكار الرقمي

يعمل بنك فيصل الإسلامي المصري بنشاط على تنفيذ حزمة من المشاريع الطموحة والرائدة القائمة على أحدث التكنولوجيات والحلول الرقمية والتي تتماشى مع الإطار التنظيمي للبنك المركزي المصري والتزامات البنك تجاه الاستدامة. وتركز هذه المبادرات على التحول الرقمي، وتوسيع الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني.

المشروع	الحالة
مشروع إحلال وتجديد الأجهزة (الفروع والمقر الرئيسي)	✓
نظام آلي الشؤون القانونية	✓
نظام آلي عمليات صندوق الزكاة	✓

تلعب إدارة تكنولوجيا المعلومات في بنك فيصل الإسلامي المصري دورًا محوريًا في دفع عجلة التحول الرقمي من خلال دعم البحث والتطوير، وإدارة الخدمات المصرفية الرقمية، وضمان الالتزام للمبادرات الداخلية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي المصري. وتوفر الإدارة البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات لدعم جميع المبادرات المصرفية الرقمية، وتدير أمن الشبكات، وتراقب تهديدات الأمن السيبراني، وتتحكم في صلاحيات الوصول إلى الهوية. كما تضمن الالتزام لحوكمة البيانات، واستدامة تكنولوجيا المعلومات، ومعايير أمن المعلومات، مع الإشراف على التحول الرقمي للعمليات المصرفية الداخلية لزيادة الكفاءة وتقليل استهلاك الموارد.

وكجزء من التزامه بالنمو المستدام والتميز التشغيلي، يواصل بنك فيصل الإسلامي المصري تنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي، التي تعزز الكفاءة والأمن وتجربة العملاء. ويهدف هذا التحول إلى دعم الالتزام التنظيمي، وضمان أمن البيانات، وتحسين مرونة الأعمال، مع تقليل الأثر البيئي أيضًا من خلال العمليات غير الورقية والبنية التحتية لتقنية المعلومات الموفرة للطاقة. ومن خلال تحديث بنيته التحتية المصرفية الأساسية وخدماته الرقمية، يضمن بنك فيصل الإسلامي المصري حصول العملاء على حلول مالية آمنة ومبتكرة وسهلة الاستخدام.

تجربة العملاء

فيصل أون لاين

تُمثل منصة "فيصل أون لاين" الرقمية المتطورة تجسيدًا حيًا لالتزامنا الراسخ بتوفير تجربة مصرفية استثنائية لعملاء بنك فيصل الإسلامي المصري، تتسم بالانسيابية الفائقة واليسر الذي لا مثيل له. فمن خلال هذه الخدمة، يتسنى لعملائنا الاستعلام بمنتهى السهولة عن أرصدة حساباتهم، وتتبع سجل معاملاتهم بمنتهى الدقة، وإجراء التحويلات المالية بين مختلف الحسابات بأعلى مستويات الأمان والكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح منصة "فيصل أون لاين" للعملاء تقديم طلبات إلكترونية للحصول على طيف واسع من الخدمات المصرفية، مثل طلب دفاتر الشيكات، وشراء شهادات الادخار، وإصدار بطاقات الصراف الآلي وبطاقات فيزا.

محفظة فيصل كاش

"فيصل كاش" هي خدمة المحفظة الإلكترونية التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي المصري، وقد تم تصميمها بعناية فائقة لتزويد عملائنا الكرام بحل دفع رقمي متكامل يتميز بالسرعة، والأمان، والراحة المتناهية. وتُمكن هذه المحفظة الرقمية المستخدمين من سداد الفواتير المتنوعة، وتقديم التبرعات الخيرية، وشراء التذاكر بمنتهى السلاسة واليسر، مما يُعزز بشكل كبير إمكانية الوصول الشامل إلى الخدمات المالية ويُثري تجربة المستخدم. ومن خلال دعمها المتميز لخاصية التشغيل التكاملي، تسمح "فيصل كاش" بإجراء تحويلات مالية فورية وسلسة إلى المحافظ الإلكترونية الأخرى المنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، الأمر الذي يُسهم بفعالية في تعميق مستويات الشمول المالي وتوسيع قاعدته. ومع قاعدة عملائها التي تشهد اتساعًا ونموًا مستمرًا، تعكس هذه الخدمة الرائدة التزام البنك بتبني أحدث الابتكارات الرقمية وتلبية الاحتياجات المتطورة والمتجددة لعملائه الكرام.

إنستاباي

يوصل بنك فيصل الإسلامي المصري مساعيه الحثيثة لتعزيز وتطوير باقة خدماته المصرفية الرقمية من خلال شراكته الاستراتيجية مع شبكة "إنستاباي"، مما يُمكن العملاء من إجراء تحويلات مالية لحظية وأمنة على مدار الساعة بمنتهى الكفاءة. ويتيح هذا التكامل للمستخدمين تحويل الأموال بانسيابية تامة إلى أي حساب مصرفي داخل جمهورية مصر العربية، موفرًا بذلك حل دفع فوريًا يتسم بالسرعة والفعالية. وبفضل واجهتها التفاعلية المبتكرة التي تتسم بالبساطة وسلاسة الاستخدام، ومزاياها الأمنية فائقة التطور، تُبسّط خدمة "إنستاباي" المعاملات الرقمية وتجعلها أكثر يسرًا، مُعززةً بذلك التزام بنك فيصل الإسلامي المصري الراسخ بتقديم خدمات مالية مبتكرة وفي متناول جميع شرائح العملاء.



٣٤,٨ مليار جنيه مصري

إجمالي حجم المعاملات

٦,٢٩٤,٤٤٢

إجمالي عدد المعاملات



٢٦,٣٩٤

مشارك في محفظة فيصل كاش



١٢٦,٣ مليون جنيه مصري

إجمالي حجم المعاملات
(زيادة سنوية +٢٣,٣٪)



١٦٢,٨٤٧

إجمالي عدد عملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
(زيادة سنوية +١٣,٤٪)



٢٥,٦ مليار جنيه مصري

إجمالي حجم المعاملات
(زيادة سنوية +١١٩,٩٪)

٨٣١,٦٩٥

إجمالي عدد المعاملات
(زيادة سنوية +٨٧,٣٪)

توظيف منصات التواصل الاجتماعي للتفاعل المثمر مع العملاء

لقد أضحت منصات التواصل الاجتماعي أداة استراتيجية حيوية لا غنى عنها لبنك فيصل الإسلامي المصري في مساعيه الدؤوبة نحو الارتقاء بمستوى التفاعل البنّاء والمثمر مع عملائه الكرام، ونشر الثقافة المالية وتعميق الوعي بأهميتها، وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات المصرفية المتنوعة. فمن خلال التفاعل النشط والمستدام مع العملاء عبر منصات Facebook، LinkedIn، Instagram، يُقدم البنك دعمًا فوريًا ومباشرًا، وبشارك رؤى وتحليلات مالية قيمة، ويُعزز جسور الثقة المتبادلة من خلال نهج تواصلٍ يتسم بأقصى درجات الشفافية والمصداقية. ويضمن هذا النهج الاستراتيجي، الذي يضع الرقمنة في مقدمة أولوياته، بقاء بنك فيصل الإسلامي المصري على أهبة الاستعداد للاستجابة الفورية لاحتياجات عملائه، ومتمحورًا حول تقديم أفضل الخدمات لهم، ومتناغمًا مع أحدث الاتجاهات والتطورات في الصناعة المصرفية العالمية.

توسيع نطاق حضورنا الرقمي

٤٧,٤٨٨	٥٧٤٦	٦١,٣٠١	٤٩,٤١٤
مشاهدات الصفحة	متابع جديد	متابع	متابع
٥٤٥,٥٠٠	٨٩٢,٩٠٠	١٥٥,٣٠٠	١٧,٥٧٤
زيارة	مشاهدات الصفحة	الوصول	متابع
١٠,٧٠٠	٨٦,٤٠٠	١٤,٤٠٠	١٧,٥٧٤
زيارة	مشاهدات الصفحة	الوصول	متابع

خلق قيمة مضافة من خلال التفاعل الرقمي الهادف

لا تقتصر استراتيجية بنك فيصل الإسلامي المصري لمنصات التواصل الاجتماعي على مجرد تحقيق الحضور الرقمي والانتشار الواسع، بل تمتد لتشمل خلق قيمة حقيقية وملموسة للعملاء وكافة أصحاب المصلحة. فمن خلال تبني آليات تواصل تفاعلي مثمر، وتقديم ردود مخصصة تلبي بدقة احتياجات كل عميل على حدة، وعرض محتوى قيّم يتمحور حول اهتمامات العملاء وتطلعاتهم المستقبلية، يعمل البنك بدأب على تعزيز أواصر الثقة وترسيخ مبادئ الشفافية والمصداقية. بالإضافة إلى ذلك، يتجلى التزام البنك الراسخ بدعم الشمول المالي ونشر الثقافة المالية من خلال إطلاق حملات توعية مدروسة وموجهة بعناية، وتنفيذ مبادرات مجتمعية هادفة تُساهم في تنمية المجتمع. وعبر دمج منصات التواصل الاجتماعي كعنصر حيوي لا يتجزأ من استراتيجيته الرقمية الأوسع نطاقًا، يواصل بنك فيصل الإسلامي المصري ترسيخ مكانته الرائدة كمؤسسة مالية يسهل الوصول إليها، تضع العميل في صميم كافة اهتماماتها، وتقود مسيرة الابتكار والتطوير، وتضمن تطور خدماتها ومنتجاتها بشكل مستمر لتواكب دومًا الاحتياجات المتنامية والمتجددة لعملائها الكرام.

V

التمويل المستدام

محفظة التمويل البيئي

محفظة التمويل الاجتماعي

في بنك فيصل الإسلامي المصري، لا تُعد الاعتبارات البيئية والاجتماعية مجرد إضافة، بل هي جزء لا يتجزأ من صميم أنشطتنا المالية، نسعى من خلالها لدعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام. إن توسيع نطاق منتجاتنا وعروضنا للتمويل المستدام، مقرونًا بتعزيز أعلى مستويات الشفافية، هو التزامنا الثابت تجاه مواءمة عملياتنا مع أولويات التنمية الوطنية في مصر وأرقى الممارسات العالمية، بما يُرسخ دورنا كصرح مالي رائد يضطلع بمسؤولياته بكل اقتدار.

فالاستدامة، بمفهومها الشامل، هي البوصلة التي توجه قراراتنا التمويلية؛ حيث نولي عناية فائقة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لكل مشروع، ونمنح الأولوية لتلك المبادرات التي تُسهم بفعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل، وتنسجم في ذات الوقت مع مبادئ النمو المسؤول والرشد.

ويوجه بنك فيصل الإسلامي المصري تمويلاته بعيد نظر استراتيجي نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تُشكل قاطرة الازدهار الوطني. فمن خلال باقة متكاملة من الحلول المالية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، نقدم الدعم اللازم للشركات والأفراد في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة، بما يكفل تحقيق نمو إنتاجي مسؤول ومستدام يعود بالنفع على الوطن والمواطن.

نمو حجم التمويل المستدام بالبنك

١٩٨,٤ مليون جنيه مصري

٢٠٢٤

٢٨١,٧ مليون جنيه مصري

٢٠٢٣

نظرة عامة على محفظة تمويلات البنك لعام ٢٠٢٤

٢٨١,٧ مليون جنيه مصري

مشاريع محفظة التمويلات البيئية والاجتماعية

١٨,٢٥٣ مليار جنيه مصري

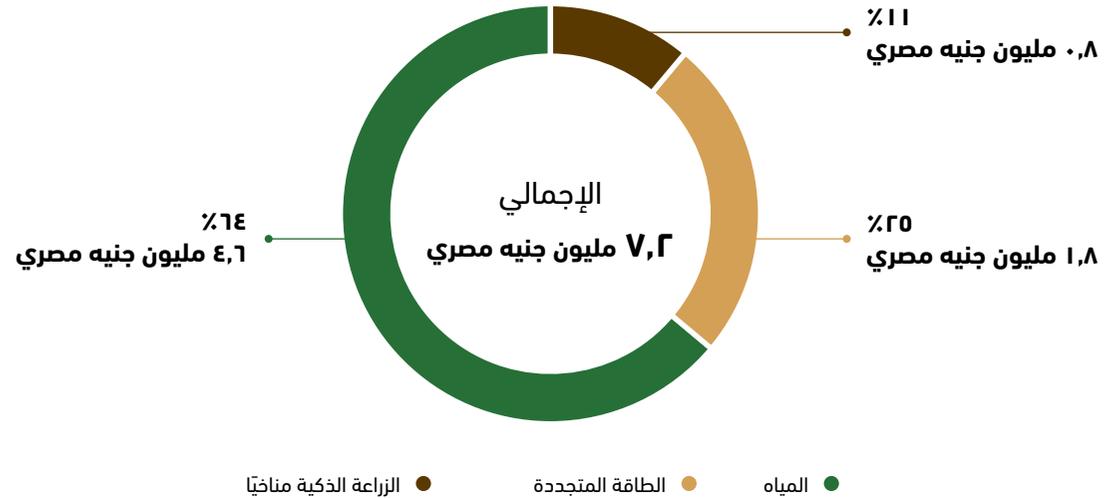
إجمالي محفظة التمويلات بالبنك

محفظة التمويل البيئي



واصل بنك فيصل الإسلامي المصري، خلال مسيرته الحافلة، تعزيز جهوده الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية، وذلك عبر تمويل المشاريع الرائدة التي تُحدث تغييرات إيجابية ملموسة وتُساهم في الحفاظ على مواردنا الطبيعية. وفي عام 2024، أولى البنك أولوية استراتيجية للاستثمارات الموجهة نحو الإدارة المستدامة لموارد المياه، وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، ودعم مبادرات الزراعة الذكية مناخياً، وكل ذلك بهدف تعزيز المرونة البيئية لمواجهة التحديات، ورفع كفاءة استخدام الموارد الثمينة لأجيالنا القادمة

التمويلات البيئية



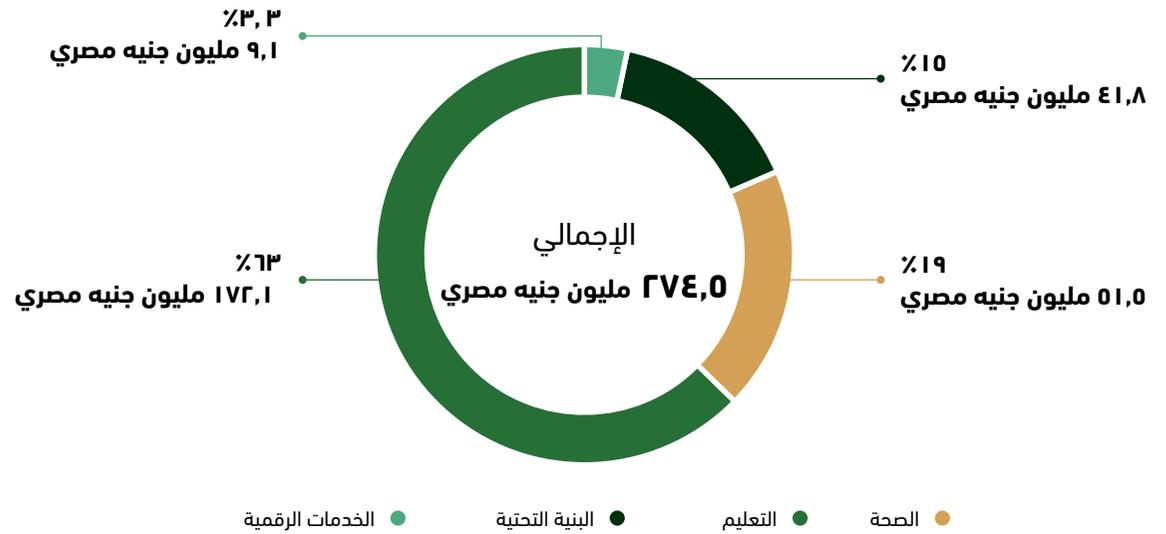
موزعة على
0 مشاريع

محفظة التمويل الاجتماعي



على مدار هذا العام، رسّخ بنك فيصل الإسلامي المصري التزامه العميق تجاه التنمية المجتمعية الشاملة، وذلك من خلال تمويل طيف واسع من المشاريع والمبادرات التي تُعزز رفاهية المجتمع وتسهم بفعالية في الارتقاء بنوعية حياة أفرادهم. وقد انصب تركيز البنك بشكل خاص على دعم المبادرات النوعية في قطاعات حيوية كالرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية الأساسية والخدمات الرقمية المبتكرة، مُساهمًا بذلك في دفع عجلة التقدم الاجتماعي المستدام وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين.

التمويلات الاجتماعية



موزعة على
٩٧ مشروع



المسؤولية الاجتماعية

كوادرننا البشرية

عملنا

دفع مسيرة الشمول المالي

بصمتنا المجتمعية

كوادرنا البشرية



١,٧١٧
إجمالي العاملين

في بنك فيصل الإسلامي المصري، ندرك بعمق أن كوادرنا البشرية هي الأساس المتين الذي يتركز عليه صرح نجاحنا، وهي القوة الدافعة الحقيقية وراء التزامنا بتحقيق النمو المستدام والتميز الذي نصبو إليه. فمن خلال فريق عملنا المتميز الذي يضم ١,٧١٧ عاملاً وعاملة، نضع على قمة أولوياتنا تهيئة بيئة عمل شاملة وديناميكية وداعمة، تُشجع على التعلم المستمر، وتحفز على الابتكار، وتضمن رفاهية وسعادة جميع العاملين. وإننا نستثمر بسخاء في كوادرنا البشرية من خلال برامج تطوير مهني متقدمة، ودورات تدريبية لتنمية المهارات القيادية، ومبادرات مبتكرة لتعزيز مشاركة العاملين وانتمائهم، بما يكفل تمكينهم من المساهمة بفعالية في تحقيق رؤية البنك الطموحة طويلة الأجل. ومن خلال ترسيخ ثقافة مؤسسية قوامها النزاهة والتعاون والتميز، فإننا نعزز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية استثنائية، مع الوفاء التام بمسؤوليتنا تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

نسبة العاملات من إجمالي القوة العاملة



التنوع والشمول

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نؤمن بأن القوى العاملة المتنوعة هي نبع الابتكار، ومحفز لتعزيز جودة عملية صنع القرار، وعامل أساسي في تقوية ثقافتنا المؤسسية الفريدة. ومع بلوغ نسبة تمثيل الإناث في قوة العمل لدينا ٨% مقابل ٩٢% للذكور، فإننا ملتزمون بتهيئة بيئة عمل شاملة وعادلة، يتمتع فيها جميع الأفراد، بغض النظر عن اختلافاتهم، بفرص متكافئة للنمو والازدهار وتحقيق الذات. ويركز نهجنا الاستراتيجي على دمج مبادئ التنوع في كافة مراحل عمليات التوظيف والتعيين، وبرامج تطوير القيادات، والسياسات المرتبطة بمكان العمل، وذلك بهدف إحراز تقدم حقيقي وملحوس نحو بناء قوة عاملة أكثر توازناً وإنصافاً، تعكس التنوع الثري لمجتمعنا.

تمكين المرأة



١٣٠
عاملة
(زيادة سنوية +٤%)

١٩,٤%

نسبة النساء من إجمالي التعيينات الجديدة

يواصل بنك فيصل الإسلامي المصري، بخطى ثابتة ورؤية واضحة، تحقيق إنجازات ملموسة في مجال تعزيز التنوع بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة مستويات العمل. ويفخر البنك بأن يضم بين صفوف كوادره ١٣٠ عاملة متميزة، مما يعكس نموًا سنويًا ملحوظًا بنسبة ٤% في تمثيل المرأة. كما تؤكد جهودنا الحثيثة في مجال التوظيف على أهمية الشمول وتكافؤ الفرص، حيث شكلت النساء نسبة ١٩,٤% من إجمالي المعيّنين الجدد خلال عام ٢٠٢٤. وإننا ملتزمون التزامًا كاملًا بتهيئة بيئة عمل داعمة ومحفزة تتمتع فيها المرأة بفرص متكافئة للنمو المهني وتولي المناصب القيادية. ومن خلال تطبيق برامج إرشاد وتوجيه فعالة، وتصميم دورات تدريبية مخصصة تلبى احتياجاتهن، وإطلاق مبادرات طموحة لتطوير المسار الوظيفي، فإننا ندعم المرأة بكل قوة في سعيها نحو التقدم المهني وتوسيع نطاق تأثيرها الإيجابي داخل البنك. بالإضافة إلى ذلك، نواصل جهودنا لتعزيز ثقافة الشمول من خلال تشجيع السياسات التي تدعم تحقيق التوازن الأمثل بين متطلبات العمل والحياة الأسرية، وتعزيز التمثيل النسائي في المناصب القيادية العليا، وتوفير مسارات واضحة وميسرة للتقدم الوظيفي طويل الأجل. وتهدف هذه الجهود المتكاملة إلى تعزيز مشاركة المرأة الفعالة والمؤثرة داخل البنك، والمساهمة بفعالية في تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في القطاع المالي المصري.

التنوع العمري

يولي بنك فيصل الإسلامي المصري عناية فائقة لتكوين قوة عاملة تتميز بتوازنها الدقيق وتناغمها الفريد، وذلك من خلال دمج استراتيجي بين المواهب الشابة الواعدة، والكوادر المهنية ذات الخبرات الناضجة في منتصف مسارها الوظيفي، والخبراء المخضرمين الذين يشكلون ذخراً معرفياً للمؤسسة. وتُهيمن الفئة العمرية التي تتراوح بين ٣٥ و٤٥ عامًا على النسبة الأكبر من عاملينا، إذ تبلغ ٤٤٪، وهي الفئة التي تُثري البنك بخبرات واسعة وقدرات قيادية مميزة. وفي ذات السياق، يُشكل المهنيون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عامًا ما نسبته ٣١٪ من قوانا العاملة، وهم يمثلون قوة دفع حيوية تُغذي الابتكار وتحفز النمو المتسارع. أما العاملون الذين تجاوزت أعمارهم ٤٥ عامًا، فيمثلون ٢٢٪ من إجمالي الكوادر، مُساهمين بخبراتهم العميقة والمصقولة التي لا تُقدر بثمن. إن هذا التمثيل المتنوع للفئات العمرية يُمكننا من الحفاظ على بيئة عمل نابضة بالحياة والديناميكية، تستشرف آفاق المستقبل بثقة، وتُحقق توازنًا خلاقًا بين الرؤى العصرية المتجددة والخبرات العميقة الراسخة.

٧٢

٥٢٦

٧٥١

٣٧٣

أقل من ٢٥ من ٢٥ إلى ٣٤ من ٣٥ إلى ٤٥ من ٤٥ فوق ٤٥

معدل دوران العمالة

خلال عام ٢٠٢٤، شهد بنك فيصل الإسلامي المصري معدل دوران إجمالي بلغ ٩٢ عاملاً، وقد تركزت أعلى المعدلات في المقر الرئيسي وفرع الجيزة، حيث شكلا معًا ما نسبته ٣٧٪ من إجمالي حالات مغادرة الخدمة. وتُبدل حاليًا مساعٍ دؤوبة ومدروسة لتحسين معدلات الاستبقاء على الكفاءات في هذه المواقع الحيوية. وفي المقابل، حققت فروع أخرى، مثل فرعي الزقازيق والإسماعيلية، نجاحًا ملحوظًا من خلال عدم تسجيل أي حالات دوران للعاملين، مما يبرز فعالية ممارسات الاحتفاظ بالكوادر المعتمدة فيها. وللحفاظ على هذا الإنجاز وتعزيزه، يعكف بنك فيصل الإسلامي المصري على إجراء دراسة متعمقة وشاملة لأسباب دوران العمالة، ويعمل على تصميم وتقديم برامج تدريبية مبتكرة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفعلية لمناطق جغرافية محددة. كما يضع البنك نصب عينيه تهيئة بيئة عمل أكثر دعمًا وتحفيزًا، وتوفير فرص حقيقية للنمو والتطور المهني والشخصي، بهدف تعزيز رضا العاملين وتشجيعهم على بناء مستقبل وظيفي طويل الأجل ومستقر داخل أروقة البنك.



٥,٤%

معدل الدوران الوظيفي



الاحتفاظ بالكوادر وتطويرها

يُعد الاستبقاء على العاملين ذوي الخبرة والكفاءة العالية أولوية استراتيجية قصوى لا يحد عنها في بنك فيصل الإسلامي المصري، إدراكًا منا بأن ارتفاع معدلات دوران العمالة لا يقتصر تأثيره على زيادة التكاليف التشغيلية فحسب، بل يمتد ليشمل تعطيل الإنتاجية، وفقدان معارف وخبرات مؤسسية قيّمة يصعب تعويضها. وفي الوقت الذي يعي فيه البنك أهمية جذب المواهب الشابة، يبقى تركيزنا الأساسي موجّهًا نحو دعم وتطوير مهارات عاملينا الحاليين. فهم ثروتنا الحقيقية. فمن خلال توفير برامج تدريبية مصممة بعناية فائقة لتلبية احتياجاتهم الفردية، وإتاحة فرص واضحة وشفافة للنمو والتقدم الوظيفي، وتقدير الإنجازات والمساهمات المتميزة بشكل مستمر، يخلق بنك فيصل الإسلامي المصري بيئة عمل فريدة يشعر فيها العاملون بالانتماء والتقدير والتحفيز العالي. هذا النهج المتكامل، مقتربًا بتقديم حزمة رواتب ومزايا تنافسية ومجزية، يُعزز بشكل كبير مستويات رضا العاملين وولائهم، ويرتقي بالأداء العام للبنك إلى آفاق جديدة من التميز.

استطلاع رضا الموظفين



تعويضات ومزايا العاملين

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نضع على قمة أولوياتنا الاستثمار الفعال في الرفاهية المالية والرضا الوظيفي الشامل لعاملينا، وذلك من خلال تقديم منظومة رواتب تنافسية، وحزمة مزايا متكاملة، وبرامج مكافآت مجزية تعكس تقديرنا لجهودهم وإسهاماتهم. وتُجسد هذه النفقات التزامنا الراسخ باستقطاب أفضل الكفاءات والمواهب في السوق، وتوفير الدعم اللازم لهم، والاحتفاظ بهم كجزء لا يتجزأ من أسرة البنك. ومن خلال تعزيز بيئة عمل داعمة ومحفزة على الإبداع والتميز، نضمن أن يشعر عاملونا بالتقدير العميق والدافعية العالية لتحقيق أفضل النتائج. ويُساهم هذا النهج الاستراتيجي في تعزيز الولاء المؤسسي ودفع عجلة النمو الشامل والمستدام للبنك. ونظل على عهدنا بتقديم منظومة تعويضات شاملة وعادلة، تركز على تحقيق الرضا والأمان الوظيفي لعاملينا على المدى الطويل، وتضمن لهم حياة كريمة ومستقبلًا واعدًا.

التعلم والتطوير المستمر

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نولي أهمية استراتيجية قصوى لتزويد عاملينا بفرص ثمينة ومتنوعة لتعزيز مهاراتهم، وصلح خبراتهم، وتوسيع آفاقهم المعرفية، وتمكينهم من التقدم بثقة في مساراتهم المهنية الطموحة. ويعد التدريب والتطوير المستمر جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتنا الشاملة لبناء قوة عاملة تتمتع بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة على التكيف مع المتغيرات. وفي حين أننا قد أطلقنا بالفعل مجموعة واسعة ومتنوعة من المبادرات التدريبية المبتكرة والرائدة، فإننا ندرك دومًا أن هناك مجالًا فسيحًا لمزيد من التحسين والتطوير المستمر. وتشمل برامجنا التدريبية طيفًا واسعًا من الموضوعات الحيوية والمستجدة، بما في ذلك تعميق مفاهيم الشمول المالي وأهميته، والتعريف بأحدث اتجاهات التمويل المستدام، مما يضمن مواكبة كوادرنا البشرية لأحدث التطورات وأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية العالمية.

وخلال عام ٢٠٢٤، قدمنا ما مجموعه ٤٠,٩٩٩ ساعة تدريبية، بمتوسط بلغ ٢٣,٩ ساعة لكل عامل، وذلك من خلال منظومة تدريبية متكاملة تجمع بذكاء بين مرونة الجلسات التدريبية التفاعلية عبر الإنترنت وفعالية البرامج التدريبية التي تتطلب الحضور المباشر والتفاعل المباشر. وقد شهد هذا العام أيضًا إضافة برامج تدريبية مستحدثة ونوعية في مجالات حيوية مثل الاستدامة والتمويل المستدام، بالإضافة إلى دورات متخصصة في الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك التدريب على تقديم الإسعافات الأولية. وإننا ملتزمون التزامًا لا يلين بمواصلة صقل وتطوير برامجنا التدريبية بشكل مستمر، لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتجددة للقطاع المصرفي، وتزويد كوادرنا البشرية بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل واقتناص فرصه.



٤٠,٩٩٩

إجمالي الساعات التدريبية

١,٩٨٣

إجمالي الساعات التدريبية في مجال الاستدامة

٢٣,٩

متوسط الساعات التدريبية لكل عامل



٤٥,٨٩ مليون جنيه مصري

إجمالي استحقاقات التقاعد

١,١٢ مليار جنيه مصري

إجمالي مصروفات العاملين، شاملة الرواتب والمزايا والمكافآت

برامجنا التدريبية

برنامج تمكين القيادات الإدارية الجديدة

في إطار رؤيتنا الطموحة نحو بناء كوادر قيادية تتمتع بالكفاءة واللاقدر، بادر بنك فيصل الإسلامي المصري بتنفيذ برامج متقدمة لتطوير المهارات القيادية، شملت 24 مديرًا واعدًا ينتمون إلى مختلف قطاعات البنك الحيوية، وتهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى إعداد وتأهيل الجيل القادم من القادة الأكفاء، بما يكفل استمرارية مسيرة البنك نحو النمو والازدهار، في ظل قيادة رشيدة وفعالة وملهمة على كافة المستويات الإدارية والتنفيذية.

التدريب على مبادئ الاستدامة والتمويل الأخضر

انطلاقًا من إيماننا العميق بأهمية الاستدامة كركيزة أساسية لمستقبل أفضل، قدم بنك فيصل الإسلامي المصري برامج تدريبية متخصصة ومكثفة لـ 307 من عامليه، تناولت بعمق مفاهيم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وأسس التمويل المستدام وآلياته المبتكرة، بالإضافة إلى آليات تقييم وإدارة مخاطر تغير المناخ. وقد ركزت هذه البرامج بشكل خاص على التمويل الأخضر ودوره المحوري في الإسهام بفعالية في تقليل البصمة الكربونية، بما يضمن مواهمة قدرات وخبرات عاملينا مع أهداف البنك الطموحة والتزاماته الراسخة في مجال الاستدامة.

التدريب على الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

استثمر بنك فيصل الإسلامي المصري بوعي استراتيجي في تعزيز منظومة الشمول المالي، وذلك من خلال تدريب 114 عاملاً على مبادئ الثقافة المالية وأهمية توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية. وقد هدفت هذه المبادرة النوعية إلى تعميق فهم العاملين لأسس ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتمكين العملاء من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الأساسية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المتنوعة وتطلعاتهم المستقبلية.

التدريب على حماية حقوق العملاء وإدارة الشكاوى

حرصًا على تقديم أرقى مستويات الخدمة المصرفية التي تليق بعملائنا الكرام، قام بنك فيصل الإسلامي المصري بتدريب 261 عاملاً على آليات حماية حقوق العملاء وأفضل الممارسات العالمية للتعامل مع الشكاوى بفعالية وكفاءة وشفافية. وتعزز هذه المبادرة التزام البنك الراسخ بحماية مصالح عملائه وصون حقوقهم، وتضمن تزويد العاملين بالمهارات والمعرفة اللازمة لمعالجة وحل أي مشكلات أو استفسارات قد تواجه العملاء بسرعة ومهنية عالية، بما يحقق رضاهم التام.

تيسير الوصول للخدمات المصرفية لذوي الهمم:

انطلاقًا من التزامه الراسخ بمبادئ الشمولية وتكافؤ الفرص، قام بنك فيصل الإسلامي المصري بتدريب 50 عاملاً على تقديم المساعدة والدعم اللازم للعملاء من ذوي الهمم، بما يساهم بفعالية في ضمان حصول الأفراد من ذوي الهمم على كافة الخدمات المصرفية التي يحتاجونها بسهولة ويسر وكرامة. وتدعم هذه المبادرة الإنسانية التنبؤ التزم البنك الراسخ بتعزيز الإدماج المجتمعي وتكافؤ الفرص، وتكفل حصول جميع العملاء، دون أي تمييز، على خدمة عالية الجودة تليق بهم وتلبي كافة احتياجاتهم.

٢٤

مدير

٣٠٧

عامل

١١٤

عامل

٢٦١

عامل

٥٠

عامل



صحة ورفاهية العاملين

يظل بنك فيصل الإسلامي المصري ملتزمًا التزامًا راسخًا ومبدئيًا بتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية وداعمة لكافة عامليه، إيمانًا منه بأن رفاهيتهم هي حجر الزاوية في تحقيق التميز المؤسسي. ويستثمر البنك بفعالية وسخاء في مبادرات نوعية تضع رفاهية العاملين في مقدمة الأولويات، بدءًا من توفير حزمة مزايا طبية شاملة ومتكاملة، ووصولًا إلى تطبيق أحدث التدابير الأمنية وأكثرها تطورًا لضمان سلامة وأمن مكان العمل. وتتوافق هذه الجهود الحثيثة مع أهداف الاستدامة الشاملة التي يتبناها بنك فيصل الإسلامي المصري، مما يعزز تفاني البنك تجاه تحقيق رفاهية عامليه وأمنهم واستقرارهم.

تعزيز أمن أماكن العمل



التدقيق الأمني للموردين

سعيًا لتعزيز أمن عمليات البنك وحماية أصوله، تم تطبيق عملية تدقيق وفحص شاملة ودقيقة لكافة الموردين، تهدف إلى استبعاد الموردين غير المعتمدين أو غير المؤهلين، والإبقاء فقط على أولئك الذين يستوفون أعلى المعايير الأمنية الصارمة والمحددة من قبل البنك. وتضمن هذه المبادرة الحيوية أن جميع الشركات والهيئات الخارجية التي تتعامل مع البنك تتمتع بالموثوقية والمصداقية اللازمين، مما يقلل من المخاطر الأمنية المحتملة إلى أدنى حد ممكن ويحمي البنية التحتية الحساسة للمؤسسة. ونتيجة لذلك، يتم منح الموردين غير المصرح لهم من الوصول إلى مرافق وأنظمة البنك الحيوية، مع الحفاظ على قاعدة بيانات موردين آمنة وموثوقة ومعتمدة لدعم الاحتياجات التشغيلية المتنوعة للبنك.



شبكة اتصالات لاسلكية آمنة

تم تطوير شبكة اتصالات لاسلكية آمنة لتسهيل التنسيق السلس والفوري بين فريق الأمن المختص وكافة فروع البنك، لا سيما أثناء حالات الطوارئ والأحداث غير المتوقعة. وتُعزز هذه المبادرة الاستراتيجية قدرة البنك على إدارة الحوادث الأمنية بكفاءة وفعالية عالية، مما يضمن استجابة سريعة وحاسمة لأي تهديدات أمنية قد تطرأ. ومع وجود إشراف ورقابة مستمرين على مدار الساعة، يتم تقليل مخاطر تصاعد أي حوادث أمنية في الفروع بشكل كبير، وأصبحت عمليات الاتصالات في حالات الطوارئ الآن أسرع وأكثر فعالية وموثوقية.



غرفة المراقبة المركزية

تم تأسيس غرفة مراقبة مركزية مزودة بأحدث التقنيات، للإشراف الدقيق على عمليات الفروع بشكل فوري وعلى مدار الساعة، مما يضمن توفير بيئة عمل آمنة وخاضعة للرقابة المحكمة والمستمرة. ويُعزز هذا النظام المتكامل قدرة البنك على كشف وتخفيف حدة أي تهديدات خارجية محتملة قد تستهدف أمنه، مع ضمان معالجة أي اضطرابات فنية أو تشغيلية بالسرعة والكفاءة المطلوبتين. ومن خلال تقوية منظومة الإشراف الأمني الشاملة عبر جميع الفروع، ساهمت هذه المبادرة النوعية في تحسين قدرة البنك على الاستجابة السريعة والفعالة للاضطرابات الخارجية والمشكلات التقنية الطارئة.

المزايا الطبية للعاملين

يُقدم البنك منظومة علاج طبي شاملة لكافة العاملين، سواء من هم على رأس عملهم أو الزملاء المتقاعدين، وذلك دون أي سقف أعلى للتغطية، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بحقهم الأصيل في الحصول على أرقى مستويات الرعاية الصحية والاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، تمتد المنظومة لتشمل تغطية نفقات العلاج الطبي لأسر العاملين (سواء الحاليين، أو المتقاعدين، أو المتوفين رحمهم الله) بحد أقصى يصل إلى ٧,٠٠٠ جنيه مصري سنويًا، مع توفير تغطية كاملة وشاملة لكافة الإجراءات والجراحات الطبية. وفي الحالات التي تستدعي رعاية طبية فائقة متخصصة ودقيقة، قد يتم إيفاد العاملين لتلقي العلاج في الخارج، ضماناً لحصولهم على أرقى معايير العناية الطبية المتاحة عالمياً.

وقد وضع البنك صحة ورفاهية عامليه وأسره في صدارة أولوياته الاستراتيجية، حيث قام خلال العام بالتعاقد مع ٤٤ جهة جديدة من مقدمي الخدمات الطبية المتميزة وذات السمعة الرفيعة. ويهدف هذا التوسع المدروس في شبكة تغطية الرعاية الصحية إلى ضمان حصول جميع العاملين، في مختلف أنحاء الجمهورية، على خدمات طبية عالية الجودة وفي متناولهم، بما يعكس اهتمامنا العميق بهم وبأسرهم.

التدريب على الصحة والسلامة والبيئة

يظل بنك فيصل الإسلامي المصري على عهده والتزامه الراسخ بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية ومحفزة، وذلك من خلال تزويد عامليه بالبرامج التدريبية الأساسية والمتقدمة في مجال الصحة والسلامة والبيئة. وتهدف هذه البرامج التدريبية النوعية، والمصممة بعناية، إلى تسليح العاملين بالمعرفة العميقة والمهارات الضرورية للاستجابة بفعالية وكفاءة لكافة حالات الطوارئ المحتملة، والحفاظ على سلامة وأمن مكان العمل، وضمان الالتزام التام لأفضل الممارسات العالمية وأعلى المعايير المعتمدة في مجال الصحة والسلامة المهنية

إجمالي الساعات التدريبية
في مجال الصحة والسلامة والبيئة
١,٠٨٠

إجمالي عدد المتدربين
في برامج الصحة والسلامة والبيئة
١٠٠

عدد المستفيدين

١,٣٦٩

عامل على رأس عمله استفاد من العلاج الطبي لنفسه ولأسرته.

٧٤٤

عامل متقاعد استفاد من العلاج الطبي لنفسه ولأسرته.

٢,١١٣

إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات الطبية في ٢٠٢٤.

تكاليف العلاج الطبي

١١٤,٤ مليون جنيه مصري

تكلفة العلاج الطبي للعاملين

٤١,٣ مليون جنيه مصري

تكلفة العلاج الطبي لأسر العاملين

البرامج التدريبية

عدد المتدربين

عدد المتدربين	البرامج التدريبية
٢٥	التدريب على إجراءات خطط الطوارئ (في حالات الاقترام والسطو المسلح).
٤٩	التدريب العملي على مهارات الإنعاش القلبي الرئوي.
٨١	التدريب على آليات تطبيق خطط الطوارئ ومكافحة الحرائق.

عملنا



يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري بتقديم تجربة مصرفية تتسم بالسلاسة الفائقة وتتمحور حول احتياجات العميل وتطلعاته، وذلك من خلال ضمان أعلى مستويات الشفافية والمصداقية، وتيسير سبل الوصول إلى كافة خدماتنا ومنتجاتنا، والاستجابة الفورية والمثمرة لمتطلباتهم في جميع نقاط التفاعل والتواصل. ويعمل البنك باستمرار ودأب على تعزيز وتطوير خدماته وقنوات اتصاله لتلبية توقعات العملاء وتجاوزها، مع الحفاظ الصارم على أرقى المعايير الأخلاقية والضوابط التنظيمية التي تحكم عملنا.

إدارة الشكاوى

ويضمن بنك فيصل الإسلامي المصري تطبيق عملية فعالة وشفافة لإدارة شكاوى العملاء، تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوقهم كاملة وتعزيز ثقتهم العالية. حيث يتم تلقي كافة الشكاوى وتوثيقها بدقة والتحقيق فيها بشفافية تامة عبر جميع القنوات المتاحة، مع التركيز على تحديد الأسباب الجذرية للمشكلات، وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجتها، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة لمنع تكرارها في المستقبل. ويطبق البنك إجراءات سليمة ومحكمة في جميع مراحل تصميم المنتجات والخدمات المصرفية، والتعاقد مع مقدمي الخدمات الخارجيين، وعمليات الإسناد الخارجي للخدمات، وكافة عمليات خدمة العملاء، بالإضافة إلى جميع جوانب الاتصالات المؤسسية.

وخلال عام ٢٠٢٤، ظل البنك متفانيًا في دعم وصور حقوق العملاء بما يتماشى تمامًا مع توجهه الاستراتيجي الراسخ. وقد تم تحديث بعض السياسات والإجراءات خلال العام لتعكس كلاً من أفضل المعايير العالمية وأحدث المتطلبات التنظيمية المحلية، ويتم تصعيد أي قضايا هامة أو درجة يتم تحديدها إلى لجنة المراجعة المختصة من خلال مسؤول الالتزام بالبنك، مع عرض النتائج والتوصيات لاحقًا على مجلس الإدارة لمراجعتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وقد تلقى البنك ما مجموعه ١,٣٣٥ شكاوى خلال العام، وقد تم حل ومعالجة ١,٣١٦ شكاوى منها بنجاح تام، بينما لا تزال ١٩ شكاوى قيد المتابعة والمعالجة ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل البنك المركزي المصري. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ سبع توصيات وإجراءات تصحيحية خلال العام بهدف تعزيز كفاءة منظومة إدارة الشكاوى والارتقاء المستمر بمستوى خدمة العملاء.



٩٨,٦%
نسبة الشكاوى المحلولة

النسبة	عدد الشكاوى	فئة الشكاوى
٣٢,١٣%	٤٢٩	شكاوى متعلقة بكيفية مباشرة العاملين للمعاملات
٢٦,٩%	٣٥٩	شكاوى البطاقات وأجهزة الصراف الآلي
١٨,٩٥%	٢٥٣	شكاوى الخدمات المصرفية الإلكترونية
٤,١٢%	٥٥	شكاوى بيئة العمل
٣,٣%	٤٤	شكاوى العمولات والرسوم
٢,٣٢%	٣١	شكاوى التحويلات
٢,٣٢%	٣١	شكاوى انتهاك حقوق العملاء
١,٦٤%	٢٢	شكاوى مركز اتصال العملاء
٠,٤٥%	٦	شكاوى سعر الفائدة
٧,٨٧%	١٠٥	شكاوى أخرى

الارتقاء بتجربة العملاء

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نسعى باستمرار وبشغف نحو الارتقاء بتجربة العميل إلى مستويات غير مسبوقة من التميز والرضا، وذلك من خلال تقديم باقة من المكافآت الفريدة وذات المغزى الحقيقي، والتي تتناغم مع قيم عملائنا الكرام وتطلعاتهم. وقد تم تصميم مبادراتنا بعناية فائقة بهدف تعزيز الروابط العميقة والمستدامة مع عملائنا، ورفع مستويات رضاهم وولائهم، وتجسيد التزامنا الراسخ بمبادئ الصيرفة الإسلامية السمحة وقيمها النبيلة التي نعتز بها.

جائزة العمرة

يفخر بنك فيصل الإسلامي المصري بتقديم مبادرة "جائزة العمرة" السنوية، وهي لفتة كريمة تجسد تقديرنا لعملائنا الأوفياء، حيث تتاح لخمسين عميل، مرتين كل عام، فرصة الانطلاق في رحلة إيمانية وروحانية إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك العمرة، شاملة كافة النفقات. ويتزامن تقديم هذه الجائزة الروحانية القيمة مع مناسبتين دينيتين جليلتين هما: ذكرى المولد النبوي الشريف، وشهر رجب الفضيل. ولا تقتصر هذه المبادرة على إثراء تجارب عملائنا الروحية فحسب، بل تمتد لتعزيز أواصر وولائهم وثقتهم بالبنك. وخلال عام ٢٠٢٤، نظم البنك بنجاح وتوفيق رحلة العمرة لمناسبة المولد النبوي الشريف، كما تم اتخاذ ترتيبات مماثلة لرحلة شهر رجب. وبفضل الانطباعات الإيجابية العميقة والمشاعر الروحانية الصادقة التي عبر عنها المشاركون، تظل "جائزة العمرة" محركاً رئيسياً وفعالاً ضمن استراتيجيتنا الشاملة لإشراك العملاء، حيث تخلق ذكريات لا تُنسى تُرسخ سمعة بنكنا كمؤسسة رائدة في تقديم خدمات مصرفية إسلامية تتمحور حول العميل وتلبي تطلعاته الروحية والمادية على حد سواء.



دفع مسيرة الشمول المالي

انطلاقاً من التزامه العميق بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتيسيرها لكافة فئات المجتمع دون تمييز، شارك بنك فيصل الإسلامي المصري بفعالية وحضور لافت في مختلف الفعاليات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي على مدار العام. وقد استهدفت هذه المبادرات الطموحة استقطاب شريحة أوسع وأكثر تنوعاً من أفراد المجتمع، وضمان تمكين المواطنين من جميع الخلفيات، لا سيما النساء والشباب والمزارعين وذوي الهمم، من الوصول السهل والميسر إلى باقة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستفادة منها على النحو الأمثل. ومن خلال السعي الحثيث للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين ودمجهم بفعالية في النظام المالي الرسمي، رسّخ بنك فيصل الإسلامي المصري دوره المحوري كداعم رئيسي للتمكين الاقتصادي وناشر للوعي المالي في ربوع وطننا الحبيب.

تعزيز الوعي المالي

يعمل بنك فيصل الإسلامي المصري بنشاط دؤوب ومستمر على تعزيز ونشر الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع، بهدف تمكين الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية واعية ومستنيرة تُسهم في تحقيق أمنهم المالي. وخلال عام ٢٠٢٤، نظم البنك ست ندوات توعوية متخصصة ومكثفة في مجال الثقافة المالية، شهدت إقبالاً لافتاً ومشاركة فعالة من السيدات اللاتي شكلن نسبة ٦٥٪ من إجمالي الحضور، مما يعكس اهتمامنا الخاص والمستمر بتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها في المجتمع. وتؤدي هذه الجلسات التثقيفية دوراً حيوياً ومحورياً في تعزيز المشاركة الاقتصادية الفعالة وتقوية دعائم المرونة المالية داخل نسيج المجتمع المصري.

منتجات مبتكرة لتعزيز إتاحة الخدمات المصرفية

سعيًا نحو توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل مختلف شرائح العملاء وتلبية احتياجاتهم المتفردة، قام بنك فيصل الإسلامي المصري خلال عام ٢٠٢٤ بإطلاق العديد من المنتجات المصرفية الجديدة والمبتكرة، من بينها حساب "أهالينا" الاستثماري، وخدمة "فيصل رويال"، بالإضافة إلى خدمة الصراف الآلي المتنقل. وتهدف هذه المبادرات الطموحة والمدروسة إلى توفير حلول مصرفية مربحة وشاملة وميسرة، تضمن تمكين المزيد من الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى خدمات مالية مصممة بعناية لتلبية احتياجاتهم الفريدة وتطلعاتهم المتنوعة والمتجددة.

تمكين المرأة

يظل بنك فيصل الإسلامي المصري على عهده والتزامه بتعزيز فرص الوصول المالي للمرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي عدد النساء اللاتي يملكن حسابات مصرفية لدى البنك ٥٣١,٩٦٩ سيدة، وهو رقم يعكس بوضوح وجلاء الجهود المستمرة والدؤوبة التي يبذلها البنك لدمج المزيد من النساء في النظام المالي الرسمي ودعم استقلالهن المالي وتمكينهن من تحقيق طموحاتهن والمساهمة بفعالية في تنمية المجتمع.

فعاليات الشمول المالي

اليوم العالمي للمرأة



٩٩٩
حساب

٨٣١
بطاقة

اليوم العالمي للشباب



١,٧٠٢
حساب

١,٤٨٢
بطاقة

اليوم العالمي للائدخار



١,٧٠٢
حساب

١,٤٨٢
بطاقة

اليوم العربي للشمول المالي



١,٤٨٤
حساب

١,٢٢٨
بطاقة

عيد الفلاح



١,١٣٢
حساب

٩٤٨
بطاقة

اليوم العالمي لذوي الهمم



٩٥٩
حساب

٨٨٧
بطاقة

الثقافة المالية

تماشيًا مع التزامنا العميق والمستمر بتعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية على أوسع نطاق، أقام بنك فيصل الإسلامي المصري شراكات استراتيجية مثمرة مع مختلف أصحاب المصلحة الخارجيين، بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز مستويات الوعي المالي في المجتمع. فمن خلال مبادرات موجهة ومنسقة بعناية عبر مراكز الشباب، والمؤسسات التعليمية، والنقابات المهنية، والأندية الاجتماعية والثقافية، والهيئات والمؤسسات الحكومية، نجحنا بفضل الله في إشراك شرائح متنوعة من المجتمع والتفاعل معها بفعالية وإيجابية. وتهدف هذه الجهود المتواصلة إلى دمج الأفراد في النظام المالي الرسمي من خلال تزويدهم بالأدوات والمعرفة والمهارات اللازمة.



إعداد وتأهيل الطلاب لسوق العمل المصرفي

في إطار شراكته الاستراتيجية البناءة مع المعهد المصرفي المصري، قام بنك فيصل الإسلامي المصري بتوفير برامج تدريب عملي وتأهيل مهني لـ ٨٧٨ طالبًا وطالبة من مختلف الجامعات المصرية، بهدف المساهمة الفعالة في سد الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم الأكاديمي النظري ومتطلبات سوق العمل الفعلية والمهارات التطبيقية في القطاع المصرفي المتطور. وقد أسهم برنامج البنك التدريبي بفعالية ملموسة في تعزيز فرص توظيف الخريجين الجدد من خلال إعدادهم وتأهيلهم بشكل جيد وشامل، وتزويدهم بالخبرات العملية اللازمة لخوض غمار الحياة المهنية في القطاع المصرفي بثقة واقتدار وكفاءة عالية.

إجمالي عدد الحسابات المسجلة

الفئة	إجمالي عدد الحسابات المسجلة
مراكز الشباب	مركز شباب مدينة دمنهور ٢٠
	مركز شباب خورشيد بالإسكندرية ١٢
	مركز شباب الجزيرة ٢ بمدينة ٦ أكتوبر ٢١
المؤسسات التعليمية	مركز شباب الجمهورية بشبين الكوم، المنوفية ١٤
	كلية التجارة، جامعة بورسعيد ٥٠
النقابات المهنية والنوادي	كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بالإسكندرية ١٦
	نادي القضاة بالمنصورة ومدن أخرى ٥٤
القطاع الحكومي والعام	جامعة قناة السويس ٢٢
	نقابة المحامين ببورسعيد ٦٥
	نقابة المهندسين بدمياط ١٣١
	إدارة التربية والتعليم بسوهاج ومحافظات أخرى ٢٩١

بصمتنا المجتمعية



انطلاقاً من التزام بنك فيصل الإسلامي المصري تجاه تحقيق التنمية المستدامة وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي وعميق وملمس، قدّم البنك إسهامات مالية جلية شملت مجالات حيوية رئيسية، مع تركيز استراتيجي على دعم الأفراد وتمكين الطلاب ورعاية المؤسسات الدينية وتطوير الخدمات الصحية الحيوية. وتتناغم هذه المبادرات النبيلة مع أهدافنا المؤسسية الأوسع نطاقاً للاستدامة، ساعين من خلالها بكل إخلاص إلى الارتقاء بالمجتمعات المحلية، وتعزيز الرفاهية العامة لجميع أفرادها، ورسم ملامح مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

مساهمات المسؤولية المجتمعية



دعم الأفراد المستحقين

خلال عام ٢٠٢٤، خصص بنك فيصل الإسلامي المصري، في إطار مسؤوليته المجتمعية، مبلغًا إجماليًا قدره ٢٠٣,٨ مليون جنيه مصري لمساندة الأفراد الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم والعون. وقد شمل هذا التمويل تغطية نفقات العلاجات الطبية العاجلة والحرية، بما في ذلك عمليات زراعة الأعضاء الحيوية (مثل الكلى والكبد وجراحات القلب المفتوح المعقدة)، بالإضافة إلى تقديم الدعم لجهود الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، وتوفير الأجهزة التعويضية ومساعدات الحركة لذوي الهمم، وتقديم دعم مالي شهري منتظم لحوالي ٧٠,٠٠٠ حالة من الحالات المستحقة للدعم. وتهدف هذه المساهمات الإنسانية النبيلة إلى تخفيف وطأة المصاعب والتحديات المعيشية، وتحسين جودة الحياة للفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا في المجتمع، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية اللازمة التي تحفظ كرامتهم.

٢٠٣,٨ مليون جنيه مصري
إجمالي التبرعات



دعم المبادرات التعليمية

إدراكًا منه للأهمية المحورية والاستراتيجية للتعليم كقاطرة أساسية للتنمية طويلة الأجل والتقدم الحضاري، قدم بنك فيصل الإسلامي المصري في عام ٢٠٢٤ تبرعات بلغت ٤,٤ مليون جنيه مصري لدعم المؤسسات التعليمية المرموقة، وتوفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين والموهوبين، ورعاية برامج رعاية الطلاب الطموحة والمبتكرة. وقد شمل ذلك تقديم دعم مالي لعدد من الجامعات المصرية العريقة مثل جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى دعم طلاب محافظة جنوب سيناء، وتقديم تبرعات قيمة لمراكز تحفيظ القرآن الكريم ورعاية شؤونهم. وتهدف هذه المبادرات القيمة إلى تمكين الطلاب من مواصلة مسيرتهم التعليمية العليا وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية، وتعزيز بيئة تعليمية محفزة على التعلم والإبداع والنمو الشخصي، مما يسهم بفعالية في إعداد وتأهيل قادة المستقبل والمهنيين الأكفاء الذين سيقودون مسيرة التنمية في بلادنا.

٤,٤ مليون جنيه مصري
إجمالي التبرعات



دعم المؤسسات الدينية

٢,٣ مليون جنيه مصري
إجمالي التبرعات

في إطار جهود بنك فيصل الإسلامي المصري المتواصلة والدؤوبة للحفاظ على المؤسسات الدينية ودعم رسالتها السامية في المجتمع، تبرع البنك بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه مصري لتأثيث وتجهيز المساجد بأحدث التجهيزات اللازمة. وقد مكن هذا من تجديد وتطوير ٣٥ مسجدًا في عدة محافظات مصرية، من بينها القاهرة والجيزة وأسيوط وقنا والمنصورة. وشملت هذه التبرعات القيمة شراء السجاد، وتوفير أنظمة الصوت، والميكروفونات، لضمان أن تكون أماكن العبادة هذه مجهزة على أفضل وجه لخدمة مجتمعاتها وتلبية احتياجات المصلين وتوفير الأجواء الروحية المناسبة. ويعكس دعمنا المستمر للمؤسسات الدينية أيضًا التزامنا الأوسع نطاقًا بتحقيق الرفاهية المجتمعية الشاملة وتعزيز الطمأنينة الروحية والسكينة في نفوس أفراد المجتمع.



دعم الرعاية الصحية والمؤسسات الخيرية والمبادرات الحكومية التنموية

١٨٥,٦ مليون جنيه مصري
إجمالي التبرعات

يتجلى تفاني بنك فيصل الإسلامي المصري في دعم قطاع الرعاية الصحية الحيوي وتعزيز الرفاهية الاجتماعية الشاملة في مساهماتنا الإجمالية التي بلغت ١٨٥,٦ مليون جنيه مصري، والتي تم توجيهها لدعم المستشفيات والمؤسسات الخيرية الرائدة والبرامج الحكومية الهادفة إلى تحسين حياة المواطنين. ويشمل ذلك تقديم تبرعات لمؤسسات وطنية رائدة مثل "صندوق تحيا مصر"، و"صندوق الزكاة والصدقات المصري"، و"وزارة الأوقاف" لدعم مشاريع الإطعام والأضاحي، بالإضافة إلى دعم العديد من المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة في مختلف أنحاء الجمهورية. كما تم تقديم مساهمات بارزة ومقدرة لدعم مؤسسات مثل "مؤسسة بهية" الرائدة في مجال علاج سرطان الثدي بالمجان، والعديد من المبادرات الصحية الأخرى التي تهدف إلى توفير فرص أفضل وأكثر عدالة للحصول على الرعاية الصحية والعلاج للفئات غير القادرة والأولى بالرعاية.

إضافة إلى ذلك، ساهمنا بفعالية في دعم المشاريع الحيوية التي تقودها الحكومة المصرية مثل مبادرة "القضاء على قوائم الانتظار للعمليات الجراحية والتدخلات الطبية الحرجة"، والتي تساعد بشكل كبير في تقليل فترات الانتظار للمرضى وتخفيف معاناتهم. وتتوافق هذه الجهود النبيلة والمتواصلة مع التزامنا الراسخ بتعزيز مبادئ العدالة الصحية ودعم المبادرات الوطنية الطموحة الرامية إلى تحقيق رفاهية جميع المواطنين وصحة أفضل لمستقبل مصر.



صندوق الزكاة

يُعد صندوق الزكاة التابع لبنك فيصل الإسلامي المصري ركيزة أساسية في جهود البنك المستمرة بمجال المسؤولية المجتمعية. يتولى الصندوق إدارة وتوزيع موارد الزكاة وفقاً للمبادئ السامية والأحكام الشرعية الإسلامية الغراء، مع تركيز استراتيجي على دعم الأفراد المستحقين، وتطوير المؤسسات الصحية، والارتقاء بالمنظومة التعليمية، وتمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية. ويكفل الصندوق، من خلال آليات دقيقة وشفافة، التخصيص الأمثل لموارده للمستفيدين المؤهلين شرعاً، مع الحفاظ على استقلالية تامة لميزانيته، وتقديم تقارير دورية وافية للمساهمين الكرام، والحصول على موافقات وتصديقات مدققي الحسابات الخارجيين المعتمدين. وفي حين ظلت مسؤولياته الأساسية ثابتة وراسخة لم تتغير خلال عام ٢٠٢٤، فقد شهد الصندوق توسعاً مدروساً في نطاق عملياته ليشمل مبادرات نوعية جديدة ومبتكرة، مثل مشاريع توفير إمدادات المياه النقية للمناطق الأكثر احتياجاً، ومشاريع تسقيف المنازل للأسر الأولى بالرعاية صوتاً لكرامتهم، بالإضافة إلى مبادرة طموحة لتنمية الثروة الحيوانية شملت محافظات صعيد مصر ودلتا النيل.



٣٤٣,٤ مليون جنيه مصري
إجمالي الأصول



٣٤٣,٤ مليون جنيه مصري
إجمالي الالتزامات



٣٩٧,٢ مليون جنيه مصري
إجمالي الإيرادات



٣٩٦ مليون جنيه مصري
إجمالي النفقات

توجيه أموال الزكاة والمبادرات الخيرية

خلال عام ٢٠٢٤، واصل صندوق الزكاة تجسيد التزامه العميق تجاه المسؤولية المجتمعية من خلال صرف مبلغ إجمالي قدره ٣٩٦,١ مليون جنيه مصري عبر مختلف القطاعات الحيوية، مُساهمًا بذلك بفعالية ملموسة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع المصري. وقد تم تخصيص جزء كبير من هذه الأموال لدعم الأفراد والفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا في المجتمع، وضمان حصولهم على الاحتياجات الأساسية وخدمات الرعاية الاجتماعية التي تكفل لهم حياة كريمة. كما حظيت مبادرات الرعاية الصحية بتمويل كبير ومؤثر، مما مكن المستشفيات والمؤسسات الطبية من تعزيز قدراتها التشخيصية والعلاجية على رعاية المرضى وتوسيع نطاق الوصول إلى العلاجات الحيوية والحرية. وأولى الصندوق أيضًا أولوية قصوى للمبادرات التعليمية والدينية، حيث قدم الدعم للطلاب المتفوقين دراسيًا، ورعاية مسابقات حفظ القرآن الكريم، وساهم في تطوير وتعمير بيوت الله. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الاستثمارات الموجهة لصيانة المؤسسات الدينية في الحفاظ على التراث الثقافي والروحي الأصيل لأمتنا. ومع التركيز القوي والمستمر على الإدارة الفعالة والكفاءة للموارد المتاحة، تم الحفاظ على النفقات التشغيلية للصندوق عند أدنى مستوياتها الممكنة، مما أدى إلى تعظيم أثر الصندوق الإيجابي والمستدام على المجتمعات المحتاجة والفئات الأولى بالرعاية في كافة ربوع مصر.

دار الأيتام - مؤسسة الفيصل للتنمية

في لفتة إنسانية كريمة تجسد أسمى معاني العطاء والتكافل، تبرع أحد أهل الخير والإحسان بقطعة أرض فضاء تبلغ مساحتها ٢,١٠٠ متر مربع بمنطقة المقطم، وذلك لصالح صندوق الزكاة ببنك فيصل الإسلامي المصري. وقد تم على هذه الأرض المباركة تشييد مبنى متكامل مكون من خمسة طوابق، يضم وحدات الإقامة المجهزة، بالإضافة إلى منطقة مخصصة لممارسة الأنشطة الرياضية وتنمية مهارات الأبناء. وقد تم افتتاح هذه الدار في عام ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الحين وهي تقدم منظومة رعاية شاملة ومتكاملة لـ ٤٦ طفلًا من الذكور، موفرة لهم تعليمًا عالي الجودة في أفضل المدارس الخاصة، بالإضافة إلى الدعم الصحي والنفسي والثقافي والديني والرياضي الشامل الذي يسهم في بناء شخصياتهم وتنمية قدراتهم.

وقد أثمرت هذه الرعاية الكريمة عن حصول أبنائنا في الدار على شهادات دبلوم في مختلف المجالات المهنية التي تؤهلهم لسوق العمل، ويواصل خمسة منهم حاليًا مسيرتهم التعليمية في مراحل التعليم الجامعي وما بعد الثانوي. وتشرف على إدارة شؤون الدار وتسيير أعمالها اليومية وإدارة مسجد الرحمن الكائن بمنطقة المقطم، وتتم تغطية كافة التكاليف التشغيلية للمنشأة ذاتيًا من خلال مواردها الخاصة. وترسيخًا لمبدأ الاستدامة المالية، تم فتح حساب استثمار خيري مخصص برصيد يبلغ ٤ ملايين جنيه مصري، وذلك بالتعاون بين إدارة صندوق الزكاة ومؤسسة الفيصل للتنمية. ويتم توجيه العائدات الشهرية الناتجة عن هذا الحساب الاستثماري لدعم نفقات معيشة الأبناء وتلبية كافة احتياجاتهم الأساسية وتوفير حياة كريمة لهم.



٢,٢٥ مليون جنيه مصري
مسابقات حفظ القرآن الكريم والمساجد



٢٠٣,٨ مليون جنيه مصري
دعم الأفراد



٠,٠١٦ مليون جنيه مصري
النفقات الإدارية



٤,٤ مليون جنيه مصري
دعم الطلاب



١٨٥,٦ مليون جنيه مصري
المؤسسات الطبية والجمعيات المعروفة

حسابات الاستثمار الخيرية

تُعد حسابات الاستثمار الخيرية التابعة لصندوق الزكاة شاهدًا حيًا على الثقة العميقة والمكانة المرموقة التي اكتسبها الصندوق داخل نسيج المجتمع المصري، حيث بلغت قيمة الودائع في هذه الحسابات المباركة ٣٠٠ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤. ويتم استثمار هذه الأموال بحكمة بالغة ووفق رؤية استراتيجية تأقية تهدف إلى تحقيق عوائد مجزية ومستدامة، مما يضمن توفير مصدر دعم مستمر ومتجدد للمستفيدين المؤهلين شرعًا للحصول على أموال الزكاة، ولدعم المستشفيات والمراكز الطبية، ومؤسسات رعاية الأيتام، وغيرها من المبادرات الخيرية والإنسانية النبيلة. ويُعزز هذا النموذج الاستثماري المبتكر والمستدام الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق، مع توسيع نطاق تأثيره الاجتماعي الإيجابي والملموس ليشمل شرائح أوسع من المستحقين. وبنهاية العام، وصل عدد حسابات الاستثمار الخيرية إلى ٤٧٠٤ حسابًا، مما يبرهن على الالتزام المتنامي والوعي المتزايد من قبل المتبرعين الكرام تجاه دعم العمل الخيري المنظم والمؤسسي والمستدام الذي يحقق أثرًا باقياً وممتدًا.



٩

الإدارة البيئية

الإدارة البيئية

التحرك ضد تغير المناخ

إدارة الطاقة والموارد

إدارة النفايات

الإدارة البيئية



يُدرِك بنك فيصل الإسلامي المصري، بوعي عميق ومسؤولية استراتيجية، الدور المحوري الذي لا غنى عنه للمؤسسات المالية في التصدي الفعّال للتحديات البيئية المتنامية التي تواجه عالمنا اليوم. وإننا نعلن عن التزامنا الثابت بتعزيز مفاهيم الاقتصاد الدائري المستدام، وتقليل بصمتنا البيئية إلى أدنى حد ممكن، وإدارة مواردها الطبيعية الثمينة بحكمة ومسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

ومن خلال انضمامنا ودعمنا الفعال للمبادرات العالمية الرائدة، كمبادئ الصيرفة المسؤولة الصادرة عن الأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، فإننا نعمل بدأب على مواءمة مسارات نمونا المالي مع الأهداف السامية للاستدامة الشاملة. وعبر تضافر جهودنا وتعاوننا الوثيق والبناء مع كافة أصحاب المصلحة، نسعى جاهدين لبناء مستقبل واعد يتناغم فيه الازدهار الاقتصادي المنشود مع رفاهية البيئة وسلامتها، ويسيران فيه جنباً إلى جنب في انسجام تام وتكامل فريد.

التحرك ضد تغير المناخ

تقييم البصمة الكربونية للبنك

يقدر بنك فيصل الإسلامي المصري بعمق الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي في التصدي لتحديات التغير المناخي، من خلال توجيه الموارد المالية والرأسمالية نحو المبادرات الخضراء والمستدامة. ومن هذا المنطلق وكجزء من التزامه بمبادئ الصيرفة المسؤولة، يحرص البنك على دعم المشاريع المستدامة والخضراء والعمل على خفض التأثيرات البيئية الناجمة عن نشاطاته. ولتحقيق هذا الهدف، أقدم البنك على إجراء تحليل مفصل لبصمته الكربونية لتقييم الآثار البيئية لعملياته، مؤكداً بذلك على التزامه بالمسؤولية البيئية والشفافية في وضع بصمته البيئية تحت السيطرة.

واستمراراً لجهوده الحثيثة في هذا المجال الحيوي، أنجز بنك فيصل الإسلامي المصري بنجاح تقييمه الرابع للبصمة الكربونية، والذي يغطي الفترة الممتدة من الأول من يناير وحتى نهاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٤. وعلى غرار تقييم عام ٢٠٢٢، الذي يعد بمثابة خط الأساس المرجعي للمقارنات المستقبلية وتقييم التقدم المحرز، يشمل تقييم هذا العام المؤسسة بأكملها بجميع فروعها وإداراتها. ويلتزم هذا التحليل الشامل بالمنهجيات العلمية الدقيقة المعترف بها عالمياً، بما في ذلك بروتوكول غازات الدفيئة، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والمتعلقة بإجراء عمليات حصر دقيقة لغازات الدفيئة، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات معيار الأيزو ١٤٠٦٤-٢٠١٨. ومن خلال هذه المبادرات النوعية والرائدة، يظل بنك فيصل الإسلامي المصري على عهده والتزامه الراسخ بتحقيق التقدم المستدام والوفاء بمسؤولياته البيئية تجاه كوكبنا ومستقبل الأجيال.

في بنك فيصل الإسلامي المصري، نُقر بأن مواجهة تداعيات تغير المناخ تُعد ضرورة حتمية لا تحتمل التأجيل، وذلك لصون النظم البيئية الحيوية، وحماية المجتمعات الإنسانية. وضمان استدامة الاقتصادات ونموها. ويمتد التزامنا في هذا المضمار إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم الخدمات المالية، ليشمل ترسيخ مبادئ الاستدامة كعنصر أصيل في صميم عملياتنا التشغيلية الداخلية، والمواءمة الكاملة والفاعلة مع جهود التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون وصاديق للبيئة. ومن خلال التتبع الدقيق والمستمر للمؤشرات البيئية الرئيسية، ولا سيما بصمته الكربونية، فإننا نعمل باستمرار على صقل وتحسين استراتيجيتنا الشاملة لإزالة الكربون، بما يكفل الالتزام التام للمعايير البيئية وتقليل أثرنا البيئي إلى أقصى درجة ممكنة. ولا شك أن تغير المناخ يفرض تحديات جسيمة ومتعددة الأوجه، خاصة على القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والتي تُعد أكثر عرضة للظواهر الجوية المتطرفة، وندرة الموارد الطبيعية، والضغوط التنظيمية المتزايدة. ومع ذلك، فإنه يولد في ذات الوقت فرصاً استثمارية وتنموية واعدة، حيث إن التحول العالمي نحو اقتصاد أخضر يدفع عجلة الطلب المتنامي على طول التمويل المستدام، مع توقعات بزيادة احتياجات الاستثمار العالمية في مشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة. وإن الشركات والمؤسسات التي تتبنى ممارسات مبتكرة في مجال كفاءة الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، مهياً لتحقيق مكاسب مالية وبيئية مزدوجة وذات قيمة مضافة عالية. ومن خلال دمج استراتيجيات واعية بالمناخ في إطار عملنا المالي والمؤسسي، يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري التزاماً لا يلين بتعزيز المرونة الاقتصادية، وتخفيف حدة المخاطر المناخية، وفتح آفاق جديدة وواعدة للنمو المستدام.



٢٠٢٢
سنة الأساس
(يشمل المؤسسة بأكملها)

الحدود التشغيلية والتنظيمية

عند الشروع في تقييم بصمته الكربونية، يضع بنك فيصل الإسلامي المصري حدودًا تنظيمية واضحة ودقيقة لتحديد النطاق الشامل لأنشطته التجارية وعملياته التشغيلية التي سيتم إخضاعها للتقييم. ووفقًا للمبادئ التوجيهية الصارمة لبروتوكول غازات الدفيئة، يتعين على المؤسسات حصر وتسجيل جميع انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات التي تخضع لسيطرتها المالية أو التشغيلية المباشرة. وفي إطار هذا التقييم، يتبنى بنك فيصل الإسلامي المصري نهج السيطرة التشغيلية كمنهجية أساسية لتحديد نطاق التقييم.

وتُحدد الحدود التشغيلية بدقة أنشطة الأعمال الخاصة بالمؤسسة التي تُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توليد الانبعاثات، وتُقرر الأنشطة التي يتم أخذها في الاعتبار عند إجراء الحسابات وكيفية تصنيفها بدقة. ويتم تصنيف هذه الانبعاثات ضمن ثلاثة نطاقات رئيسية.

النطاق ١

يتضمن الانبعاثات الناجمة عن المعدات والأصول التي يمتلكها أو يتحكم فيها بنك فيصل الإسلامي المصري، ويُعرف هذا النوع باسم الانبعاثات المباشرة، (أي الأنشطة التي يمتلكها أو يتحكم فيها البنك والتي تطلق الانبعاثات مباشرة إلى الغلاف الجوي).

النطاق ٢

يتضمن الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الطاقة التي يشتريها البنك مثل الكهرباء أو التدفئة أو البخار من مصادر خارج تحكّم بنك فيصل الإسلامي المصري (الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بالطاقة).

النطاق ٣

يتضمن الانبعاثات غير المباشرة من أنشطة أخرى غير مشمولة في النطاق ١ أو ٢، بما في ذلك استهلاك وقود النقل في رحلات العمل الجوية وتنقلات الموظفين والانبعاثات الناتجة عن التخلص من النفايات وغيرها.



١,٧١٧ عامل

شامل الموظفين والمدراء والعمال بدوام كامل



١١١,٠٠٣ متر مربع

إجمالي المساحة الأرضية الإجمالية لكافة المنشآت المشمولة



٦٣ منشأة^١

يشتمل على ٤٢ فرع و ٢ مقر رئيسي و ١ مركز بيانات و ٢ مستودع و ٢ أرشيف و ١ مكتب رئيسي و ١٣ استراحة

اقرأ المزيد في تقرير البصمة الكربونية لعام ٢٠٢٤.

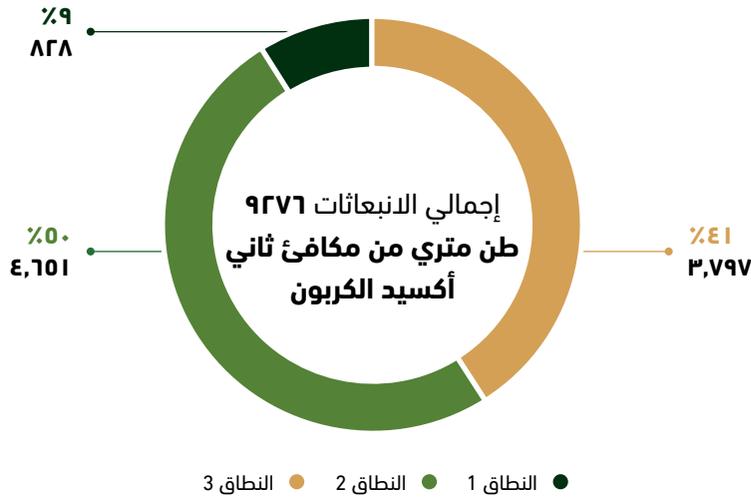
^١ يشمل فقط المرافق التي كانت تعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

نتائج تقييم البصمة الكربونية لعام ٢٠٢٤

بلغ إجمالي البصمة الكربونية التشغيلية لمنشآت بنك فيصل الإسلامي المصري في عام ٢٠٢٤ نحو ٩٢٧٦ طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وشكلت الانبعاثات ضمن النطاق ٢، المرتبطة بالكهرباء المشتراة، الحصة الأكبر بنسبة ٥٠٪، تليها الانبعاثات ضمن النطاق ٣ بنسبة ٤١٪.

ويتعهد بنك فيصل الإسلامي المصري بتطبيق تدابير لخفض انبعاثات غازات الدفيئة والانتقال نحو مصادر الطاقة منخفضة الكربون، كما يهدف البنك إلى تحسين نظام إدارة البيانات وتعزيز عمليات الإبلاغ عن البصمة الكربونية وإدارتها، حتى يتمكن البنك من إجراء مقارنات موثوقة للانبعاثات على أساس سنوي

إجمالي الانبعاثات المطلقة حسب النطاق، ٢٠٢٤ (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



٩٢٧٦

إجمالي انبعاثات النطاقات ١+٢+٣ (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

٨٢٨

إجمالي انبعاثات النطاق ١ (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

٤٦٠١

إجمالي انبعاثات النطاق ٢ (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

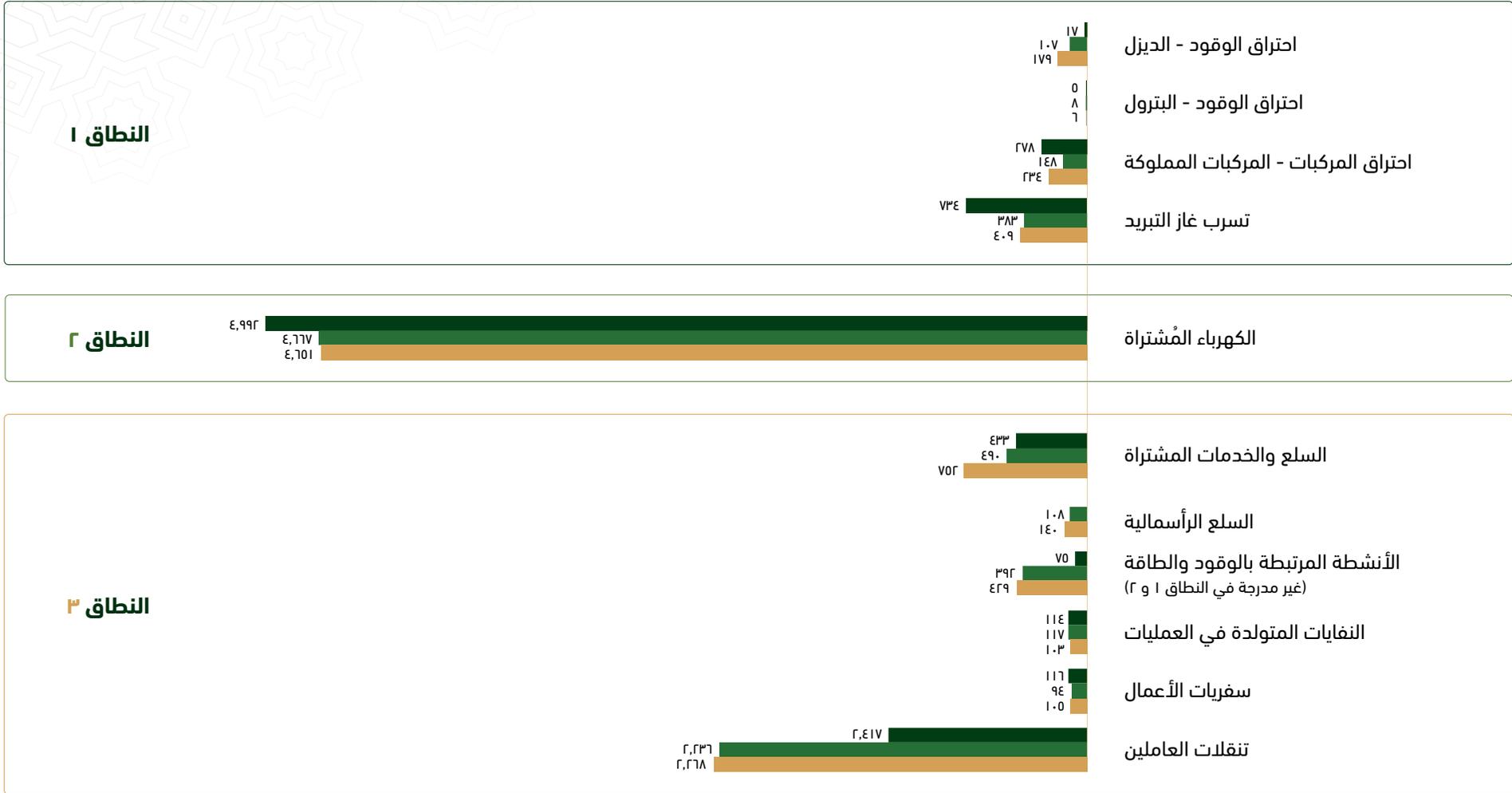
٣٧٩٧

إجمالي انبعاثات النطاق ٣ (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

ملخص انبعاثات غازات الدفيئة للبنك خلال ٢٠٢٤

النطاق ١ (الانبعاثات المباشرة)			
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الاحتراق الثابت	١٧٩	١٠٧	١٧
الاحتراق المتنقل	٦	٨	٥
الانبعاثات الهاربة	٢٣٤	١٤٨	٢٧٨
إجمالي انبعاثات النطاق ١	٤٠٩	٣٨٣	٧٣٤
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٨٢٨	٦٤٦	١,٠٣٤
النطاق ٢ (الانبعاثات غير المباشرة)			
الطاقة المُشترَبة	٤,٣٠١	٤,٣٢٤	٤,٥٥٨
إجمالي انبعاثات النطاق ٢	٣٥٠	٣٤٣	٤٣٤
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٤,٦٥١	٤,٦٦٧	٤,٩٩٢
النطاق ٣ (الانبعاثات غير المباشرة الأخرى)			
السلع والخدمات المُشترَبة	٣١	٣٨	٣٦
السلع الرأسمالية	١٠٨	١١٤	٨١
الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة (غير مدرجة في النطاق ١ و٢)	٥٨١	٣٠٥	٣٠٨
النفايات المتولدة في العمليات	٣١	٣٤	٨
سفریات الأعمال	١٤٠	١٠٨	-
تنقلات العاملين	٣٢٥	٣٢٧	-
إجمالي انبعاثات النطاق ٣	٤٤	٢٧	٥
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٦٠	٣٨	٧٠
إجمالي انبعاثات النطاق ١+٢+٣	٥٢	٥٥	٥٦
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٥٢	٦٢	٥٨
إجمالي انبعاثات النطاق ١+٢+٣	-	٢	-
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٧٤	٦٧	٧١
إجمالي انبعاثات النطاق ١+٢+٣	٣١	٢٥	٤٥
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٢,٢٦٨	٢,٢٣٦	٢,٤١٧
إجمالي انبعاثات النطاق ١+٢+٣	٣,٧٩٧	٣,٤٣٨	٣,١٥٦
طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	٩,٢٧٦	٨,٧٥٠	٩,١٨٢

إجمالي الانبعاثات المطلقة حسب النشاط والنطاق على مدار الأعوام (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



خفض الانبعاثات التشغيلية

يلزم بنك فيصل الإسلامي نفسه بتحديد مستهدفات مطلقة لخفض الانبعاثات، مستهدفاً تقليص انبعاثات النطاق 1 و 2 بنسبة 42% بحلول العام 2030 مقارنة بعام الأساس 2022. ولتحقيق هذه المستهدفات، قام البنك ببذل جهود جلية لرصد فرص التخلص من الكربون ضمن عملياته ووضع خطة عمل شاملة للتخلص منه الكربون، والتي تم تفصيلها بالكامل في تقرير البصمة الكربونية لعام 2024.

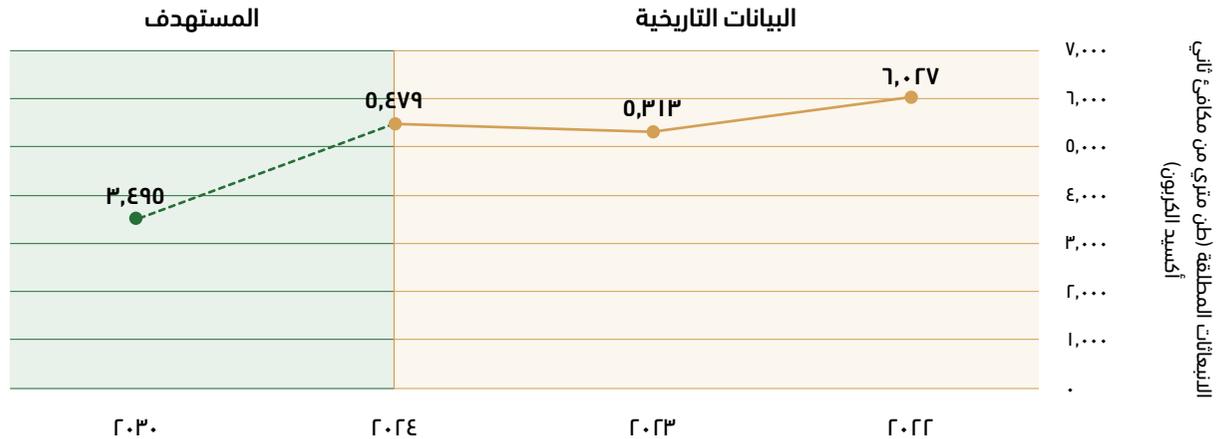


تخفيض في انبعاثات النطاق 1 و 2 بحلول
عام 2030، مقارنة بسنة الأساس 2022

نسبة الخفض	2030 (العام المستهدف)	2024 (عام التقرير)	2023	2022 (عام الأساس)	
19,9%	600	828	646	1,034	النطاق 1
6,8%	2,890	4,601	4,667	4,992	النطاق 2
9,1%	3,490	0,479	0,313	6,027	النطاق 1 و 2

تراجعت الانبعاثات المطلقة من النطاقين 1 و 2 في عام 2024 بنسبة 9,1% مقارنةً بعام الأساس 2022.

الانبعاثات المطلقة للنطاقين 1 و 2 للأعوام من 2022 إلى 2030



أهم التدابير والمشروعات

تحسين كفاءة استهلاك الطاقة

تقليل تسرب غازات التبريد

تفعيل دور العاملين وثقيفهم

تقليل النفايات وإعادة التدوير

النقل المستدام

إدارة الطاقة والموارد

إدارة المياه

تعتمد فروع بنك فيصل الإسلامي المصري على شبكات المياه المحلية لتلبية احتياجاتها من المياه الصالحة للشرب والاستخدامات الصحية، ويتم توجيه مياه الصرف الناتجة عن منشآتنا إلى نظام شبكة الصرف الصحي، حيث تخضع لمعالجة مسبقة قبل التخلص النهائي منها. في عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي استهلاك المياه في مكاتب وفروع البنك ٨٨,٩٧٤ متر مكعب.

تكتسب إدارة المياه بكفاءة أهمية قصوى في شبكة مكاتب وفروع بنك فيصل الإسلامي المصري، إذ أن الاستخدام الفعال للمياه، إلى جانب معالجتها والتخلص منها بشكل مسؤول، لا يسهم فقط في دعم الاستدامة البيئية، بل يلعب دورًا حاسمًا أيضًا في تقليل البصمة البيئية الشاملة للبنك. ومن خلال ضمان ممارسات مائية مسؤولة، يعي بنك فيصل الإسلامي المصري أهمية ترشيد استهلاك المياه والتأثير الواسع الذي يمكن أن يحدثه ذلك على المجتمعات المحلية والبيئة العالمية على حد سواء، ويتمشى هذا الالتزام مع حرص البنك على اعتماد ممارسات أعمال مسؤولة ومستدامة.

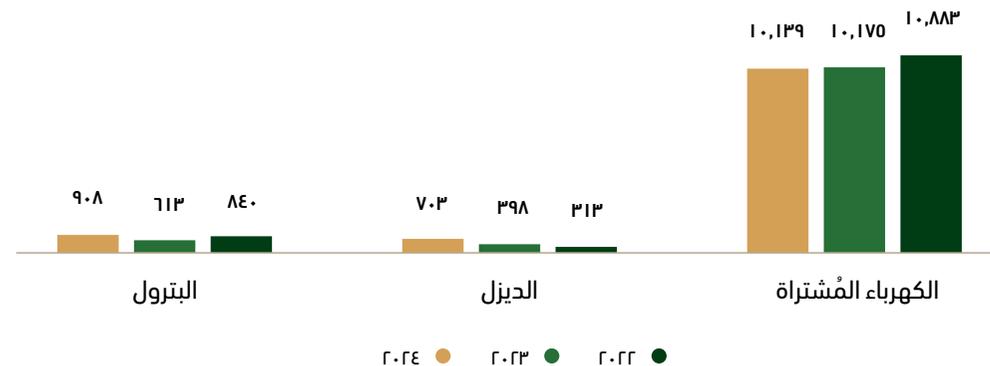
يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري ببذل جهودًا كبيرة في إدارة استهلاك الطاقة والموارد ضمن عملياته بطريقة تنم عن الكفاءة والمسؤولية. ومع إدراكه العميق لأهمية الممارسات المستدامة في التخفيف من الأثر البيئي، يتعهد البنك بتحسين استهلاكه للطاقة، مع الحرص على خفض إنتاج النفايات وتشجيع الحفاظ على الموارد، كما يطمح إلى المساهمة في صياغة مستقبل أكثر اخضرارًا وتقليص الأثر البيئي لعملياته من خلال الدمج السليم لممارسات الاستدامة داخل عملياته.

إدارة الطاقة

في عام ٢٠٢٤، اعتمدت استهلاك الطاقة في البنك بالأساس على الكهرباء، مع الاستعانة بالبنزين والديزل لتشغيل المولدات الاحتياطية ومركبات البنك. وكجزء من خطته لخفض الكربون، يخطط البنك لإجراء تقييمات دقيقة للطاقة لتحديد فرص ترشيد الاستهلاك.

بلغ إجمالي الطاقة المستهلكة في منشآت البنك من هذه المصادر في عام ٢٠٢٤ نحو ١١,٧٥٠ ميغاواط ساعة، مسجلًا انخفاضًا بحوالي ٢,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

إجمالي استهلاك الطاقة حسب المصدر على مدار الأعوام (ميغاوات/ساعة)



٨٨,٩٧٤ متر مكعب

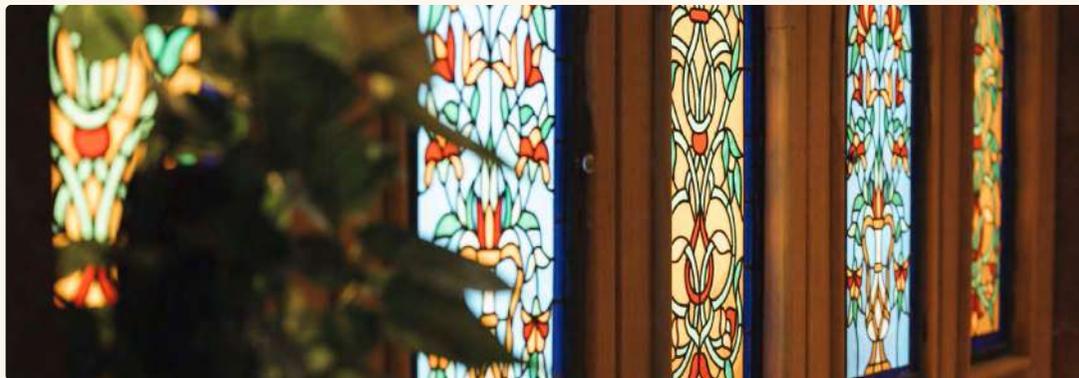
إجمالي استهلاك المياه عبر منشآت البنك خلال عام ٢٠٢٤

إدارة النفايات



ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات

يحرص بنك فيصل الإسلامي بشكل دؤوب على تقليل توليد النفايات وزيادة جهود إعادة التدوير، متبنيًا الحلول الرقمية لخفض استهلاك الورق وتعزيز التواصل الداخلي بين أفراد فريقه. إضافة إلى ذلك، يتعاون بنك فيصل الإسلامي مع شركات جمع النفايات الخارجية من خلال مناقصات تنافسية تُشرف عليها إدارة الشؤون الإدارية، مما يضمن الالتزام بالإرشادات والقواعد الموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، يفحص البنك بدقة إمكانية تنفيذ دراسات تقييم النفايات لاستكشاف فرص خفض النفايات وتعزيز إعادة التدوير واعتماد أساليب إدارة نفايات فعّالة. أمّا بالنسبة للنفايات الإلكترونية، قام البنك بوضع عملية منظمة لإدارة المعدات الإلكترونية في نهاية دورة حياتها التشغيلية، تشمل التخلص الآمن منها، وإعادة استخدامها، والمعالجة الآمنة للبيانات ذات الطبيعة الحساسة. وكجزء من التزامه الراسخ بمبادئ الاستدامة، يقوم البنك أيضًا باستبدال المعدات المتقادمة بأخرى ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة، ويعمل على إعادة تأهيل المكونات المادية كلما أمكن ذلك.



تولّد عمليات البنك أنواعًا متعددة من النفايات، بما في ذلك النفايات المكتبية العامة والورق الممزق والنفايات الإلكترونية. في الوقت الحالي، لا يفصل البنك بين أحجام النفايات المكتبية العامة، إلا أن البنك يعمل على تطوير نظام شامل لإدارة النفايات على مستوى المؤسسة يهدف إلى تحديد أساليب فعالة ومتسقة لفصل وتخزين وجمع والتخلص من النفايات في جميع فروعه. وخلال عام ٢٠٢٤، أنتج البنك ما مجموعه ٩٩ طنًا من النفايات الصلبة.



٩٩ طن

النفايات الصلبة المتولدة في منشآت البنك

خلال العام ٢٠٢٤

الملاحق المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

مسرد المصطلحات

المنهجية ومصادر البيانات

مؤشرات الأداء الرئيسية

معلومات وإفصاحات إضافية

إقرار التأكيد المحدود

المصطلحات

المصطلحات والتعاريف الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)

من منظور الاستدامة، تبرز البنوك الإسلامية كنموذج فريد عن البنوك التجارية التقليدية من خلال تبنيها لمبادئ أخلاقية ومستدامة في عملياتها وممارساتها الاستثمارية، بهدف موازنة النجاح المالي مع تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية، وبالتالي دعم نظام مالي أكثر شمولاً ومسؤولية. وفيما يلي بعض الطرق الرئيسية لخدمة هذا التوجه:

الاستثمارات الأخلاقية والمسؤولية اجتماعياً

تلتزم البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تُحرّم الاستثمار في الأنشطة التي تعتبر غير أخلاقية أو مُضرةً بالمجتمع، مثل القمار والكحول والتبغ والمنتجات المشتقة من الخنزير والخدمات المالية التقليدية التي تتعامل بالربا. وبدلاً من هذه الأنشطة، تركز البنوك الإسلامية على الاستثمارات التي تعزز الرفاه الاجتماعي مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والإسكان ميسور التكلفة.

مشاركة الأرباح والمخاطر

تعمل البنوك الإسلامية وفق مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر وتقاسم المخاطر، مما يعني أن البنك يشارك الأرباح والخسائر مع عملائه بدلاً من فرض فوائد ثابتة على القروض، وهو ما يعني توزيعاً أكثر إنصافاً للثروة ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

التمويل المضمون بأصل

تشدد البنوك الإسلامية على أهمية التمويل المضمون بأصل، الذي يتطلب وجود أصول مادية تدعم المعاملات المالية. يشجع هذا النهج النشاط الاقتصادي الحقيقي ويقلل من الممارسات التكهنية، مما يدعم الاستثمارات المستدامة في الأصول المادية، مثل مشاريع البنية التحتية أو العقارات، التي يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

المسؤولية البيئية

تُعلي البنوك الإسلامية من قيمة الاستدامة البيئية وتدعم المبادرات الصديقة للبيئة والاستثمارات التي تعزز الحفاظ على البيئة واستخدام الطاقة المتجددة وإدارة الموارد بمسؤولية. تتوافق مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة على أهمية الإشراف البيئي والحفاظ على البيئة.

المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي

تركز البنوك الإسلامية على المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي، وتهدف إلى توفير خدمات مالية للشرائح المستبعدة ماليًا، مثل ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات الريفية، إذ يساهم الشمول المالي في تقليل الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الحوكمة والأخلاق

عادةً ما تتبع البنوك الإسلامية أطر حوكمة رشيدة وقوية، مسترشدة بمبادئ الشريعة الإسلامية والاعتبارات الأخلاقية، وتؤكد على الشفافية والمسؤولية وممارسات الأعمال المسؤولة. كما تتبع البنوك الإسلامية أيضًا معايير وإرشادات حوكمة موضوعة من قبل هيئات مرموقة مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

المنهجية ومصادر البيانات

أسس الإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة

الإفصاح	التعريف	النطاق	وحدة القياس	طريقة القياس
الكهرباء المُشترَاة	الكهرباء المُشترَاة من الشبكة العامة والمستهلكة في المنشآت التي يمتلكها أو يديرها البنك.	الكهرباء المُشترَاة.	ميغاوات ساعة	تم جمع البيانات من فواتير الخدمات و/أو قراءات العدادات الشهرية.
الوقود	يشمل الوقود المستهلك من قبل الأصول المملوكة للبنك، مثل الديزل والبنزين.	استهلاك الوقود من مولدات الطوارئ والسيارات المملوكة للبنك.	لتر	تم جمع البيانات من الفواتير/سجلات الشراء.
المياه	استهلاك المياه في المنشآت التي يمتلكها أو يديرها البنك.	استهلاك المياه من المرافق العامة.	متر مكعب	تم جمع البيانات من فواتير الخدمات و/أو قراءات العدادات الشهرية.
النفايات	النفايات الصلبة الناتجة في المنشآت التي يمتلكها أو يديرها البنك.	تشمل النفايات العامة. (تم التقدير بناء على عدد أكياس النفايات المجمعة يوميًا في كل منشأة).	طن	تم جمع البيانات من سجلات/فواتير متعهد النفايات.
المواد	استهلاك المواد الخام في مكاتب وفروع البنك.	تشمل المواد الخام والورق وخرابيش الحبر واللوازم المكتبية الأخرى.	طن	تم جمع البيانات من قواعد بيانات إدارة المشتريات.
انبعاثات النطاق ١ (المباشرة)	انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة من المصادر التي يمتلكها أو يتحكم فيها البنك، مثل احتراق الوقود والانبعاثات الهاربة.	تشمل الانبعاثات المرتبطة باحتراق الوقود والانبعاثات الهاربة.	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	تم حساب الانبعاثات المرتبطة بالطاقة/الوقود باستخدام معاملات الانبعاث من قواعد بيانات وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) ووزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية الإنجليزية (DEFRA). تم تحديد الانبعاثات الهاربة باستخدام أحدث معامل لاحتمالية حدوث احتراق عالمي (GWP) وفقًا لتقرير التقييم السادس للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
انبعاثات النطاق ٢ (غير المباشرة)	انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الناجمة من توليد الطاقة التي يشتريها البنك، بما في ذلك الكهرباء المُشترَاة.	تشمل الانبعاثات المرتبطة بالكهرباء المُشترَاة.	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	تم حساب الانبعاثات باستخدام معامل متوسط انبعاثات الشبكة الكهربائية في مصر.
انبعاثات النطاق ٣ (غير مباشرة أخرى)	انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة غير المشمولة في النطاق ٢، والناتجة من المصادر التي لا يملكها أو يتحكم فيها البنك.	تشمل الانبعاثات المرتبطة بالسلع والخدمات المُشترَاة، والنفايات المتولدة في العمليات، ورحلات العمل الجوية، وتنقلات العاملين، ومعالجة المنتجات المباعة، والأصول المُؤجَّرة.	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	تم حساب الانبعاثات باستخدام معاملات الانبعاث من قواعد بيانات وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) ووزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية الإنجليزية (DEFRA).

أسس الإبلاغ عن مقاييس الموارد البشرية

الإفصاح	التعريف	النطاق	وحدة القياس	طريقة القياس	المصدر
عدد العاملين	إجمالي عدد العاملين بدوام كامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	عدد	مجموع العاملين في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
تمثيل الجنسين	نسبة العاملات من إجمالي عدد العاملين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	نسبة مئوية	عدد العاملين حسب الجنس المحدد مقسومًا على إجمالي عدد العاملين.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
تمثيل الفئة العمرية	نسبة العاملين من فئات عمرية معينة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	نسبة مئوية	عدد العاملين للفئة العمرية المحددة مقسومًا على العدد الإجمالي للعاملين.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
تمثيل ذوي الهمم	نسبة العاملين من ذوي الهمم من إجمالي عدد العاملين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	نسبة مئوية	عدد العاملين من ذوي الهمم مقسومًا على العدد الإجمالي للعاملين.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
التمثيل في الإدارة	نسبة العاملين من الذكور أو الإناث في الإدارة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك - نسبة مئوية	نسبة مئوية	عدد العاملين حسب الجنس المحدد مقسومًا على إجمالي عدد العاملين في فئة الإدارة المحددة.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
نسبة الأجور بين الجنسين	نسبة متوسط تكلفة الراتب السنوي بين العاملين والعاملات.	نسبة متوسط تكلفة الراتب السنوي بين العاملين والعاملات	نسبة (ذكر:أنثى = ١:١)	متوسط إجمالي تكلفة الراتب السنوي لكافة العاملين الذكور مقسومًا على متوسط إجمالي تكلفة الراتب السنوي لكافة العاملات الإناث.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
التعيينات الجديدة	إجمالي عدد العاملين بدوام كامل الذين تم تعيينهم خلال عام ٢٠٢٤ حسب الجنس والموقع الجغرافي والفئة العمرية.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	عدد	مجموع العاملين الذين تم تعيينهم خلال عام ٢٠٢٤ في مختلف الشركات.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية

أسس الإبلاغ عن مقاييس الموارد البشرية

الإفصاح	التعريف	النطاق	وحدة القياس	طريقة القياس	المصدر
معدّل الدوران	نسبة العاملين (حسب الجنس) الذين تركوا العمل لدى المؤسسة خلال عام ٢٠٢٤ حسب الجنس والموقع الجغرافي والفئة العمرية.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك. لم يتم اعتبار التحويلات داخل كيانات الدار بمثابة ترك للوظيفة	نسبة مئوية	عدد العاملين الذين تركوا العمل لدى المؤسسة حسب الجنس والفئات العمرية مقسومًا على إجمالي عدد العاملين بدوام كامل.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
إجمالي الساعات التدريبية	إجمالي عدد الساعات التدريبية الرسمية التي قدمتها المؤسسة للعاملين.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	ساعة	مجموع الساعات التدريبية، حيث تمثل الساعة كُل ساعة قضاها العامل في جلسة تدريب.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
متوسط الساعات التدريبية لكل عامل	متوسط عدد الساعات التدريبية الرسمية التي قدمتها المؤسسة لكل عامل.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	ساعة	إجمالي الساعات التدريبية الرسمية التي قدمتها المؤسسة مقسومة على إجمالي عدد العاملين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
تدريبات الصحة والسلامة	عدد المتدربين.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	عدد	مجموع العاملين الذين تلقوا تدريبات الصحة والسلامة.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
إجازة الأمومة/الأبوة	عدد العاملين الذين استفادوا من إجازة الأمومة/الأبوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	عدد	مجموع العاملين الذين استفادوا من إجازة الأمومة/الأبوة خلال العام المشمول بالتقرير.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية
معدل الاحتفاظ بالموّظفين بعد إجازة الأمومة/الأبوة	نسبة العاملين الذين استفادوا من إجازة الأمومة/الأبوة وعادوا للعمل بعد انتهاء فترة الإجازة المحددة.	العاملين بدوام كامل في كافة وحدات الأعمال المملوكة بالكامل للبنك	عدد	عدد العاملين الذين عادوا للعمل بعد انتهاء إجازة الأمومة/الأبوة.	من واقع قواعد بيانات الموارد البشرية

مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)



مؤشرات الحوكمة

تشكيل مجلس الإدارة

FY 2024

11

الإجمالي

9

ذكر

أعضاء مجلس الإدارة حسب الجنس

2

أنثى

11

0-5 سنوات

0

0-10 سنوات

عدد السنوات في المنصب

0

< 10 سنوات

4,1

متوسط عدد السنوات في المنصب



المؤشرات الاقتصادية

التوزيع القطاعي لشركات البنك

تصنيف الشركة	تاريخ مزاوله النشاط	بلد المقر	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	نسبة مساهمة البنك	نوع المشاركة	اسم الشركة
الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار						
صغيرة	١٩٨٣	البحيرة	١٥,٠٠٠ جم	٠,٠٣%	متاحة للبيع	النوبارية للهندسة الزراعية والميكنة
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات						
متوسطة	١٩٨٧	الإسماعيلية	٦٣,٢٥٠ جم	٣٤,٧٢%	تابعة	الإسماعيلية للصناعات الغذائية «فوديكو»
الأنشطة العقارية والتأجير						
متوسطة	٢٠٠٠	الجيزة	١٧,٦٠٠ جم	١١,٣٦%	متاحة للبيع	صندوق الاستثمار العقاري العربي المباشر
كبيرة	٢٠١٦	القاهرة	٢٠٠,٠٠٠ جم	٢,٥٠%	تابعة	الفصل للاستثمار العقاري
تحت التصفية	٢٠٠٨	القاهرة	٣,٠٠٠ جم	١٣,٣٣%	متاحة للبيع	المصرية لإنشاء وإدارة المراكز التجارية

المؤشرات الاقتصادية

تصنيف الشركة	تاريخ مزاوله النشاط	بلد المقر	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	نسبة مساهمة البنك	نوع المشاركة	اسم الشركة
أعمال التشييد والبناء						
كبيرة	٢٠٠٦	الجيزة	٣٥٦,٣٨٠ جم	%٥,٦١	متاحة للبيع	اشجار سيتي للتنمية والتطوير
صغيرة	١٩٩٩	القاهرة	٢١٧,٩٥٧ جم	%٢٥,٥١	شقيقة	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري
الفنادق والمطاعم (الإقامة وخدمات الغذاء)						
كبيرة	٢٠٢٣	جزر كايمان	٢٣ دولار	%١,٢٥	متاحة للبيع	شركة تي إم جي العالمية للاستثمار
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية ومنتجات الجلود:						
صغيرة	١٩٨٧	٦ أكتوبر	٦,٦٠٠ جم	%١٧,٩٠	متاحة للبيع	الجيزة للبوليات والصناعات الكيماوية
كبيرة	٢٠٠٥	٦ أكتوبر	٣٧١,٧١٨ جم	%٤٠,٠٠	تابعة	القاهرة لصناعة مواد التعبئة «كوباك»
متناهية الصغر	١٩٨٤	الجيزة	٥٠٠ جم	%٤٠,٠٠	شقيقة	العربية لأعمال التطهير «أراديس»
كبيرة	٢٠٠٧	طوان	١٥٠,٠٠٠ دولار	%٥,٠٠	متاحة للبيع	طوان للأسمدة

المؤشرات الاقتصادية

اسم الشركة	نوع المشاركة	نسبة مساهمة البنك	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	بلد المقر	تاريخ مزاوله النشاط	تصنيف الشركة
صناعة المعادن والحديد والصلب						
العالمية للمسبوكات والصناعات المتطورة	متاحة للبيع	٪١٥,٠٠	٣٥,٠٠٠ جم	الشرقية	٢٠٠٧	متوسطة
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة:						
جولدن تكس للمنسوجات و للأصواف	متاحة للبيع	٪١,٣٣	١٤٢,٨٣٤ جم	الشرقية	١٩٨٥	كبيرة
الوساطة المالية والتأمين (الخدمات المالية بخلاف البنوك)						
صرافة بنك فيصل	تابعة	٪٧٩,٠٠	٢٥,٠٠٠ جم	الجيزة	١٩٩٣	متناهية الصغر
فيصل للاستثمار المالية	تابعة	٪٩٩,٩٩	٧٥٠,٠٠٠ جم	الجيزة	٢٠١١	متوسطة
فيصل لتداول للأوراق المالية	تابعة	٪٧٩,٩٠	٥٠,٠٠٠ جم	القاهرة	٢٠١٦	صغيرة
المصريه الاماراتيه تكافل حياة - سلامة	متاحة للبيع	٪٩,٩٥	٦٠,٠٠٠ جم	القاهرة	٢٠١٥	صغيرة
عربية للوساطة في التأمين	شقيقة	٪٢٥,٠٠	٢٠٠٠ جم	الجيزة	٢٠١١	متوقفة

المؤشرات الاقتصادية

تصنيف الشركة	تاريخ مزاوله النشاط	بلد المقر	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	نسبة مساهمة البنك	نوع المشاركة	اسم الشركة
الوساطة المالية والتأمين (الخدمات المالية بخلاف البنوك)						
كبيرة	٢٠٠٨	القاهرة	٤٠٠,٠٠٠ جم	٣٢,٧٥%	شقيقة	المصرية للتأمين التكافلي علي الممتلكات
كبيرة	٢٠٠٧	القاهرة	٤٥٥,٨٢٤ جم	١,٠٢%	متاحة للبيع	المصرية لإعادة التمويل العقاري
كبيرة	٢٠٠٣	الجيزة	٢٥٠,٠٠٠ جم	١٣,٥٠%	متاحة للبيع	سلامة للتأمين التكافلي
كبيرة	١٩٩٧	الجيزة	٢٠٠,٠٠٠ جم	٩,٠٠%	متاحة للبيع	الدولية للتأجير التمويلي "إنكوليس"
متوسطة	٢٠٠٨	القاهرة	٢٧٥,٠٠٠ جم	٢٥,٢٤%	شقيقة	جي آي جي مصر حياة تكافل
متوسطة	٢٠١٥	القاهرة	٧٧٠,٦١٨ جم	٣,٦٩%	متاحة للبيع	إيادي للاستثمار والتنمية
كبيرة	١٩٨١	البيهامس	٣٩٠,٣١٦ دولار	٨,٢٠%	متاحة للبيع	دار المال الاسلامي البيهامس
كبيرة	١٩٨٥	السودان	٣٥,٢٤٧ دولار	٧,٣٠%	متاحة للبيع	التمنية الاسلامية (السودان) المحدودة

المؤشرات الاقتصادية

اسم الشركة	نوع المشاركة	نسبة مساهمة البنك	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	بلد المقر	تاريخ مزاولة النشاط	تصنيف الشركة
الأنشطة الإجتماعية والإدارية والتعليم						
المشروعات التعليمية	متاحة للبيع	٪٧,٦٦	٦,٠٠٠ جم	الشرقية	١٩٨٨	تحت التصفية
مستشفى مصر الدولي	شقيقة	٪٢٤,٣٠	١٢٠,٠٠٠ جم	الجيزة	١٩٨٣	كبيرة
مستشفى القاهرة التخصصي	متاحة للبيع	٪٧,٥٣	٧٦,٥٢٠ جم	القاهرة	١٩٨١	كبيرة
المنى للخدمات الطبية	متاحة للبيع	٪٩,٥٢	٤٢,٠٠٠ جم	الجيزة	٢٠٠٤	متوسطة
إمدادات الكهرباء والغاز المياه						
غاز السويس "سوجاز"	متاحة للبيع	٪٧,٩٥	٢٦,٠٠٠ جم	السويس	٢٠٠٣	متوسطة
مالتى جاز	متاحة للبيع	٪٧,٢٧	١٠,٤٥٠ جم	المنوفية	٢٠٠٢	متوسطة
ميدور للكهرباء "ميداليك"	متاحة للبيع	٪٥,٠٠	١٦٤,٢٠٠ دولار	الإسكندرية	٢٠٠١	كبيرة

المؤشرات الاقتصادية

اسم الشركة	نوع المشاركة	نسبة مساهمة البنك	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	بلد المقر	تاريخ مزاولة النشاط	تصنيف الشركة
صناعة الزجاج والسيراميك ومواد البناء						
الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية	تابعة	٪٣٩,٩٩	١٤٢,٢٨٨ جم	المنوفية	٢٠٠٠	كبيرة
صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والمعدات والآلات						
المصرية للتصنيع "سيلتال - باسيفيك"	متاحة للبيع	٪٢,٣٩	٦٩,٧٣٠ جم	القاهرة	١٩٨٦	متوقفة
شركة الطاقة للصناعات الالكترونية واللاضاء	تابعة	٪٢٨,٦٤	١٢٢,١٨٧ جم	القاهرة	٢٠١٥	تحت التصفية
تجارة الجملة والتجزئة						
"ابن سينا" فارما	متاحة للبيع	٪١٣,٩٩	٢٥٢,٠٠٠ جم	القاهرة	٢٠٠٢	كبيرة

المؤشرات الاقتصادية

اسم الشركة	نوع المشاركة	نسبة مساهمة البنك	رأس المال المدفوع (بالألف جم)	بلد المقر	تاريخ مزاولة النشاط	تصنيف الشركة
النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات:						
صندوق تنمية التكنولوجيا	متاحة للبيع	11,04%	130,000 جم	الجيزة	2000	صغيرة
الأهلي لأجهزة الحاسب الآلي	متاحة للبيع	10,00%	0,000 جم	الجيزة	1998	متوسطة
المصرية للاستعلام الائتماني "آي سكور"	متاحة للبيع	3,07%	600,000 جم	القاهرة	2008	كبيرة
مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي	متاحة للبيع	0,43%	1,447,748 جم	القاهرة	1996	كبيرة
قطاعات أخرى:						
البنك الإسلامي السوداني	متاحة للبيع	0,68%	1,101,319 ج.س.	السودان	1983	كبيرة
بنك فيصل الإسلامي السوداني	متاحة للبيع	2,00%	0,000,000 ج.س.	السودان	1978	كبيرة
بنك تنمية الصادرات بالسودان	متاحة للبيع	0,02%	110,306 ج.س.	السودان	1984	صغيرة

المؤشرات الاجتماعية

نظرة عامة على القوى العاملة		عدد العاملين	النسبة من إجمالي العاملين
		٢٠٢٤	٢٠٢٤
إجمالي عدد العاملين	دوام كامل	١٧١٧	٪١٠٠
	دوام جزئي	٠	٪٠
التوزيع حسب الجنس	ذكر	١٥٨٧	٪٩٢
	أنثى	١٣٠	٪٨
التوزيع حسب العمر	دون ٢٥	٧٢	٪٤
	٢٥-٣٤	٥٢٦	٪٣٠
	٣٥-٤٥	٧٥١	٪٤٤
	فوق ٤٥	٣٧٣	٪٢٢
التوزيع حسب نوع العقد	دائم	١٦٥٠	٪٩٦
	مؤقت	٦٧	٪٤
العاملون ذوو الهمم	الإجمالي	٠	٪٠
إجمالي القوى العاملة		١,٧١٧	٪١٠٠

المؤشرات الاجتماعية

المناصب الادارية

عدد العاملين

عدد العاملين	جنس	التصنيف الوظيفي
١٠٣٧	ذكر	اجمالي الموظفين
١٣٠	أنثى	
٧٢	ذكر	المناصب الإدارية العليا
١	أنثى	
٢٠١	ذكر	المناصب الإدارية المتوسطة
٠	أنثى	
٧٦٤	ذكر	المناصب الإدارية المبتدئة
١٢٩	أنثى	
٦٨٨	ذكر	المناصب الإدارية في الوظائف المولدة للدخل
٩٩	أنثى	

المؤشرات الاجتماعية

التعيينات الجديدة

النسبة من الإجمالي	العدد		
٪٨٠,٦	٥٤	ذكر	حسب الجنس
٪١٩,٤	١٣	أنثى	
٪٩٤	٦٣	دون ٣٠	حسب الفئة العمرية
٪٣	٢	٥٠-٣٠	
٪٣	٢	فوق ٥٠	
٪٠	٠	الإجمالي	ذوو الهمم
٪١٠٠	٦٧		الإجمالي

المؤشرات الاجتماعية

دوران العاملين

معدّل الدوران (%)	عدد العاملين	الفئة	
٣٠,٤%	٢٨	طوعي	حسب النوع
٦٩,٦%	٦٤	مُسبّب	
٩٠,٢%	٨٣	ذكر	
٩,٨%	٩	أنثى	
٢٥%	٢٣	دون ٣٠	حسب الفئة العمرية
٣٥,٩%	٣٣	٣٠-٥٠	
٣٩,١%	٣٦	فوق ٥٠	
٠%	٠	الإجمالي	ذوي الهمم
١٠٠%	٩٢		الإجمالي

إجازة الأمومة/الأبوة

أنثى	ذكر	الإجمالي	
١٣٠	٠	١٣٠	عدد العاملين الذين يحق لهم الحصول على إجازة أمومة/أبوة
١٠	٠	١٠	إجمالي عدد العاملين الذين أخذوا إجازة أمومة/أبوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٦	٠	٦	إجمالي عدد العاملين الذين عادوا إلى العمل بعد انتهاء إجازة الأمومة/الأبوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

المؤشرات الاجتماعية

الساعات التدريبية

متوسط عدد الساعات لكل عامل	إجمالي عدد الساعات	الفئة	
٢١,٧٣	٣٤٤٨٢,٤	ذكر	حسب الجنس
٥٠,١٣	٦٥١٦,٦	أنثى	
٤٣,٥٣	٣١٣٤	دون ٢٥	حسب الفئة العمرية
٣٠,٦٥	١٦١٢٣	٢٥-٣٤	
٢٤,٩١	١٨٧٠٦,٢	٣٥-٤٥	
٨,١٤	٣٠٣٥,٨	فوق ٤٥	
١٢,٧	٢١٨٧١,٤	مبتدئ	حسب فئة العامل
١٠,٧	١٨٢٩١,٦	متوسط	
٠,٥	٨٣٦	المستويات العليا والتنفيذية	
٢٣,٩	٤٠٩٩٩		الإجمالي

المؤشرات البيئية

الطاقة والمياه والمواد والنفايات

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	الوحدة		
٩,٣٧٧	٩,٤٢٧	٩,٩٣٨	ميغاوات ساعة	الكهرباء المُشترَاة - المنشآت	
٧٦٣	٧٤٨	٩٤٥	ميغاوات ساعة	الكهرباء المُشترَاة - أجهزة الصرّاف الآلي الخارجية	
٧٠٣	٣٩٨	٣١٣	ميغاوات ساعة	ديزل ^١	استهلاك الطاقة
٩٠٨	٦١٣	٨٤٠	ميغاوات ساعة	بنزين ^٢	
١١,٧٥١	١١,١٨٦	١٢,٠٣٦	ميغاوات ساعة	الإجمالي	
٨٨,٩٧٤	١١٥,٧٩٩	١٠٠,٥٧٥	متر مكعب	استهلاك المياه من شبكة البلدية	المياه
٨١	١٢٥	٨٨	طن	الورق المُشترَى	المواد
٩٩	١٠٦	١٢١	طن	النفايات غير الخطرة المتولدة	النفايات

^١ يشمل استهلاك الديزل في المنشآت بواسطة المولدات وكذلك استهلاك الوقود بواسطة المركبات المملوكة للبنك.
^٢ يشمل استهلاك البنزين في المنشآت بواسطة المولدات وكذلك استهلاك الوقود بواسطة المركبات المملوكة للبنك.

الانبعاثات الكربونية

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	الوحدة		
٨٢٨	٦٤٦	١,٠٣٤	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الإجمالي	النطاق ١ (المباشرة)
٤,٦٥١	٤,٦٦٧	٤,٩٩٢	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الإجمالي (على أساس الموقع)	النطاق ٢ (غير المباشرة)
٥,٤٧٩	٥,٣١٣	٦,٠٢٧	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الإجمالي	النطاق ٢+١
٣,٧٩٧	٣,٤٣٨	١,٩٤٧	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الإجمالي	
٧٥٢	٤٩١	٤٣٢	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	السلع والخدمات المشتراة	
١٤٠	١٠٨	-	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	السلع الرأسمالية	
٤٢٩	٣٩٢	٧٥	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الأنشطة المرتبطة بالوقود والطاقة (غير مدرجة في النطاق ١ و ٢)	النطاق ٣ (غير المباشرة الأخرى)
١٠٣	١١٧	١١٥	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	النفائات المتولدة في العمليات	
١٠٥	٩٤	١١٧	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	سفرات الأعمال	
٢,٢٦٨	٢,٢٣٦	٢,٤١٧	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	تنقلات العاملين	
١٧٧,٨٩	٢٨١	٣٩٤	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون / مليار جم	الايراد لكل مليار جم	شدة الكربون
٩,٢٧٦	٨,٧٥١	٩,١٨٣	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الإجمالي	النطاق (٣+٢+١)

معلومات وافصاحات إضافية متعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

فهرس محتوى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

بيان الاستخدام	أعد بنك فيصل الإسلامي المصري تقريره وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير للفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
معايير المبادرة العالمية للتقارير ١ المستخدمة	معايير المبادرة العالمية للتقارير ١: الأساسيات لعام ٢٠٢١
معايير قطاع المبادرة العالمية للتقارير المعمول به	لا يوجد

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المبادرة العالمية للتقارير ٢: الافصاحات العامة لعام ٢٠٢١						
المؤسسة وممارسات إعداد التقارير						
١-٢ التفاصيل التنظيمية		نبذة عن التقرير (ص.٠٤) لمحة موجزة عن بنك فيصل الإسلامي المصري (ص.١٤)				
٢-٢ الكيانات المُدرجة في تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسة		نبذة عن التقرير (ص.٠٤)				
٣-٢ الفترة المشمولة بالتقرير والوتيرة ونقطة الاتصال		نبذة عن التقرير (ص.٠٤)				
٤-٢ إعادة صياغة المعلومات		إقرار التأكيد المحدود (ص.١٢٦)	أ	لا ينطبق	هذا تقرير الاستدامة الثالث للبنك	

دليل الفهرس	مرجع معيار قطاع المبادرة العالمية للتقارير	التغاضي عن الإفصاح			قسم التقرير أو الرد المباشر	الإفصاح	معايير المبادرة العالمية للتقارير
		الإيضاح	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة			
الأنشطة والعمالين							
					عن البنك (ص. ١١)	٢-٦ الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	المبادرة العالمية للتقارير العامة لعام ٢٠٢١
أهداف التنمية المستدامة ١٠,٣, ٨,٥					كوادرننا البشرية (ص. ٦٤) المؤشرات الاجتماعية (ص. ٨٦)	١٧-٢ العاملون	
أهداف التنمية المستدامة ٨,٥					سلسلة التوريد المستدامة (ص. ٩٦)	٨-٢ العاملین من غير العاملین	
الحوكمة							
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٧, ٥,٥					الحوكمة المؤسسية (ص. ٣٣)	٩-٢ هيكل الحوكمة ومكوناتها	المبادرة العالمية للتقارير العامة لعام ٢٠٢١
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٧, ٥,٥					الحوكمة المؤسسية (ص. ٣٣)	١٠-٢ ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارية	
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٦					هيكل مجلس الإدارة واستقلاليته (ص. ٣٤)	١١-٢ رئيس أعلى هيئة إدارية	
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٧					الحوكمة المؤسسية (ص. ٣٣) إدارة المخاطر والالتزام (ص. ٤٧)	١٢-٢ دور أعلى هيئة إدارية في الإشراف على عملية إدارة التأثيرات	
					تفوض أعلى هيئة إدارية حاليًا مسؤولية إدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى إدارات الأعمال حسب نطاق عملياتها.	١٣-٢ تفويض المسؤولية لإدارة التأثيرات	
					مجلس الإدارة مسؤول عن التوقيع على محتوى التقرير ومراجعته.	١٤-٢ دور أعلى هيئة إدارية في رفع تقارير الاستدامة	
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٦					تضارب المصالح (ص. ٤٤)	١٥-٢ تضارب المصالح	
					آليات التبليغ عن التجاوزات (ص. ٤٤)	١٦-٢ الإبلاغ عن المخاوف الحرجة	
					مجلس الإدارة (ص. ٣٤)	١٧-٢ المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارية	
					مجلس الإدارة (ص. ٣٤)	١٨-٢ تقييم أداء أعلى هيئة إدارية	
					لجنة المرتبات والمكافآت (ص. ٣٨)	١٩-٢ سياسات المكافآت	

دليل الفهرس	مرجع معيار قطاع المبادرة العالمية للتقارير	التغاضي عن الإفصاح			قسم التقرير أو الرد المباشر	الإفصاح	معايير المبادرة العالمية للتقارير	
		الإيضاح	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة				
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٧					لجنة المرتبات والمكافآت (ص.٣٨)	٢٠-٢ عملية تحديد المكافآت	المبادرة العالمية للتقارير ٢: الإفصاحات العامة لعام ٢٠٢١	
		تم اعتبار المعلومات سرية من قبل الإدارة المعنية.	قيود السرية	٢١-٢		٢١-٢ نسبة التعويضات الإجمالية السنوية		
الاستراتيجية والسياسات والممارسات								
					كلمة رئيس مجلس الإدارة (ص.٠٥)	٢٢-٢ بيان حول استراتيجية التنمية المستدامة		
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٣ مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ١٠,٧					ميثاق سلوك العاملين والإدارة العليا (ص.٤٣)	٢٣-٢ التزامات السياسة		
					الحوكمة الأخلاقية (ص.٣٢)	٢٤-٢ تضمين التزامات السياسة		
					إدارة المخاطر والالتزام (ص.٤٧)	٢٥-٢ عمليات معالجة التأثيرات السلبية		
أهداف التنمية المستدامة ١٦,٣					آليات التبليغ عن التجاوزات (ص.٤٤)	٢٦-٢ آليات التماس المشورة وإثارة المخاوف		
					الالتزام للوائح والمعايير ذات الصلة (ص.٤٨)	٢٧-٢ الالتزام للقوانين واللوائح		
					العضويات (ص.١٦)	٢٨-٢ جمعيات العضوية		
إشراك أصحاب المصلحة								
					أصحاب المصلحة لدينا (ص. ٢٢)	٢٩-٢ نهج إشراك أصحاب المصلحة		
أهداف التنمية المستدامة ٨,٨		ليس لدى البنك اتفاقيات مفاوضة جماعية	لا ينطبق	أ. ب		٣٠-٢ اتفاقيات المفاوضة الجماعية		
المبادرة العالمية للتقارير ٣: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١								
					التقدم في الموضوعات الجوهرية لعام ٢٠٢٤ (ص. ٢٤)	٣-١ عملية تحديد المواضيع الجوهرية	المبادرة العالمية للتقارير ٣: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	
					التقدم في الموضوعات الجوهرية لعام ٢٠٢٤ (ص. ٢٤)	٣-٢ قائمة المواضيع الجوهرية		

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر	التغاضي عن الافصاح		
			البيان	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة
مواضيع الحوكمة					
الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد					
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهرية	إجراءات مكافحة الفساد والرشوة (ص.٥٣)			
المعيار ٢٠٥ من معايير المبادرة العالمية لمكافحة الفساد ٢٠١٦	١-٢٠٥ تقييم المخاطر المتعلقة بالفساد ٢-٢٠٥ التواصل والتدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	إجراءات مكافحة الفساد والرشوة (ص.٥٣)			١٦,٥
المعيار ٢٠٦ من معايير المبادرة العالمية للمناخ ٢٠١٦	٣-٢٠٥ حوادث الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	لم تقع أي حوادث فساد مؤكدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.			١٦,٥
المعيار ٢٠٦ من معايير المبادرة العالمية للسلوك المناهض للمنافسة ٢٠١٦	١-٢٠٦ الإجراءات القانونية المتخذة ضد السلوكيات المناهضة للمنافسة والمضادة للثقة والممارسات الاحتكارية	ميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا (ص.٤٣)			١٦,٣
المعيار ٤٠٢ من معايير المبادرة العالمية للعلاقات بين العمال والإدارة ٢٠١٦	١-٤٠٢ فترات الإخطار الدنيا بشأن التغييرات التشغيلية	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	المعلومات غير متاحة	أ. ب	٨,٨
المعيار ٤٠٩ من معايير المبادرة العالمية للعمل الجبري أو القسري ٢٠١٦	١-٤٠٩ العمليات والموردين المعرضين لخطر كبير لحوادث العمل القسري أو الإجباري	يتجنب البنك التعامل مع الموردين المعرضين لخطر كبير لحوادث العمل القسري أو الإجباري.			٨,٧, ٥,٢
التأثير الاقتصادي					
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهرية	الإدارة البيئية (ص.٨٠)			
المعيار ٢٠١ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦	١-٢٠١ توليد القيمة الاقتصادية المباشرة وتوزيعها	الإدارة البيئية (ص.٨٠)			٩,٥, ٩,٤, ٩,١, ٨,٢, ٨,١
	٢-٢٠١ الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى بسبب تغير المناخ	التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه (ص.٨١)			١٣,١

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المعيار ٢٠١ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦	٢٠١-٣ التزامات خطة المزايا المحددة وخطط التقاعد الأخرى		أ، ب، ج، د، هـ	المعلومات غير متاحة	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	
	٢٠١-٤ المساعدة المالية الواردة من الحكومة	لا يتلقى البنك مساعدة مالية من الحكومة.				
المعيار ٢٠٢ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التواجد في السوق ٢٠١٦	٢٠٢-١ نسب أجر مستوى الدخول القياسي حسب الجنس مقارنة بالحد الأدنى للأجور المحلية		أ، ب، ج	قيود السرية	تم اعتبار المعلومات سرية من قبل الإدارة المعنية.	٨,٥ ,٥,١ ,١,٢
	٢٠٢-٢ نسبة الإدارة العليا المُعَيَّنة من المجتمع المحلي		أ، ب	المعلومات غير متاحة	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	٨,٥
الخدمات المصرفية المسؤولة						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري					
خصوصية البيانات						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري	خصوصية البيانات والأمن السيبراني (ص. ٤٥)				
المعيار ٤١٨ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: خصوصية العميل ٢٠١٦	٤١٨-١ شكاوى موثقة تتعلق بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بياناته		أ، ب، ج	قيود السرية	تم اعتبار المعلومات سرية من قبل الإدارة المعنية.	١٦,١٠ ,١٦,٣
التحول الرقمي						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري					

دليل الفهرس	مرجع معيار قطاع المبادرة العالمية للتقارير	التغاضي عن الإفصاح			قسم التقرير أو الرد المباشر	الإفصاح	معايير المبادرة العالمية للتقارير
		الإيضاح	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة			
التمويل المستدام							
						٣-٣ إدارة الموضوع الجوهرية	المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١
المعايير الاجتماعية							
جودة الخدمة وتجربة العملاء							
						٣-٣ إدارة الموضوع الجوهرية	المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١
تكافؤ الفرص							
					كودنا البشرية (ص.٦٤)	إدارة الموضوع الجوهرية	المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١
١,٠,٣,٨,٦,٨,٥,٥,١					التنوع والشمول (ص.٦٤)	١-٤٠١ تعيينات العاملين الجدد ودوران العاملين	المعيار ٤٠١ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦
٨,٥,٥,٤,٣,٢		سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	المعلومات غير متاحة	أ. ب		٢-٤٠١ المزايا المقدمة للعاملين بدوام كامل والتي لا يتم توفيرها للعاملين المؤقتين أو بدوام جزئي	المعيار ٤٠١ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التوظيف ٢٠١٦
٨,٥,٥,٤,٥,١					المؤشرات الاجتماعية (ص.٩٦)	٣-٤٠١ إجازة الأمومة/الأبوة	
٨,٥,٥,٥,٥,١					مؤشرات الحوكمة (ص.٩٥) المؤشرات الاجتماعية (ص.٩٦)	١-٤٠٥ تنوع الهيئات الإدارية والعاملين	المعيار ٤٠٥ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦
١٠,٣,٨,٥,٥,١					المؤشرات الاجتماعية (ص.٩٦)	٢-٤٠٥ نسبة الراتب والتعويضات الأساسية بين الذكور والإناث	
٨,٨,٥,١					لم تقع أي حوادث تمييز مؤكدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	١-٤٠٦ حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	المعيار ٤٠٦ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: عدم التمييز ٢٠١٦

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			البيان	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة	
تطوير المهارات والتعلم						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للجوهري لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري	الاحتفاظ بالعاملين وتطويرهم (ص.١١٦)				
المعيار ٤٠٤ من معايير المبادرة العالمية للتدريب والتعليم ٢٠١٦	٤-٤٠٤ متوسط ساعات التدريب سنويًا لكل عامل	تدريب العاملين (ص.٦٧)			٨,٢, ٠,١, ٤,٠, ٤,٤, ٤,٣, ١٠,٣, ٨,٥	
المعيار ٤٠٤ من معايير المبادرة العالمية للتدريب والتعليم ٢٠١٦	٤-٤٠٤ برامج لتطوير مهارات العاملين وبرامج المساعدة الانتقالية	رضا العاملين (ص.٦٦)			٨,٥, ٨,٢	
المعيار ٤٠٤ من معايير المبادرة العالمية للتدريب والتعليم ٢٠١٦	٤-٤٠٤ النسبة المئوية للعاملين الذين يتلقون أداء ووظيفة منتظمة	سيتم دمج هذه المتطلبات في نظام إدارة البيانات الخاص بالبنك وسيتم أخذه في الاعتبار في دورة إعداد التقارير المستقبلية.	المعلومات غير متاحة	أ	١٠,٣, ٨,٥, ٠,١	
المجتمع						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهري لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري	بصمتنا المجتمعية (ص.٧٥)				
المعيار ٤١٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المجتمعات المحلية ٢٠١٦	٤١٣-١ عمليات بمشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	بصمتنا المجتمعية (ص.٧٥)				
المعيار ٤١٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المجتمعات المحلية ٢٠١٦	٤١٣-٢ عمليات ذات تأثيرات سلبية فعلية ومحتملة على المجتمعات المحلية	بصمتنا المجتمعية (ص.٧٥)			٢,٣, ١,٤	
رفاه العاملين						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للجوهري لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري	صحة ورفاهية العاملين (ص.٦٨)				
المعيار ٤٠٣ من معايير المبادرة العالمية للصحة والسلامة المهنية ٢٠١٨	٤٠٣-١ نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	صحة ورفاهية العاملين (ص.٦٨)			١٦,١, ٨,٨, ٣,٩, ٣,٤, ٣,٣	

دليل الفهرس	مرجع معيار قطاع المبادرة العالمية للتقارير	التغاضي عن الإفصاح			قسم التقرير أو الرد المباشر	الإفصاح	معايير المبادرة العالمية للتقارير
		الإيضاح	السبب	متطلب أو متطلبات محذوفة			
١٢,٢, ٨,٤, ٧,٣, ٧,٢, ١٣,١					إدارة الطاقة (ص.٨٧)	١-٣٠٢ استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	المعيار ٣٠٢ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: الطاقة ٢٠١٦
١٢,٢, ٨,٤, ٧,٣, ٧,٢, ١٣,١					إدارة الطاقة (ص.٨٧)	٢-٣٠٢ استهلاك الطاقة خارج المؤسسة	
١٣,١, ١٢,٢, ٨,٤, ٧,٣					إدارة الطاقة (ص.٨٧)	٣-٣٠٢ كفاءة الطاقة	
١٣,١, ١٢,٢, ٨,٤, ٧,٣					إدارة الطاقة (ص.٨٧)	٤-٣٠٢ تخفيض استهلاك الطاقة	
١٣,١, ١٢,٢, ٨,٤, ٧,٣					إدارة الطاقة (ص.٨٧)	٥-٣٠٢ تخفيضات متطلبات الطاقة من المنتجات والخدمات	
B.٦, A.٦, ٦,٤, ٦,٣, ١٢,٤					إدارة المياه (ص.٨٧)	١-٣٠٣ التفاعلات مع الماء كمورد مشترك	المعيار ٣٠٣ من معايير المبادرة العالمية للمياه والتقارير: السائلة ٢٠١٨
٦,٣					إدارة المياه (ص.٨٧)	٢-٣٠٣ إدارة التأثيرات المتعلقة بتصريف المياه	
٦,٤					إدارة المياه (ص.٨٧)	٣-٣٠٣ سحب المياه	
٦,٣					إدارة المياه (ص.٨٧)	٤-٣٠٣ تصريف المياه	
٦,٤					إدارة المياه (ص.٨٧)	٥-٣٠٣ استهلاك الماء	
١٤,٣, ١٣,١, ١٢,٤, ٣,٩, ١٥,٢					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	١-٣٠٥ انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق ١)	المعيار ٣٠٥ من معايير المبادرة العالمية للانبعاثات ٢٠١٦
١٤,٣, ١٣,١, ١٢,٤, ٣,٩, ١٥,٢					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٢-٣٠٥ انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة جزاء استهلاك الطاقة (النطاق ٢)	
١٤,٣, ١٣,١, ١٢,٤, ٣,٩, ١٥,٢					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٣-٣٠٥ انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (انبعاثات النطاق ٣)	
١٥,٢, ١٤,٣, ١٣,١					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٤-٣٠٥ شدة انبعاثات الغازات الدفيئة	المعيار ٣٠٥ من معايير المبادرة العالمية للانبعاثات ٢٠١٦
١٥,٢, ١٤,٣, ١٣,١					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٥-٣٠٥ الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة	
١٢,٤, ٣,٩					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٦-٣٠٥ انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون (ODS)	
١٥,٢, ١٤,٣, ١٢,٤, ٣,٩					انبعاثات الغازات الدفيئة (ص.٨٤)	٧-٣٠٥ أكاسيد النيتروجين (NOX)، وأكاسيد الكبريت (SOX)، وملوثات الهواء الهامة الأخرى	

معايير المبادرة العالمية للتقارير	الافصاح	قسم التقرير أو الرد المباشر	التغاضي عن الافصاح			دليل الفهرس
			متطلب أو متطلبات محذوفة	السبب	الإيضاح	
المعيار ٣٠٦ من معايير المبادرة العالمية للتقارير النفايات ٢٠٢٠:	١-٣٠٦ إنتاج النفايات والتأثيرات الكبيرة الناتجة عنها	إدارة النفايات وإعادة التدوير (ص.٨٧)				١١,٦,٦,٦,٦,٣,٩ ١٢,٥,١٢,٤
	٢-٣٠٦ إدارة التأثيرات الكبيرة الناتجة عن النفايات	إدارة النفايات وإعادة التدوير (ص.٨٧)				١١,٦,٨,٤,٦,٣,٩ ١٢,٥,١٢,٤
	٣-٣٠٦ إنتاج النفايات	إدارة النفايات وإعادة التدوير (ص.٨٧)				١٢,٥,١١,٦,٦,٦,٣,٩ ١٥,١,١٢,٤
	٤-٣٠٦ النفايات المحولة من مرحلة التخلص منها	إدارة النفايات وإعادة التدوير (ص.٨٧)				١٢,٥,١٢,٤,١١,٦,٣,٩
	٥-٣٠٦ النفايات الموجهة للتخلص منها	إدارة النفايات وإعادة التدوير (ص.٨٧)				١٢,٤,١١,٦,٦,٦,٣,٩ ١٥,١,١٢,٥
المشتريات المسؤولة						
المعيار ٣ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢١	٣-٣ إدارة الموضوع الجوهري	سلسلة التوريد المستدامة (ص.٤٦)				
المعيار ٢٠٤ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: ممارسات المشتريات ٢٠١٦	١-٢٠٤ نسبة الانفاق على الموردين المحليين	سلسلة التوريد المستدامة (ص.٤٦)				٨,٣
المعيار ٣٠٨ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التقييم البيئي للمورد ٢٠١٦	١-٣٠٨ الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية	يخطط البنك حالياً لاعتماد نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) الخاص به				
	٢-٣٠٨ الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	سلسلة التوريد المستدامة (ص.٤٦)				
المعيار ٤١٤ من معايير المبادرة العالمية للتقارير: التقييم الاجتماعي للمورد ٢٠١٦	١-٤١٤ الموردين الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية	يخطط البنك حالياً لاعتماد نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) الخاص به				١٦,١,٨,٨,٥,٢
	٢-٤١٤ الآثار الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	سلسلة التوريد المستدامة (ص.٤٦)				١٦,١,٨,٨,٥,٢

فهرس محتوى مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة – البنوك التجارية					
الموضوع	معياري المحاسبة	الفئة	وحدة القياس	الرمز	المرجع / الرد المباشر
أمن البيانات	(1) عدد انتهاكات البيانات، (2) النسبة المئوية لانتهاكات البيانات الشخصية، (3) عدد أصحاب الحسابات المتضررين ¹	كمي	العدد، النسبة المئوية (%)	FN-CB-230a.1	خصوصية البيانات والأمن السيبراني (ص. ٤٥)
	وصف النهج المتبع لتحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	المناقشة والتحليل	غير متوفر	FN-CB-230a.2	الإشراف على إدارة المخاطر (ص. ٥١)
الشمول المالي وبناء القدرات	(1) عدد و(2) مبلغ التمويل المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع ^٧	كمي	الرقم، عملة العرض	FN-CB-240a.1	تعزيز الشمول المالي (ص ٧٢)
	(1) عدد و(2) مبلغ التمويل المتأخرة وغير المستحقة أو القروض الخاضعة للإعفاء والتي تؤهل للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع	كمي	الرقم، عملة العرض	FN-CB-240a.2	
	عدد حسابات الجارية المجانية المقدمة للعملاء الذين لم يكن لديهم حسابات مصرفية سابقاً أو لم يكن لديهم حسابات مصرفية كافية	كمي	الرقم	FN-CB-240a.3	
	عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء غير المصرفيين، أو الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية، أو الذين لا يحصلون على خدمات كافية ^٨	كمي	الرقم	FN-CB-240a.4	
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليلات الائتمان	وصف النهج المتبع في دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليلات الائتمان	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	FN-CB-410a.2	التقدم في إدارة الموضوع الجوهري ٢٠٢٤ (ص. ٢٤)

^١ ملاحظة على FN-CB-230a.1 – يجب أن يتضمن الإفصاح وصفاً للإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها استجابةً لحوادث اختراق البيانات.

^٧ ملاحظة على FN-CB-240a.1 – يجب أن يتضمن الإفصاح وصفاً لكيفية دمج التزام المنشأة بالقوانين أو اللوائح المعمول بها في نطاق اختصاصها ضمن استراتيجيتها للشمول المالي وبناء القدرات.

^٨ ملاحظة على FN-CB-240a.4 – يجب أن يتضمن الإفصاح وصفاً للمبادرات الخاصة بالتثقيف المالي.

الموضوع	معيار المحاسبة	الفئة	وحدة القياس	الرمز	المرجع / الرد المباشر
الانبعاثات الممولة	إجمالي الانبعاثات الممولة المطلقة، مصنفة حسب (1) النطاق 1، (2) النطاق 2 و(3) النطاق 3	كمي	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	FN-CB-410b.1	لم يتم تقييم الانبعاثات الممولة بعد، ولكن سيتم تقييمها في السنوات القادمة.
	إجمالي التعرض لكل صناعة حسب فئة الأصول	كمي	عملة العرض	FN-CB-410b.2	
	النسبة المئوية للتعرض الإجمالي المشمول في حساب الانبعاثات الممول	كمي	نسبة مئوية (%)	FN-CB-410b.3	
	وصف المنهجية المستخدمة لحساب الانبعاثات الممولة	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	FN-CB-410b.4	
أخلاقيات العمل	إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل، والتداول من الداخل، ومكافحة الاحتكار، والسلوك المناهض للمنافسة، والتلاعب بالسوق، وسوء الممارسة، أو غيرها من القوانين أو اللوائح ذات الصلة بالصناعة المالية ⁹	كمي	عملة العرض	FN-CB-510a.1	أخلاقيات العمل وقواعد السلوك (ص 43)
	وصف سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	FN-CB-510a.2	
إدارة المخاطر النظامية	سجل البنك العالمي ذي التأثير الهام، حسب الفئة ¹⁰	كمي	نقطة أساس	FN-CB-550a.1	غير متاح
	وصف النهج المتبع في دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	FN-CB-550a.2	سياسة اختبار الإجهاد (ص. 52)

مقاييس النشاط	الفئة	وحدة القياس	الرمز	قسم (أقسام) التقرير أو الرد المباشر
(1) عدد و(2) قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير حسب القطاع: (أ)	كمي	الرقم، عملة العرض	FN-CB-000.A	غير متاح
الحسابات الشخصية و(ب) الحسابات التجارية الصغيرة				
(1) عدد و(2) قيمة القروض حسب القطاع: (أ) الشخصية، (ب) الشركات الصغيرة، و(ج) الشركات ¹¹	كمي	الرقم، عملة العرض	FN-CB-000.B	

⁹ ملاحظة على FN-CB-510a.1 - يجب على المنشأة أن تقدم وصفًا موجزًا لطبيعة وخلفية أي خسائر مالية وقيمة الإجراءات التصحيحية المتخذة نتيجة لذلك.

¹⁰ ملاحظة على FN-CB-550a.1 - يجب على المنشأة أن توضح ما إذا كان يتم حساب تصنيف "البنك ذات الأهمية النظامية العالمية (G-SIB)" من قبلها أو الحصول عليه من الجهات التنظيمية، وما إذا كانت مطالبة بالإفصاح عن البيانات الأساسية للجهات التنظيمية.

¹¹ ملاحظة على FN-CB-000.B - يجب استبعاد قروض الرهن العقاري وكذلك قروض الائتمان المتجدد من نطاق الإفصاح.

فهرس محتوى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

المبدأ	البيان	مرجع التقرير
حقوق الإنسان		
المبدأ ١	يجب على الشركات دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا	حقوق الإنسان وممارسات العمل (ص. ٥٦)
المبدأ ٢	التأكد من أن الشركات ليست متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان	حقوق الإنسان وممارسات العمل (ص. ٥٦)
العمل		
المبدأ ٣	يجب أن تدعم الشركات حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية	ليس لدى البنك اتفاقيات مفاوضة جماعية
المبدأ ٤	القضاء على جميع أشكال العمل القسري والإجباري	حقوق الإنسان وممارسات العمل (ص. ٥٦)
المبدأ ٥	الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال	
المبدأ ٦	القضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن	التنوع والشمول (ص. ٥٣)
البيئة		
المبدأ ٧	يجب أن تدعم الشركات نهجًا احترازيًا إزاء التحديات البيئية	الإشراف البيئي (ص. ٦٦)
المبدأ ٨	القيام بمبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية	الإشراف البيئي (ص. ٦٦)
المبدأ ٩	تشجيع تطوير ونشر التقنيات صديقة البيئة.	الإشراف البيئي (ص. ٦٦)
مكافحة الفساد		
المبدأ ١٠	يجب أن تعمل الشركات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.	إجراءات مكافحة الفساد والرشوة (ص. ٤٣)

فهرس محتوى إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)

التوصية

الحوكمة

أ. وصف إشراف مجلس الإدارة على التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

ب. وصف دور الإدارة في تقييم وإدارة التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

الاستراتيجية

أ. وصف التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ب. وصف تأثير التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال المنظمة والاستراتيجية والتخطيط المالي

ج. وصف مرونة استراتيجية المؤسسة، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك سيناريو بدرجتين مؤويتين أو أقل.

قسم التقرير أو الرد المباشر

يسير بنك فيصل الإسلامي المصري بخطى ثابتة نحو تطبيق نظام إداري متقدم للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) يشمل كافة عملياته، مع تركيز خاص على الأهداف ذات الصلة بالمناخ. كما يلتزم البنك بمبادئ التمويل المستدام، ويعكف على وضع نظام إداري بيئي واجتماعي (ESMS) من المتوقع أن يرى النور في الأعوام القليلة المقبلة. يأتي هذا النظام ليكرس جهود البنك في الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية بما في ذلك القضايا المناخية عبر كافة فروع عملياته.

يبدل البنك جهودًا حثيثة في تحديد مجموعة من المخاطر المتعلقة بالمناخ، والتي تشمل المخاطر الائتمانية الناتجة عن العوامل البيئية. هذه المخاطر تتضمن احتمالية التخلف عن السداد أو مشكلات في الجدارة الائتمانية للعملاء أو الأطراف المقابلة المتأثرة بأحداث التغير المناخي أو اللوائح ذات الصلة. علاوة على ذلك، يستكشف البنك الفرص المتاحة في مجال الانتقال إلى التمويل الأخضر والمستدام، ويدرس المنتجات والخدمات ذات الصلة في هذه المجالات.

قام بنك فيصل الإسلامي بتقييم بصمته الكربونية التنظيمية، وحدد مستهدفات لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وطور خطة عمل للحد من الكربون. مستقبلاً، يخطط البنك لتبني تحليل سيناريوهات المناخ في السنوات القادمة، الأمر الذي سيمكن المؤسسة من استشراف مختلف سيناريوهات المناخ وتقييم تأثيراتها المحتملة على مجريات العمل والاستراتيجيات المتبعة.

التوصية

إدارة المخاطر

أ. وصف عمليات المؤسسة لتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ.

ب. وصف عمليات المؤسسة لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ.

ج. وصف كيفية دمج عمليات تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة.

المقاييس والمستهدفات

أ. الإفصاح عن المقاييس التي تستخدمها المؤسسة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعمليات إدارة المخاطر.

ب. الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة ضمن النطاق ١ والنطاق ٢ والنطاق ٣ (إن وُجد)، مع المخاطر ذات الصلة.

ج. وصف المستهدفات التي تضعها المؤسسة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والأداء مقابل تحقيق المستهدفات .

قسم التقرير أو الرد المباشر

قام بنك فيصل الإسلامي بتقييم بصمته الكربونية التنظيمية، وحدد مستهدفات لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وطور خطة عمل للحد من الكربون. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك بنشاط على تطوير نظام إداري متقدم للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، والذي سيعزز من قدرته على تحديد ومواجهة المخاطر المناخية، وسيمكنه أيضاً من دمج تقييم مخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للمؤسسة.

التحرك ضد تغير المناخ (ص. ٦٨-٧٠)

إقرار التأكيد المحدود

المقدمة وأهداف الارتباط

تعاهد (بنك فيصل الإسلامي المصري) («المؤسسة مقدّمة التقرير») مع شركة مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م («مقدّم التأكيد») لغرض تقديم تأكيد معتدل من النوع 1 («التأكيد») بشأن الالتزام بمعايير AA1000AS الإصدار الثالث (٢٠٢٠) لتقرير الاستدامة لبنك فيصل الإسلامي المصري لعام ٢٠٢٤ («التقرير»).

النطاق والموضوع محل التأكيد والقيود

موضوع التقرير هو الإبلاغ عن بيانات ومعلومات أداء المؤسسة مقدّمة التقرير فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. يقتصر نطاق التأكيد على مراجعة المعلومات المختارة المدرجة أدناه:

- إدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) في بنك فيصل الإسلامي المصري
- التفاعل مع أصحاب المصلحة
- تقييم المواضيع الجوهرية

القيود والاستثناءات التي خضعت لها عملية التأكيد:

- التحقق من البيانات أو المعلومات التي قدمها بنك فيصل الإسلامي المصري المذكورة في قسم المقدمة، وكلمة رئيس مجلس إدارة وكلمة المحافظ.
- ملاءمة التعريفات وأي معايير داخلية خاصة بإعداد التقارير اعتمدها بنك فيصل الإسلامي المصري في الافصاحات الخاصة بها.
- ملاءمة أي التزامات وأهداف جديدة حددها وأعلن عنها بنك فيصل الإسلامي المصري.
- محتوى المواقع الخارجية أو الوثائق المشار إليها في التقرير والمستخدم من قبل بنك فيصل الإسلامي المصري.

لم يتم تكليفنا بأي من الآتي:

- التحقق من أي بيان يشير إلى نية و/أو رأي و/أو اعتقاد و/أو طموح بنك فيصل الإسلامي المصري.
- تحديد الاستنتاجات التي ينبغي تنفيذها، إن وجدت.

معايير التقرير

تم إعداد الصياغة المختارة وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، إلى جانب الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، وتوصيات إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

مسؤوليات المؤسسة مقدّمة التقرير

يقع على عاتق إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري المسؤولية الكاملة لتوفير المعلومات المختارة في التقرير. وتتحمل المؤسسة مقدّمة التقرير مسؤولية إعداد التقرير طبقاً لمعايير التقرير المذكورة، وبما يتماشى مع المبادرة العالمية للتقارير لعام ٢٠٢١، إضافة إلى حساب مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة وفقاً ل«أسس التقرير» الخاصة ببنك فيصل الإسلامي المصري.

مسؤوليات مُقدم التأكيد

تتمثل مسؤوليتنا في فحص معلومات الموضوع محل التأكيد وإجراء عملية تأكيد محدودة مستقلة والإعلان عن الاستنتاج الذي توصلنا إليه استناداً إلى العمل المنجز. وتتلخص مسؤولياتنا في الآتي:

- تقديم تأكيد معتدل من النوع 1 وفقاً للمعيار AA1000AS الإصدار الثالث بشأن صحة وموثوقية وحيادية المعلومات الواردة ضمن التقرير؛
- التوصل إلى استنتاج مستقل استناداً إلى الإجراءات المُنفّذة والأدلة التي حصلنا عليها.

المنهجية المُتبعة

للتوصّل إلى استنتاجنا، قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- مقابلة الإدارة والأشخاص المسؤولين عن أداء المؤسسة مقدّمة التقرير فيما يخص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) بهدف تقييم نطاق تطبيق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لعام ٢٠٢١ في إعداد التقرير؛
- تحليل وتقييم الهياكل والعمليات والإجراءات والضوابط الرئيسية المتعلقة بإعداد التقرير؛
- تقييم مدى توافق نهج الإدارة بخصوص المواضيع الجوهرية المعروضة في التقرير مع الإدارة العامة للاستدامة في بنك فيصل الإسلامي المصري وأداءه الفعلي في هذا الشأن؛
- تقييم مدى اكتمال ودقة فهارس محتويات المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، ومعايير مجلس محاسبة الاستدامة (SASB)، وإطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) بشأن الإفصاحات وما تم التفاوضي عنه؛
- مقابلة الإدارة وملاك البيانات لمناقشة عملية تحديد البيانات وطرق جمعها وتوحيدها والإبلاغ عنها لمؤشرات الأداء الرئيسية المختارة؛
- مراجعة وتقييم مقاييس انبعاثات الغازات الدفيئة الخاصة ببنك فيصل الإسلامي المصري لمؤشرات الأداء الرئيسية المختارة، ومقارنتها مقابل الحسابات الفعلية المنفّذة لتأييد الأرقام المعلنة في التقرير؛
- مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة مقابل حسابات بنك فيصل الإسلامي المصري الداخلية والوثائق الداعمة؛
- مقارنة مضمون التقرير مع نتائج الإجراءات المُحددة.

إقرار الاستقلالية والحيادية

يُقر كل من مقدّم التأكيد والمؤسسة المقدّمة للتقرير بالتزامهما الراسخ بأسس الاستقلالية والموضوعية، مؤكدين على عدم وجود أي علاقات قائمة بينهما من شأنها التأثير على قدرتهما على تقديم إقرار يتسم بالاستقلالية والحيادية.

إقرار الكفاءة

مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م هي مرخصة لتقديم خدمات التأكيد تحت معيار التأكيد AA1000AS الإصدار الثالث، بموجب اتفاقية الرخيص رقم 882-000 مع منظمة المساءلة «Accountability AA1000 CIC».

يتمتع فريق التأكيد بخبرة غنية ومتمرسه في مجال تقديم التأكيدات للبيانات والأنظمة والإجراءات ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

التوصيات

- في ضوء ارتباط التأكيد وما تم من إجراءات، نوصي المؤسسة المقدمة للتقرير بتنفيذ الإجراءات التحسينية لرفع مستوى التقارير المستقبلية، وذلك كالتالي:
- الحرص على تحقيق تناغم واضح بين المقاييس المُبلغ عنها والأهداف والمستهدفات طويلة الأمد المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مع إبراز التقدّم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛
- ضمان الإفصاح الكامل والمستمر عن أي تفاعلات مع أصحاب المصلحة تمت بهدف إعداد هذا التقرير، إن وُجد.

الاستنتاج

تم الوصول إلى استنتاجاتنا استنادًا إلى المعطيات والمسائل المطروحة في هذا التقرير، ونحن على ثقة بأن الأدلة التي تم جمعها كافية ومناسبة لتشكيل أساس متين لاستنتاجاتنا. وفيما يلي نعرض استنتاجنا بشأن تطبيق مبادئ التأكيد (AA1000 (2018).

الشمول

أبرزت المؤسسة مقدّمة التقرير، من خلال الأدلة المُقدّمة، مدى شموليتها في إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة، مُظهرةً فهمًا عميقًا وتمثيلًا دقيقًا لمصالحهم ضمن مُتوى التقرير.

المواضيع الجوهرية

قدمت المؤسسة مقدّمة التقرير وصفًا شاملًا للمواضيع الجوهرية وعملية تقييمها. وفي ضوء ارتباطنا، نستشف بأن هذه المواضيع تعكس بدقة تأثيرات وافصاحات المؤسسة مقدّمة التقرير المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وقد تم تنظيم الافصاحات ضمن التقرير بأسلوب يُبرز الأداء المتعلق بكل موضوع جوهرى، ولكن يوصى بعرض العلاقة بين مستهدفات المؤسسة مقدّمة التقرير والافصاحات المُبلغ عنها بشكل أكثر مباشرة ووضوحًا.

الاستجابة

تُشير الأدلة المُستقاة إلى كفاية استجابة المؤسسة مقدّمة التقرير للمسائل التي طرحها أصحاب المصلحة من خلال جمع الملاحظات بانتظام عبر قنوات اتصال مُخصصة وإجراءات مناسبة لمعالجة التطلّعات والتعليقات وغيرها من مُدخلات أصحاب المصلحة.

الأثر

قدمت المؤسسة مقدّمة التقرير دليلًا على الإجراءات والأنظمة التي تم تطبيقها لرصد وقياس تأثيراتها على البيئة، وكذلك الإجراءات المُتخذة لضمان تحمل المسؤولية عن هذه التأثيرات.

استنادًا إلى الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها، كما هو موضح أعلاه، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد أن المعلومات المُختارة من تقرير بنك فيصل الإسلامي المصري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للمعايير والأطر والمبادئ المُشار إليها في قسم «معايير التقرير» أعلاه.

وفقًا لشروط ارتباطنا، تم إعداد إقرار التأكيد المستقل هذا عن المعلومات المُختارة بناءً على طلب بنك فيصل الإسلامي المصري ليتم عرضه على أصحاب المصلحة للمؤسسة مقدّمة التقرير ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو في أي سياق آخر.

د. عبد الحميد بشارة،

المؤسس والرئيس التنفيذي

Abdel Hamid Bashara

مصادر للخدمات البيئية والطاقة ش.م.م

القاهرة، ٢٢ يونيو ٢٠٢٥

